

جامعة أحمد بوقرة _ بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص:
محاسبة وجباية معمة

الموضوع:

عصرنة الإدارة الجبائية بين التنظير والتطبيق
دراسة حالة مركز الضرائب الروبية
خلال الفترة (2018-2021)

تحت إشراف الأستاذة:

نوي نجاة

من إعداد الطلبة:

- بوجلطي فؤاد
- تريكات إبراهيم

رقم المذكرة
229

السنة الجامعية: 2022/2021 م

الشكر و التقدير

اللهم نسألك أن تلهمنا شكر نعمك، وتجعل علمنا خالصا لوجهك، فالحمد والشكر

لجلالك وعظيم سلطائك

"وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننيب"

و إقتداء بقول رسولنا الحبيب رضوان الله وصلواته عليه

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا، فكافئوه، فإن لم

تستطيعوا فادعوا له "

نتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير،

إلى الأستاذة المشرفة "نوي نجاه" التي جادت علينا بتوجيهاتها السديدة، وأعطتنا من

وقتها الثمين، فقد تفضلت بمساعدتها لنا في هذا العمل المتواضع، وكانت خير

مرشدة وناصحة فجزاها الله عنا خير الجزاء

إلى أساتذتنا الكرام في جامعة بومرداس ، الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي

ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا

إلى كل زملائنا وزميلاتنا في قسم العلوم المالية والمحاسبة

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل موظفي وعمال مركز الضرائب الرويبة،

الذين لم يبخلوا علينا بالمساعدة من خلال تقديم التسهيلات ومختلف التوضيحات

الخاصة بهذا البحث

إلى كل من ساعدنا وأعاننا من قريب أو بعيد ولو بكلمة، نصيحة أو دعاء

شكرا لكم

الإهداء

إلى من زرع في روعي معنى الأخلاق و العمل، وبث في نفسي العزيمة، ورسم
لي درب زينة الأمل، و أرسى أُمالي على شواطئ جزيرة الانجاز.... والذي
الحبيب

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها، وحضنتني أحشائها قبل يديها، شجرتي التي لا
تذبل، والظل الذي آوي إليه في كل حين.... أُمي الحبيبة

إلى التي وقفت بجانبني في رفع التحدي، رفيقة دربي.... زوجتي الغالية

إلى فلذتاً كبدي و قرناً عيني ابنتاي رؤى و ندى

إلى من قاسموني حلو الحياة و مرها، تحت سقف واحد....إخوتي و أخواتي

إلى من زرعوا التفاؤل في دربيأصدقائي

إلى من تقاسمت معه هذا العمل، الذي تعلمت من أدبه قبل علمه.... صديقي فؤاد

إلى كل من ساعدني و يسر لي أموري و وقف إلى جانبي لإتمام هذا العمل

أهدي لهم هذا الجهد مع المحبة و التقدير و الاحترام

"إبراهيم"

الإهداء

إلى أمي وأبي، قرة عيني ونور قلبي

إلى زوجتي مؤنستي، سندي ورفيقة دربي

إلى إبنني سيف الدين وإبنتي شيماء، شهد وجودي وأشواقني

إلى أخي وأخواتي، جواهر حياتي

إلى كل العائلة

إلى كل من علمني ولو حرفاً أو ساهم فيما أنا عليه

إلى كل من ذلل لنا الصعاب لإتمام هذا العمل

إلى كل الأحبة والأصدقاء

إلى صديقي، رفيق الدراسة والعمل إبراهيم

أهدي لكم هذا العمل الذي أدعو الله أن يجعله في ميزان حسناتنا

"فؤاد"

الملخص:

تناولت هذه الدراسة عصرنة الإدارة الجبائية بين التنظير والتطبيق، وذلك من خلال عرض لواقع الإدارة الجبائية الجزائرية قبل مشروع عصرنتها، بعدها ألقينا الضوء على مختلف المراحل التي مرت بها في إطار العصرنة، ولتقييم مدى تحقق وتطبيق مبادئ هذه الأخيرة على أرض الواقع قمنا بدراسة حالة لمركز الضرائب الرويبة وهذا عن طريق الاستعانة بمؤشرات العصرنة في عملية التحليل (نوعية الخدمة، مكافحة التهرب والغش الضريبيين، والتحصيل الضريبي بالمركز) للفترة الممتدة من 2018 إلى 2021، ثم اختتمنا الجانب التطبيقي بطرح إستبيان لابرار مدى واقع عصرنة الإدارة الجبائية الجزائرية .

وقد خالصنا إلى أن عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر حققت نتائج مرضية، مع تطلعات مستقبلية لمواصلة نهج العصرنة التي تبقى تواجه عدة تحديات مرتبطة في معظمها بالمحيط الاجتماعي، الإقتصادي والسياسي للدولة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الجبائية، العصرنة، مؤشرات العصرنة.

SUMMARY

This study tackles the modernization of the tax administration, theoretically and practically, by presenting the Algerian tax administration's status before its modernization project. We hereby shed light on numerous stages it went through in the framework of modernization. In order to estimate the scope of application and implementation of such modernization principles on the field, we carried out a case study of Rouiba Tax Centre, by referring to modernization indicators in our analysis (service quality, fighting tax evasion and fraud and tax collection within the Centre) from 2018 to 2021. We concluded the practical chapter by presenting a survey to highlight the scope of Algerian Tax Administration modernization.

We hereby concluded that the modernization of Algerian Tax Administration achieved satisfactory results, with future expectations to keep up on the path of modernization, which will always confront diverse challenges, mostly related to State's social, economic and Political environment.

Keywords: Tax Administration, modernization, modernization indicators.

فهرس المحتوى

فهرس المحتوى:

الصفحة	المحتوى
I	شكر و تقدير
II	الإهداء
III	الملخص
IV	المحتوى
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
VIII	قائمة الاختصارات و الرموز
أ	مقدمة
الفصل الأول: إنعكاس العصرنة على الإدارة الجبائية في الجزائر	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مدخل لدراسة عصرنة الإدارة الجبائية
3	المطلب الأول: مفهوم الإدارة الجبائية ووظائفها
7	المطلب الثاني: الإدارة الجبائية كآلية لتطبيق السياسة الجبائية ومقومات نجاحها
10	المطلب الثالث: مقومات عصرنة الإدارة الجبائية
12	المبحث الثاني: تشخيص الإدارة الجبائية الجزائرية قبل مشروع العصرنة
12	المطلب الأول: تنظيم مصالح الإدارة الجبائية قبل إصلاحات سنة 1991 م
17	المطلب الثاني: تنظيم مصالح الإدارة الجبائية للفترة الممتدة من 1991م إلى 2003م
18	المطلب الثالث: دوافع و أهداف عصرنة الإدارة الجبائية
20	المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة لعصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر
22	المطلب الأول: التنظيم الهيكلي للإدارة الجبائية على المستوى المحلي
29	المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي للإدارة الجبائية على المستوى الجهوي
35	المطلب الثالث: تبسيط إجراءات عمل الإدارة الجبائية

42	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية -مركز الضرائب الروبية كنموذج-
44	تمهيد
45	المبحث الأول: تقديم المؤسسة المستقبلية "مركز الضرائب لروبية"
45	المطلب الأول: ماهية مركز الضرائب للروبية، مهامه، وهيكله التنظيمي
48	المطلب الثاني: تقسيم ومهام مصالح مركز الضرائب للروبية
52	المطلب الثالث: مجال إختصاص مركز الضرائب للروبية
54	المبحث الثاني: تقييم مركز الضرائب للروبية وفق مؤشرات العصرية
54	المطلب الأول: تقييم مركز الضرائب للروبية وفق مؤشر نوعية الخدمة
61	المطلب الثاني: تقييم مركز الضرائب للروبية وفقا لنتائج مكافحة التهرب والغش الضريبيين
66	المطلب الثالث: تقييم مركز الضرائب للروبية وفقا لنتائج التحصيل الضريبي
69	المبحث الثالث: إستبيان لدراسة واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية
69	المطلب الأول: تقديم الإستبيان
71	المطلب الثاني: التحليل الكمي لبيانات الإستبيان
79	المطلب الثالث: التحليل الكيفي لبيانات الإستبيان
84	خلاصة الفصل
85	الخاتمة
90	قائمة المراجع
95	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تصنيف مراكز الضرائب	26
2	موظفي وعمال مركز الضرائب لروبية	46
3	عدد ملفات المكلفين بالضرائب المقيدين بمركز الضرائب لروبية حسب الطبيعة للفترة 2018-2021	53
4	عدد ملفات المكلفين بالضريبة المقيدين بمركز الضرائب لروبية حسب قطاع النشاط للفترة 2018-2021	53
5	تقييم ظروف الإستقبال لمركز الضرائب لروبية لسنة 2018	55
6	تركيبية مؤشر التكفل بالمكلفين بالضريبة لمركز الضرائب لروبية لسنة 2018	56
7	تركيبية مؤشر نوعية الخدمة المقدمة لمركز الضرائب لروبية لسنة 2018	56
8	تركيبية مؤشر إحترام الآجال لمركز الضرائب لروبية لسنة 2018	57
9	مؤشر الإسغاء المتاح للمكلفين بالضريبة لمركز الضرائب لروبية لسنة 2018	57
10	مؤشر نوعية الخدمة لمركز الضرائب لروبية للفترة 2018-2021	58
11	تصنيف مؤشر نوعية الخدمة	58
12	نشاط الإستقبال لمركز الضرائب لروبية خلال الفترة 2018-2021	60
13	إحصائيات حصيلة التحقيق المصوب والتحقيق المحاسبي لفترة 2015-2019	62
14	تطور نتائج المراقبة الشكلية بمركز الضرائب لروبية للفترة 2018- 2021	63
15	تطور نتائج التحقيق المصوب لمركز الضرائب لروبية للفترة	64

	2021-2018	
65	تطور نتائج التحقيق المحاسبي لمركز الضرائب لروية للفترة 2021-2018	16
67	تطور المبالغ المحصلة بقباضة مركز الضرائب الروية لسنوات 2021-2018	17
68	تطور إجراءات متابعة التحصيل لمركز الضرائب لروية لسنوات 2021-2018	18
69	نشاط التحصيل بمركز الضرائب روية حسب وسيلة الدفع للفترة 2021-2018	19
71	نسب المشاركة في الإستبيان حسب الجنس	20
72	نسب المشاركة في الإستبيان حسب المهنة	21
72	نسب المشاركة في الإستبيان حسب الخبرة المهنية	22
73	قيم المتوسطات الحسابية الخاصة بالإستجابات حسب مقياس ديكارت الخماسي	23
76	القيم الإحصائية للمتغير المستقل " الهياكل و الوسائل المستحدثة في إطار العصرية"	24
77	القيم الإحصائية للمتغير المستقل " رقمنة الإدارة الضريبية"	25
78	القيم الإحصائية للمتغير التابع " مدى رضا المكلفين بالضريبة عن عصرية الإدارة الضريبية"	26

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تنظيم مصالح الإدارة الجبائية قبل سنة 1991م	12
2	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب	15
3	التنظيم الحديث للمصالح الخارجية لإدارة الضرائب حسب أهمية المكلفين بالضريبة مع تجميع الوظائف	21
4	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات	25
5	الهيكل التنظيمي للمراكز الجوارية للضرائب	29
6	تنظيم المديريات الولائية للضرائب قبل و بعد العصرنة	35
7	التنظيمي الهيكلي لمركز الضرائب الروبية	48
8	نطور مؤشر نوعية الخدمة لمركز الضرائب الروبية للفترة 2018-2021	58
9	تطور حصيلة التحقيق المصوب والتحقيق المحاسبي لفترة 2015-2019	62
10	تطور حصيلة المراقبة الشكلية بمركز الضرائب الروبية لفترة 2018-2021	63
11	تطور الحصيلة الجبائية للتحقيق المصوب لمركز الضرائب الروبية للفترة 2018-2021	64
12	تطور نتائج التحقيق المحاسبي لمركز الضرائب للروبية للفترة 2018-2021	65
13	تطور التحصيل في قبضة مركز الضرائب الروبية للسنوات 2018-2021	67
14	إجراءات متابعة التحصيل لمركز الضرائب الروبية لسنوات 2018-2021	68

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	التقييم الإقليمي للمديريات الجهوية للضرائب	96
2	الإختصاص الإقليمي لمراكز الضرائب	97
3	إستبيان لدراسة واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية	98

قائمة الاختصارات والرموز

الإختصار/الرمز	المعنى
CIAT	المتطلبات الخاصة بمركز البلدان الأمريكية لإدارة الضرائب
DGI	المديرية العامة للضرائب
DGE	مديرية كبريات المؤسسات
CDI	مركز الضرائب
CPI	المركز الجوي للضرائب
DRI	المديرية الجهوية للضرائب
SRV	المصلحة الجهوية للأبحاث و المراجعات
CRID	المركز الجهوي للإعلام و الوثائق
DIW	المديرية الولائية للضرائب
RQS	مرجعية نوعية الخدمة
IGSF	المفتشية العامة للمصالح الجبائية
DLRF	مديرية التشريع و التنظيم الجبائي
DCTX	مديرية المنازعات
DOFR	مديرية العمليات الجبائية و التحصيل
DRN	مديرية الابحاث و التحقيقات
DIDF	مديرية الاعلام و الوثائق الجبائية
DIO	مديرية الاعلام الآلي و التنظيم
DRPC	مديرية العلاقات العمومية و الاتصال
DAMF	مديرية ادارة الوسائل المالية
IRG/CPB	الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأرباح المهنية
IBS	الضريبة على أرباح الشركات
TVA	الرسم على القيمة المضافة
TIC	الرسم الداخلي على الاستهلاك
DC	رسم المرور
TAP	الرسم على النشاط المهني
DT	حقوق الطابع
VP	التحقيق المصوب
VC	التحقيق المحاسبي

مقدمة

عرف العالم عدة تسارعات وتطورات إقتصادية نتيجة للأزمات المالية المتتالية والتجاذبات الجيوسياسية والاقتصادية الدولية، التي ألقت بضلالها على كل دول العالم، ولم تبقى الجزائر بمنأى عن آثار هذه الظروف خاصة بانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة والتعامل مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية كصندوق النقد الدولي، هذه الظروف التي فرضت على الجزائر القيام بعدة إصلاحات على المستوى الإقتصادي، المالي، والإداري بصفة عامة، وتبعتها بإصلاحات عميقة لمختلف الإدارات، وخاصة الإدارة الجبائية لما لها من وزن في تطبيق السياسات الاجتماعية، المالية، والإقتصادية للدولة، هذه الإدارة التي عرفت منذ الإستقلال عدة إصلاحات امتدت لعدة فترات أساسية متمثلة في الفترة الممتدة من الإستقلال إلى 1989، ثم الفترة الممتدة من 1989 إلى 1991، والتي عرفت الإصلاحات التشريعية، لتليها الفترة الممتدة من 1991 إلى 2003 التي خصت بإعادة هيكلة الإدارة الضريبية لمواكبة الإصلاحات التشريعية، وأخيرا الفترة التي بدأت من سنة 2003 إلى يومنا هذا، والتي تعتبر سنة الإنطلاقة الفعلية لعصرنة وتطوير الإدارة الجبائية لغرض مواكبة العولمة والتحديات التكنولوجية الجديدة سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق تتبلور معالم إشكاليتنا والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهرى التالي:

- إلى أي مدى تمكنت الإدارة الجبائية في الجزائر من تحقيق أهداف العصرنة بعد مرور عدة سنوات من انطلاقتها؟

الأسئلة الفرعية:

- وللإلمام بجوانب الإشكالية المطروحة ارتأينا طرح جملة الأسئلة الفرعية التالية:
1. ما هو واقع الإدارة الجبائية الجزائرية قبل وبعد إنطلاق مشروع العصرنة؟
 2. هل استطاع مركز الضرائب النموذجي لروبية من تجسيد مؤشرات العصرنة، ومدى تطبيقها بنظر المكلفين بالضريبة؟

الفرضيات:

بعد طرح التساؤلات وأيضاً طرح الإشكالية رأينا من الضروري تقديم بعض الفرضيات التي ستكون منطلقاً للدراسة، وهي كما يلي:

1. يكتسي التنظيم الهيكلي الجديد للإدارة الجبائية في ظل عصرنتها، أهمية كبيرة في الرفع من فعالية الأداء الإداري لها،
2. حققت الإدارة الجبائية نقلة نوعية بتبنيها الرقمنة وإعتمادها على الوسائل التكنولوجية الحديثة، في تحقيق أهداف عصرنتها،
3. ساهم تطبيق مبادئ عصرنة الإدارة الجبائية في الواقع من رضا المكلفين عن الخدمات المقدمة، وتعزيز المواطنة الضريبية لديهم.

أسباب إختيار الموضوع:

نتلخص أهم الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع للبحث فيما يلي :

1. اندراج موضوع البحث ضمن إختصاصنا وتكويننا،
2. تجدد وحداثة الموضوع ما يمكننا من تحديث معلوماتنا النظرية وإسقاطها على مستجدات الواقع،
3. قلة الدراسات حول عصرنة الإدارة الجبائية تجعله مجالا مهما للدراسة والإثراء،
4. الدور الفعال الذي تلعبه الإدارة الجبائية في تحقيق الأهداف الإجتماعية، الإقتصادية والمالية للدولة،
5. الشغف والتطلع إلى كل ما هو جديد في إختصاصنا.

أهداف البحث:

تتجلى في:

1. دراسة واقع الإدارة الجبائية قبل إنطلاق مشروع العصرنة،
2. معرفة متطلبات عصرنة الإدارة الجبائية،
3. دراسة مختلف المراحل التي مرت بها عصرنة الإدارة الجبائية الجزائرية،
4. معرفة مبادئ عصرنة الإدارة الجبائية الجزائرية،
5. تقييم مدى تحقيق وتطبيق مبادئ العصرنة بالواقع.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى أن تطور النظام الضريبي وعصرنته لا يمر إلا عبر إدارة جبائية قوية وعصرية، لأجل تحقيق الأهداف الإجتماعية، الإقتصادية، والمالية للدولة، فالإدارة الجبائية هي أدوات تطبيق لمختلف سياسات الدولة، التي وجب عصرنتها.

حدود البحث:

يمكن تقسيم حدود بحثنا كمايلي :

1. **الحدود الموضوعية:** لقد دارت حول موضوع عصرنة الإدارة الجبائية بين التنظير والتطبيق مع دراسة حالة مركز الضرائب لروبية كنموذج،
2. **الحدود المكانية:** في الجزائر، أما دراسة الحالة كانت لمركز الضرائب الروبية،
3. **الحدود الزمانية:** لقد انصبت في دراسة تطور وعصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، حيث قسمناها إلى مراحل كل مرحلة على حدى حسب متطلبات الموضوع مع التركيز على المرحلة التي عرفت بمرحلة عصرنة الإدارة الجبائية والتي إنطلقت في سنة 2003، وبالنسبة لدراسة الحالة ركزنا على سنوات 2018-2021.

صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث:

1. قلة المراجع الأكاديمية المتعلقة بموضوع البحث،
2. كثرة التحديثات وتشعبها في القوانين والإجراءات الجبائية مع قلة مصادر المعلومات الخاصة بها،
3. ضيق الوقت نظرا لأهمية موضوع البحث،
4. صعوبة الحصول على الإحصائيات من مركز الضرائب بحجة السرية، فلقد كان هناك تردد من طرف الإدارة في بعض الأحيان،
5. صعوبة تطبيق الاستبيان لنقص ثقافة المشاركة في الاستبيانات في المجتمع الجزائري.

المنهج والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، والتي تعكس إشكالية الدراسة، ولإختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه، إستعنا بالمنهج الوصفي للبحث، وذلك بغرض فهم الجانب النظري للإدارة الجبائية، وظائفها، ومقومات نجاحها، وكذا لعرض المراحل التي مرت بها عصرنة الإدارة الجبائية بالجزائر في مختلف مراحلها،

كما نشير إلى أنه تم إسقاط الجزء النظري من دراستنا على الفصل التطبيقي، معتمدين في ذلك على المنهج التحليلي وهذا من خلال إختيار مركز الضرائب لروبية كنموذج، لإعطاء صورة عن الواقع العملي لمدى تطبيق مشروع عصرنة الإدارة الجبائية وماهي النتائج المحققة.

أما الأدوات التي إستعنا بها في دراستنا:

- القوانين والتشريعات المتعلقة بالجانب الجبائي،
- الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالجانب الجبائي في الجزائر عامة ومركز الضرائب لروبية خاصة،
- الأدوات الإحصائية للقياس، لتحليل البيانات والإحصائيات الخاصة بالاستبيان.

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي تم الإطلاع عليها وتناولت موضوع عصرنة الإدارة الجبائية نذكر :

- 1.وداد بوقلع، ومصباح حراق: تعزيز الإصلاح الضريبي في الجزائر من خلال إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية، مجلة إقتصاد المال والأعمال،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، جامعة ميلة، 2021،
- تمثلت إشكالية البحث في:كيف يساهم إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية في تعزيز الإصلاح الضريبي في الجزائر؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية خلصت الدراسة إلا أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل تعزيز كفاءة وفعالية إدارتها الضريبية على مستوى هياكلها، مواردها، إجراءاتها، خدماتها، وعلاقتها مع المجتمع الضريبي، فإنها لا تزال ضعيفة وغير كافية، وتحتاج إلى وجود إرادة سياسية وتضافر للجهود لضمان نجاح إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية بالتركيز على الرقمنة، تسهيل الإجراءات وتحسين علاقتها مع المكلفين.

2. بوزيان فيصل، ومحي الدين محمود عمر: عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مجلة دراسات إقتصادية، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، 2021،
تمثلت إشكالية البحث في: ما مدى مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في تعزيز وتطوير علاقاتها مع المكلفين بالضريبة ؟

وقد توصلت الدراسة إلى أن الهياكل المستحدثة بموجب الإصلاحات لها دور فعال في كسب رضا المكلفين بالضريبة على نوعية الخدمات المقدمة إليهم.

3. شرقي وليد، وشوايخي فتحي: واقع وآفاق عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر، دراسة حالة مركز الضرائب البويرة كنموذج خلال الفترة (2016-2019)، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019-2020،
تمثلت إشكالية البحث في: إلى أي مدى تم تطبيق مشروع عصرنة الإدارة الجبائية في مركز الضرائب البويرة كنموذج في الجزائر ؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية، هدف البحث بشكل أساسي إلى معرفة تفاصيل مشروع عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر وتقييم مدى نجاحه، وذلك بدراسة حالة مركز الضرائب للبويرة كنموذج وإعتمد في تقييمه على مؤشرات العصرنة، والتي تمثلت في تحسين نوعية الخدمة، الحد من الغش والتهرب الجبائيين، وتحسين التحصيل الضريبي،

حيث خلصت الدراسة على أن مشروع عصرنة الإدارة الجبائية، مشروع ناجح ولديه آفاق واعدة في تحقيق نتائج أكثر إيجابية.

هيكل البحث:

سنتناول هذا البحث في فصلين رئيسيين ، حيث سنتطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري لعصرنة الإدارة الجبائية للإلمام بمختلف المفاهيم الأساسية ومتغيرات الموضوع، وتم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث، حيث سنتناول من خلال المبحث الأول مدخل لدراسة عصرنة الإدارة الجبائية، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى تشخيص الإدارة الجبائية الجزائرية قبل مشروع العصرنة، أما المبحث الثالث فخصصناه لدراسة الإجراءات المتخذة لعصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر،

بالنسبة للفصل الثاني فخصص لدراسة واقع عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر من خلال دراسة حالة لمركز الضرائب الرويبة كنموذج، وقسمنا هذا الفصل لثلاثة مباحث، سنتناول في المبحث الأول التعريف بالمؤسسة المستقبلية، بعدها نستعرض دراسة مؤشرات العصرنة لمركز الضرائب لرويبة لفترة الدراسة "2018 - 2021" ، بالإستعانة بالإحصائيات الخاصة بالمركز وبعض الإحصائيات الوطنية التي حازنا عليها، من خلال المبحث الثاني، أما المبحث الثالث والأخير فخصص لدراسة وتحليل بيانات ونتائج إستبيان حول واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرنة الذي شمل عينة لـ "65" مشارك بالإستبيان.

الفصل الأول :

إنعكاس العصرية على الإدارة الجبائية في الجزائر

تمهيد :

تعتبر الإدارة الجبائية لبنة مهمة في بناء السياسة المالية للدولة، وتحديث هذه السياسة لا يمر دون عصرنة الإدارة الجبائية لضمان كفاءة الأداء ومردودية التنفيذ من أجل الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وتحقيق الأهداف الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية للدولة؛ لذلك كانت ولا تزال عصرنة الإدارة الجبائية من ضمن أولويات الدولة الجزائرية، حيث قامت بجملة من الإصلاحات والتحديثات لتصحيح الإختلالات وسد النقائص سواء في الإجراءات أو التنظيم الهيكلي للإدارة الجبائية بهدف مواكبة تحديات العصر. على ضوء هذا سنحاول في هذا الفصل التطرق للمباحث التالية :

- المبحث الأول : مدخل لدراسة عصرنة الإدارة الجبائية
- المبحث الثاني : تشخيص الإدارة الجبائية الجزائرية قبل مشروع العصرنة.
- المبحث الثالث : الإجراءات المتخذة لعصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر.

المبحث الأول : مدخل لدراسة عصرية الإدارة الجبائية

تعتبر الإدارة الجبائية الحلقة الأساسية في بناء النظام والتشريع الجبائي، وإتباعه والتأكد من حسن تطبيقه للحفاظ وحماية موارد الخزينة العمومية من جهة، وحقوق المكلفين بها من جهة أخرى، بالإضافة إلى المساهمة في رقي وكفاءة هذا النظام والتشريع الجبائي، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق بداية إلى ماهية الإدارة الجبائية، لنقوم بعدها بتحديد أهم وظائفها ومهامها، لنلقي الضوء بعدها على مقومات عصرية الإدارة الجبائية.

المطلب الأول : مفهوم الإدارة الجبائية ووظائفها

تعد الإدارة الجبائية الجهاز المسؤول عن تنفيذ وتطبيق مختلف الإجراءات التي ينص عليها التشريع الجبائي، وبذلك تعمل كهمزة وصل بين المكلفين بالضريبة والنظام الضريبي. وعليه سنسعى عن طريق هذا المطلب تحديد مفهوم الإدارة الجبائية وإبراز أهم أدوارها في تطبيق السياسة الجبائية.

أولاً: مفهوم الإدارة الجبائية .

إرتأينا أنه من الضروري قبل تحديد مفهوم الإدارة الجبائية أن نخرج على تقديم مفهوم كل من الإدارة، وكذا الجبائية كل على حدا.

1. تعريف الإدارة:

تعرف الإدارة على أنها النشاط الموجه نحو توفير التعاون المثمر، والتنسيق الفعال بين الجهود البشرية المختلفة العاملة من أجل تحقيق هدف معين بدرجة عالية من الكفاءة.

وهناك عدة تعاريف أخرى للإدارة اختلفت باختلاف زاوية الرؤية التي يتناول من خلالها موضوع الإدارة والتي نذكر من بينها:¹

- يعرفها فيول (FAYOL) : " إنها عدد من العمليات الأساسية التي تتكون أركانها الرئيسية من التخطيط، التنظيم، التوعية، التنسيق والرقابة ".

- أما دونالدد كلو (DONALD J CLOBGH) فيعرفها على أنها " فن قيادة وتوجيه أنشطة مجموعة من البشر نحو تحقيق هدف مشترك ".

- ويعرفها فيفنر (PFFIFINER) على أنها: " تنسيق للجهود الفردية والجماعية لتنفيذ السياسة العامة"،

- ويرى هارفي ولكر (HARVEY WALKER) بأن العمل الذي تقوم به الحكومة من أجل تفعيل القانون يسمى الإدارة.²

¹ أغادير سالم العيدروس، مقدمة في الإدارة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص 3، 4.

² سامية منزر، و زرفة بولقواس، الإدارة العمومية في الجزائر وإستراتيجيات تطبيق الإدارة الإلكترونية فيها، مقال في مجلة

الباحث، العدد 01، المجلد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2020، ص 07.

2. تعريف الجباية :

تمثل الجباية مشتق إقتصادي هام يعكس الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لتطور المجتمع لكونها أداة مالية وتدخلية لها أثارها المتعددة على المستوى الكلي أو الجزئي، لهذا تحتل مكانة بارزة في معظم الدول وقد تم تعريفها بأنها ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان الإجراءات من أجل تحصيل الإيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مستمرة¹، كما تم تعريف الجباية على أنها مجموعة من القواعد القانونية والإدارية التي تنظم مختلف الضرائب والرسوم والتي تجبى لصالح الدولة والجماعات المحلية. وهي أيضا وسيلة ضرورية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية².

أيضا عرفت الجباية على أنها مجمل الاقتطاعات النقدية الإجبارية المطبقة على مداخيل الأفراد وأرباح الشركات المؤدات لفائدة الدولة وإدارتها العمومية من أجل تغطية نفقاتها المتنوعة³.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن مصطلح الجباية هو مفهوم واسع يتضمن مجموعة من الاقتطاعات والمتمثلة أساسا في الضريبة، الرسم، الرسم شبه الجبائي، الإتاوات، والحقوق الجمركية التي تحصل لفائدة الدولة.

3. تعريف الإدارة الجبائية .

هناك العديد من التعريفات التي حاولت تحديد مفهوم الإدارة الجبائية والتي نجد من بينها:

- الإدارة الجبائية هي مزيج فريد من العناصر الإدارية والقانونية والمالية، وتعتبر فرع من فروع الإدارة المالية والتي هي بدورها جزء من الإدارة العامة⁴.
- كما عرفت على أنها الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى، بالإضافة إلى اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية قصد تحسين كفاءة النظام الجبائي⁵.
- أيضا تم تعريفها بكونها الجهاز الفني الذي يتمتع بالشرعية القانونية والذي يتحمل مسؤولية تنفيذ التشريع الجبائي ويعمل كهمزة وصل بين المكلفين بالضريبة والنظام الضريبي، بتطبيق مختلف الإجراءات والتشريعات و تحسين المكلف بها⁶.

¹ حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص15.

² رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 244.

³ قروم محمد الصالح، محاضرات في مادة جباية المؤسسة، إدارة مالية، السنة الثالثة علوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018، ص 04.

⁴ حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2019، ص 93 .

⁵ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص114.

⁶ أحمية فاتح، محاضرات في جباية المؤسسة، العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017، ص 77.

الفصل الأول : إنعكاس العصرنة على الإدارة الجبائية في الجزائر

من خلال ما سبق يمكننا تعريف الإدارة الجبائية بأنها " فرع من فروع الإدارة العامة التي تختص بتنفيذ القوانين الجبائية وتساهم في تعديلها وترقيتها من أجل تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثانيا : وظائف الإدارة الجبائية

كون أن الإدارة الجبائية أحد فروع الإدارة العامة فإنها تقوم بتأدية العديد من الوظائف الرئيسية التي تكاد تتطابق جميعها في خطوطها العريضة، ويكاد الإجماع ينعقد هنا على أن تنظيم الإدارات الجبائية وفقا لمبدأ مركزية التوجه ولا مركزية التنفيذ¹.

من هذا المنطلق يمكن أن تحدد وظائف الإدارة الجبائية وفق مستويين، مركزي ومستوى جهوي ومحلي.

1. وظائف الإدارة المركزية

* البحوث و التخطيط :

تتمثل هذه الوظيفة في تحليل التقارير الدورية المتضمنة كافة الإحصاءات والبيانات والملاحظات الواردة التي تعكس الأوضاع السائدة والتنبؤ بالأوضاع المستقبلية وتحديد الأهداف التي يجب تحقيقها في مجال الإدارة الجبائية، ثم رسم السياسات والخطط والبرامج سواء على المدى القصير أو الطويل، التي تساعد على تحسين الأداء ورفع الكفاءة وتنسيق الأنشطة الإدارية²،

* التوجيه الفني :

من أجل الفهم الواضح ورفع اللبس عن القوانين الجبائية، تقوم الإدارة المركزية بوظيفة التوجيه الفني لتحقيق:

- ضمان تطبيق القانون الجبائي نصا وروحا،

- توحيد الإجراءات والمعاملات الجبائية للمكلفين من كل الإدارات الجبائية،

وهذا من خلال تفسير التشريع الضريبي بإصدار القرارات التنظيمية لتطبيق القوانين الجبائية بشكل احترافي³،

* إدارة القوى العاملة :

حصر الوظائف المختلفة للإدارة الجبائية، وتقدير الحجم الأمثل المتعلق بكل منها ثم القيام بدراسة المواصفات العلمية والأخلاقية والذهنية والاجتماعية الواجب توافرها في شاغل كل منصب وضمان الصلاحيات وتفويض

¹ حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 97، بتصرف.

² رتيبة بوهالي، مرجع سبق ذكره، ص 50، بتصرف.

³ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير، الأردن، ص 271، بتصرف.

الفصل الأول : إنعكاس العصرية على الإدارة الجبائية في الجزائر

السلطات الازمة لكل وظيفة، مع ضمان تطبيق هذه المعايير عند التوظيف ومتابعة المسار الوظيفي للأعوان وموظفي الإدارة الجبائية، تدريبهم ورسكلتهم¹،

* المتابعة و الرقابة :

لتحقيق الوظائف السابقة الذكر للإدارة الجبائية على أحسن وجه، كان من الضروري المتابعة والرقابة على أداء هذه الوظائف من خلال تقييم إنجازات الإدارة، تحديد العقوبات، إكتشاف الأخطاء والإنحرافات من خلال تحليلها ومعالجتها بشكل يضمن عدم تكرارها وتجنبها مستقبلا، القيام بعمليات التفتيش والمراجعة الازمة للتأكد من تطبيق القوانين والإجراءات والتوصيات الجبائية.

2. وظائف الإدارة الجهوية و المحلية

يمكن حصر وظائف الإدارة الجهوية والمحلية في:

- التخطيط القصير الأجل :

إن التخطيط في هذا المستوى الإداري هو وضع خطة العمل السنوي مع أساليب تحقيقها، هذا كله ضمن إطار الإطار العام للخطة الجبائية المحددة من طرف الإدارة المركزية، وتتضمن الخطة كافة الأعمال المتأخرة من السنة السابقة (أهداف غير محققة)، الأعمال المطلوب إنجازها للسنة الجارية، مما يتيح تحديد أهداف مختلف النشاطات والعمليات المختلفة للإدارة الجبائية، مع تحديد معايير ومعدلات الأداء التي يجب تحقيقها للوصول إلى الأهداف المسطرة، هذا كله مع مراعات الإمكانيات المتاحة سواء البشرية أو المادية.

- حصر المكلفين :

هي العملية التي يتم بمقتضاها جرد الأشخاص الخاضعين لكل نظام جبائي وفقا للقوانين الجبائية المطبقة وتسجيلهم في قاعدة بيانات خاصة بالإدارة الجبائية، مع مراعات الدقة والشمولية في تدوين البيانات الضرورية.

- ربط الضريبة :

أي المراجعة والتدقيق، المقصود بهذه المهمة ربط كافة الإجراءات والخطوات التي تقوم بها الإدارة الجبائية والقيام بفحص وتحليل البيانات المجمعة عن حالة المكلف لتحديد الدين الجبائي المستحق بصفة نهائية وإخطار المكلف بالنتائج المتوصل إليها.

- تحصيل الضريبة :

¹حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 114، بتصرف.

الفصل الأول : إنعكاس العصرية على الإدارة الجبائية في الجزائر

بعد تحديد الدين الضريبي بصفة نهائية، يدرج في التحصيل ويحول الملف لمصلحة التحصيل، والمقصود بالتحصيل هو السهر على دفع مستحقات المكلفين من ديون ضريبية بكل الطرق المتاحة قانونا لأجل الحفاظ على موارد الخزينة والتطبيق الحسن للقوانين والتشريعات الجبائية.

– المتابعة و الرقابة:

بالإضافة إلى مهام المتابعة والرقابة الموكلة للإدارة المركزية، تقوم الإدارة الجهوية والمحلية بعملية المتابعة والمراقبة على مستوى هيئاتها ونطاقها الجغرافي، وهذا لضمان تنفيذ الخطط المسطرة وبلوغ الأهداف المحددة، مع محاربة الغش والتهرب الجبائي وهذا في حدود ما تسمح به القوانين والتشريعات التي تحكم الإدارة الجبائية.

من خلال ما سبق التطرق له، يمكن القول أنه مهما اختلفت التعاريف للإدارة الجبائية وتقسيمات المهام والوظائف لمركزية، جهوية ومحلية ، إلا أن الواقع يفرض عليها تكامل وتشابك هذه الوظائف وتداخلها للعمل كوحدة واحدة من أجل أداء الدور المنوط بها لتحقيق الأهداف المسطرة في السياسة الجبائية للدولة.

المطلب الثاني: الإدارة الجبائية كآلية لتطبيق السياسة الجبائية ومقومات نجاحها.

إن التشريع الجبائي وحده غير قادر على تحقيق أهداف السياسة الجبائية ما لم تتوفر إدارة جبائية تتميز بدرجة عالية من الكفاءة، إذ أن النظام الجبائي الأحسن تصورا لا تكون له قيمة إلا بفضل الإدارة التي تطبقه، فالإدارة الجبائية هي التي سوف تتولى حسن تطبيق السياسة الجبائية وقوانينها وأحكامها بالتفسير الواضح والجيد لها، بإصدار التعليمات التفسيرية، إعداد النماذج المستندية، متابعة التطبيق وإعداد تقارير التعديلات والتحسينات لمكافحة المخالفين وتجنب المنازعات.

بناء على ما سبق سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد أهم الأدوار التي يمكن للإدارة الجبائية تنفيذها في سبيل تحقيق أهداف السياسة الجبائية، وما هي أهم المقومات الضرورية التي يجب أن تتوفر فيها لتأدية المهام الموكلة إليها على أحسن وجه.

أولا: دور الإدارة الجبائية في تطبيق السياسة الجبائية

يمكن تلخيص هذا الدور فيما يلي:

1. دور الإدارة الجبائية في تحقيق الوظيفة المالية :

يرى الأستاذ عبد المجيد قدي (أستاذ التعليم العالي بجامعة الجزائر) بأن الضريبة أداة في يد الدولة تستخدمها في تمويل تدخلاتها العمومية؛ فالوظيفة المالية هي كل مسعى تقوم به الإدارة الجبائية لتحقيق أقصى جباية ممكنة لتغطية أكبر قدر ممكن من النفقات العامة للمجتمع، كما تتمثل الوظيفة المالية في تغطية الدولة لنفقاتها العامة بوجود الموارد اللازمة لذلك، إذ يظهر أداء الوظيفة المالية من خلال وضع ميزانية تتكفل بتمويل

الفصل الأول : إنعكاس العصرية على الإدارة الجبائية في الجزائر

النشاطات المختلفة التي تمارسها الدولة، فالإدارة الجبائية تعتبر وسيط بين الدولة التي تفرض الضرائب عن طريق التشريع الجبائي والمكلفين بها، وتعد الوظيفة المالية من أصعب الوظائف الخاصة بالإدارة الجبائية لما لها من حساسية وصعوبة حيث لا تتوقف عند تحديد الوعاء الضريبي وتحصيلها وما يتعلق بجمع المعلومات وتحليلها والتحقق من التصريحات، بل يتعدى إلى محاربة ظاهرة التهرب والغش الضريبي للحفاظ على موارد الخزينة العمومية¹.

2. دور الإدارة الجبائية في تحقيق الوظيفة الاقتصادية :

من مسؤوليات الدولة تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع والتي تتزايد وتتغير من فترة إلى أخرى، وللإدارة الجبائية دور فعال في ذلك، عن طريق التأثير المباشر في الإقتصاد والظروف المؤثرة فيه، كالإستهلاك، الإنتاج، الإدخار والاستثمار، وإستغلال العلاقات بين هذه الظروف وبين الجباية بالزيادة في الضرائب أو العكس وزيادة الإعفاءات وتنوعها من أجل مثلا توجيه الإستهلاك ومعه الإنتاج الذي يرتبط بالإستثمار، أو توجيه الإستثمار من قطاع لآخر والتأثير على الإدخار والإستهلاك¹.

3. دور الإدارة الجبائية في تحقيق الوظيفة الاجتماعية :

تقوم الإدارة الجبائية بتحقيق الدور المالي والإقتصادي دون إغفال وإهمال الشق الاجتماعي وذلك من خلال حماية الفات الهشة للمجتمع من أثار الضريبة والجباية عموما، كمنح إعفاءات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظير إستحداث مناصب شغل، كذا الإعفاءات الممنوحة للأرامل والأشخاص المعوقين؛ دعم مناطق خاصة كالجنوب، الحفاظ على منتجات أو قطاعات معينة كالزراعة والثقافة بدعمها وإعفاءها من الضرائب².

والخلاصة أن الإدارة الجبائية جاءت أساسا لتلبية الحاجات الاجتماعية قبل كل شيء، فالدافع لتأسيسها توفير إيرادات لخزينة الدولة لتحقيق مطالب وإحتياجات المجتمع، ويبقى تحقيق الوظيفة الاجتماعية حساسا للتجاذبات بين تحقيق الوظيفة المالية والاجتماعية.

4. دور الإدارة الجبائية في تحقيق وظيفة الرقابة :

كلما كان النظام الجبائي رشيدا كلما إنعكس إيجابا على مقدرات النمو الإقتصادي، ولا يكون ذلك إلا عن طريق الإدارة الجبائية التي يجب أن تسير بأساليب الحكم الصالح وتبتعد عن المحسوبية والبيروقراطية، والإعتماد على الكفاءات والمخلصين ومحاربة ومعاقبة المرتشين والانتهازيين، كل هذا من شأنه أن يحقق الأداء والفعالية الذي يصبو له النظام الجبائي المتقدم والراقي.

ثانيا : مقومات نجاح الإدارة الجبائية

¹ رتيبة بوهالي، محاضرات في جباية المؤسسة، علوم التسيير، السنة الثالثة إدارة الأعمال، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، ص 59، بتصرف.

² Thierry Lambert, le contribuable face à l'administration fiscale, université paris XIII, 1990, p 16.

الفصل الأول : إنعكاس العصرية على الإدارة الجبائية في الجزائر

- إن نجاح وفاعلية أي نظام جبائي بغض النظر عن رقيه وتطوره مرهون بفاعلية ورقي الإدارة الجبائية ومدى نجاحها في تأدية المهام الوكيلة لها، ولتحقيق ذلك يجب توفر عدة مقومات نذكر منها:¹
- الإستعانة بالكفاءات الفنية والإدارية ذات التكوين العالي والخبرة الواسعة مع وضع برنامج تكويني ورسكلة مستمرة لمواكبة التغيرات والتطورات التي يفرضها أداء المهام الموكلة لهم،
 - ترقية الحوار وتوطيد العلاقات بين الإدارة الجبائية والمكلفين وذلك لكسب الثقة وترقية المواطنة الضريبية لدى المكلفين،
 - ضمان التطبيق الحسن والبعيد عن المغالات للتشريعات والقوانين الجبائية، مع تأمين الضروف الموضوعية للعمل ومردوديته،
 - وضع نظم رقابة فعالة، دقيقة وسريعة لإكتشاف ومواجهة أي مخالفات أو تهرب مع فرض العقوبات المناسبة لمرتكبيها،
 - القضاء على السلوكيات السلبية والبيروقراطية في الإدارة الجبائية، لما لها من تأثير سلبي على فعالية الدور المنوط لها،
 - تزويد الإدارات الجبائية بالتكنولوجيا الحديثة كالإعلام الآلي ووسائل الإتصال من أجل تحسين ظروف العمل وزيادة المردودية والإلتقان في أداء المهام الجبائية مع تخفيض وحصر التكاليف الجبائية،
 - تبسيط القوانين الجبائية وإجراءات تطبيقها ومتابعتها مما يسهل عملية الفهم والتطبيق الجيد لها من طرف أعوان الجباية أو المكلفين بها لزيادة المردودية والتخفيض من المنازعات،
 - إرساء ثقافة التعاون والتنسيق والتشاور بين الإدارات الجبائية والإدارات الحكومية والإقتصادية الأخرى من أجل تبادل المعلومات والخبرات للمتابعة الجيدة لتحقيق الأهداف المسطرة للسياسة الجبائية ومحاربة الغش والتهرب الجبائي.
 - وبغية توفر هذه المقومات الضرورية لنجاح الإدارة الجبائية في القيام بمهامها على أحسن وأكمل وجه، تعمل معظم الدول على إدخال تحسينات وتعديلات عليها بغية عصرتها لمواكبة مختلف التطورات الإقتصادية والتكنولوجية .

¹ أنظر بتصرف كل من: - فروم محمد الصالح، مرجع سبق ذكره ص 79.

-ناصر مراد، مرجع سبق ذكره ص 116.

- Thierry Lambert, op cit, p 106 , 112.

المطلب الثالث : مقومات عصرنة الإدارة الجبائية

إن إصلاح وعصرنة الإدارة الجبائية مرهون بتحقيق جملة من الشروط والمتطلبات الضرورية، لذلك سننطلق في هذا المطلب إلى تحديد أهم هذه الشروط والمتطلبات، وذلك بعد أن نقوم بتعريف عصرنة الإدارة بشكل عام ثم عصرنة الإدارة الجبائية بشكل خاص.

أولا : مفهوم عصرنة الإدارة الجبائية :

رأينا أنه من الضروري قبل تقديم مفهوم عصرنة الإدارة الجبائية أن نخرج أولا على تحديد مفهوم العصرنة بداية.

1. تعريف العصرنة .

إن مرادف مصطلح العصرنة بالانجليزية هو «MODERNITY» وبالفرنسية «MODERNISATION» وعند البحث والتدقيق في معنى المصطلح باللغة العربية نجده يتمحور حول تجديد وتحديث ما هو قديم وإعادة تنظيمه بشكل يلبي احتياجات الوقت الحاضر، ويستعمل في مجالات عدة.

2. تعريف عصرنة الإدارة.

عصرنة الإدارة بمعناها العام هي عملية التجديد والتغيير التي تحدث على مستوى الإدارة من أجل القيام بإصلاحات وتعديلات على النمط والوضع السائد الذي كان يتميز بالتقليدي، كمواكبة التغيرات الحديثة وما يتصل بالعالم الخارجي.

3. تعريف عصرنة الإدارة الجبائية.

يقصد بعصرنة الإدارة الجبائية تكييف طريقة عملها مع الرهانات الاقتصادية، الاجتماعية، المالية والقانونية المستجدة، من أجل تحقيق أهداف السلطة العامة في توسيع الإيرادات الضريبية من خلال تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، تعزيز الضمانات المقدمة لهم والحفاظ على حقوقهم في حالة النزاع بما يضمن تحقيق الشفافية في التسيير¹.

كما يرى الباحثين أن عصرنة الإدارة الضريبية تشمل تبسيط النظام الضريبي القائم من خلال تقليل أسعار الضريبة وجعلها أكثر واقعية مع توسيع الأوعية الضريبية بشكل يجعلها أكثر إتساقا مع الأداء الداخلي المطلوب والتطورات الخارجية المتسارعة، الهدف العام من تحديث إدارة الضرائب هو إقامة نظام كفؤ يستند إلى ضرائب يمكن قبولها وتنفيذها عمليا مع تحقيق إيرادات كافية، ولا ينشأ عنها إلا الحد الأدنى من التشوهات الاقتصادية.

¹ محمد لعربية، و فاروق سحنون، دور العصرنة في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، دراسات اقتصادية، المجلد 19/ العدد 03، 2021، ص 511.

ثانيا: متطلبات و شروط عصرنة الإدارة الجبائية:

وضعت العديد من المنظمات والهيئات الدولية مجموعة من المتطلبات والشروط لتحسين الإدارة الجبائية نذكر منها¹:

1. المتطلبات الخاصة بمركز البلدان الأمريكية لإدارات الضرائب (CIAT)

في إطار أشغال الدورة الثلاثين للجمعية العامة المنعقدة سنة 1996 في سانتو دومينغو (Santo Domingo) وبمشاركة جميع الدول أعضاء مركز البلدان الأمريكية لإدارات الضرائب (CIAT) تم صياغة أول وثيقة ميثاق معتمدة، تحت عنوان "الحد الأدنى من السمات الضرورية لإدارة جبائية سليمة"، بحيث تم التركيز على مجموعة من القضايا والمتطلبات على رأسها ضمان نزاهة وحياد وإستمرارية إجراءات الإدارة الجبائية، مما يدل على التقيد الصارم بالأخلاقيات في أنشطتها، وبالتالي تعزيز ثقة دافعي الضرائب في الإدارة الجبائية، وتشمل هذه المتطلبات:

- مدونة سلوك صارمة تعزز المعايير الأخلاقية و المهنية؛
- التعيين و القبول و الترقية للموظفين يكون لأسباب مهنية بحتة دون أي تدخل سياسي؛
- أجور تنافسية للموظفين؛
- استقلالية الإدارة الضريبية في تحديد سياستها و إستراتيجيتها للتحكم في الامتثال من خلال التطبيق الصارم للقانون؛
- حماية الخصوصية وسرية المعلومات المقدمة من دافعي الضرائب؛
- تعزيز الامتثال الطوعي و الحد من التهرب الضريبي؛
- تحسين الإنتاجية و جودة الخدمة و رضا دافعي الضرائب؛
- تخفيض تكاليف الامتثال لدافعي الضرائب و تبسيط الإجراءات؛
- توفير ما يكفي من الموارد البشرية و المالية و التقنية؛
- إستشارة إدارة الضرائب في تصميم التشريعات الضريبية؛
- توفير برامج تدريب فنية ملائمة لموظفي الإدارة الضريبية؛
- تطبيق عادل و شفاف للقوانين الضريبية ، و تقديم خدمات موثوقة؛
- المعالجة الفعالة لإقرارات دافعي الضرائب وطلباتهم و طعونهم واستفساراتهم؛
- تنفيذ إستراتيجية اتصال متكاملة (نماذج، أدلة، معلومات عامة، تكوين، وغيرها) لتحسين الوعي الضريبي، ونشر حقوق دافعي الضرائب مع ضمان إحترامها.

¹وداد بوقلع، ومصباح حراق، تعزيز الإصلاح الضريبي في الجزائر من خلال إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية، مقال في مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 3، المجلد 5، 2021، ص 150-151.

2. المتطلبات الخاصة بالمفوضية الأوروبية.

لقد حددت المفوضية الأوروبية في مخططاتها المالية بعض المتطلبات الأساسية لتحسين الإدارة الضريبية، نذكر منها:

- ضمان مستوى ملائم من الإستقلالية في الأداء للإدارة الضريبية؛
- ترجمة إلتزاماتها بوضوح إلى رسالتها، رؤيتها وأهدافها؛
- هيكل خاص وصلاحيات تمكنها من العمل بكفاءة وفعالية؛
- توفير موارد كافية لتنفيذ وإدارة النظام الضريبي؛
- وجود إطار قانوني مستقر يكفل الإدارة السليمة للضرائب وتنفيذها؛
- مسؤوليتها عن عملياتها التي تخضع للرقابة والتقييم، ويتم إدارة عملياتها وفقا لنظام إدارة الأداء.

المبحث الثاني : تشخيص الإدارة الجبائية الجزائرية قبل مشروع العصرية.

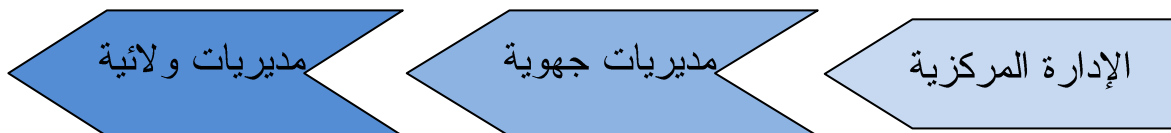
لقد تميزت الإدارة الجبائية في هذه الفترة بالطابع التقليدي، حيث غلب على معاملاتها إستخدام الوسائل التقليدية في فرض وتحصيل الضرائب، التنظيم الغير الملائم ونقص التحكم في المادة الخاضعة للضريبة، نقص الوسائل البشرية المؤهلة، ضعف التنسيق والتعاون بين الإدارة الجبائية وباقي الإدارات والمتعاملين الإقتصاديين، عدم قدرة الإدارة الجبائية على الحصر الدقيق للمجتمع الضريبي وقلة المعلومات، تعقد الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية وثقل الإجراءات وتشعبها، التطبيق السيء للتشريعات الجبائية، نقص المرافق والتجهيزات، ضعف التكوين والمتابعة لموظفي وإطارات الإدارة الجبائية؛ هذه الوضعية نتج عنها ضعف أداء الإدارة الجبائية ونقص التحصيل الضريبي؛

وفيما يخص تنظيم مصالح الإدارة الجبائية خلال هذه الفترة سنتطرق لها في المطالب التالية.

المطلب الأول : تنظيم مصالح الإدارة الجبائية قبل إصلاحات سنة 1991 م

يمكن تلخيص تنظيم الإدارة الجبائية خلال هذه الفترة بالشكل التالي :

الشكل رقم (01) : تنظيم مصالح الإدارة الجبائية الجزائرية قبل سنة 1991 م



المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية

من الشكل يمكن ملاحظة أن الإدارة الجبائية مقسمة أساسا إلى ثلاثة مستويات منفصلة:

— إدارة مركزية

– مديريات جهوية

– مديريات ولائية

فالمستوى الأول يختص بالتخطيط والتقييم والمراقبة، المستوى الثاني يهتم بالتنسيق بين المستوى الأول والثالث، أما المستوى الثالث فيعمل على تنفيذ السياسات المعتمدة من طرف الإدارة المركزية ومباشرة الأعمال التنفيذية.

أولاً: تنظيم الإدارة الجبائية المركزية :

هي الإدارة الموجودة في قمة هرم الإدارة الضريبية على المستوى المركزي، وهناك فصل بين وظيفة تصور السياسة الضريبية ووظيفة تطبيق هذه السياسات، لهذا تم إستحداث هيكلين¹:

1. المديرية العامة للتقدير والسياسات :

تتمثل مهامها أساساً فيما يلي :

- إعداد تقديرات الإقتصاد الكلي وتحديد أنظمة الإعلام في وزارة المالية،
 - إعداد العناصر الضرورية لصياغة سياسات الميزانية والجبائية وتنظيمها،
 - إعادة تأطير الإقتصاد الكلي والمالي لقوانين المالية،
 - تحضير تقارير تقديم قوانين المالية وتصور أثار التدابير ذات الطابع الإقتصادي،
- تتكون المديرية العامة للتقدير والسياسات من أربعة مديريات تسهر على تنفيذ المهام المكلفة بها وتتمثل في:

أ) مديرية تقدير الإقتصاد الكلي، وتظم كل من:

- المديرية الفرعية للتقدير،
 - المديرية الفرعية للتحليل الفرعي،
 - المديرية الفرعية لتحليل العمليات المالية،
 - المديرية الفرعية للنماذج والتصور.
- ب) مديرية جمع المعلومات، وتظم كل من:
- المديرية الفرعية لإحصاء القطاع المالي،
 - المديرية الفرعية لإحصائيات القطاع الحقيقي.
- ج) مديرية سياسات الميزانية، وتظم كل من:
- المديرية الفرعية للتوازنات،
 - المديرية الفرعية للنشاط الإقتصادي والاجتماعي للدولة.

د) مديرية السياسة الجبائية، وتظم كل من:

¹قويدر محمد الطيب، عصرية الإدارة الجبائية في الجزائر، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021،

- المديرية الفرعية للسياسات الجبائية،
- المديرية الفرعية للأنظمة الإجتماعية،
- المديرية الفرعية للجباية الخاصة،

2. المديرية العامة للضرائب :

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-190 المؤرخ في 23.06.1990 والمتظم تنظيم الإدارة الجبائية المركزية لوزارة الإقتصاد؛

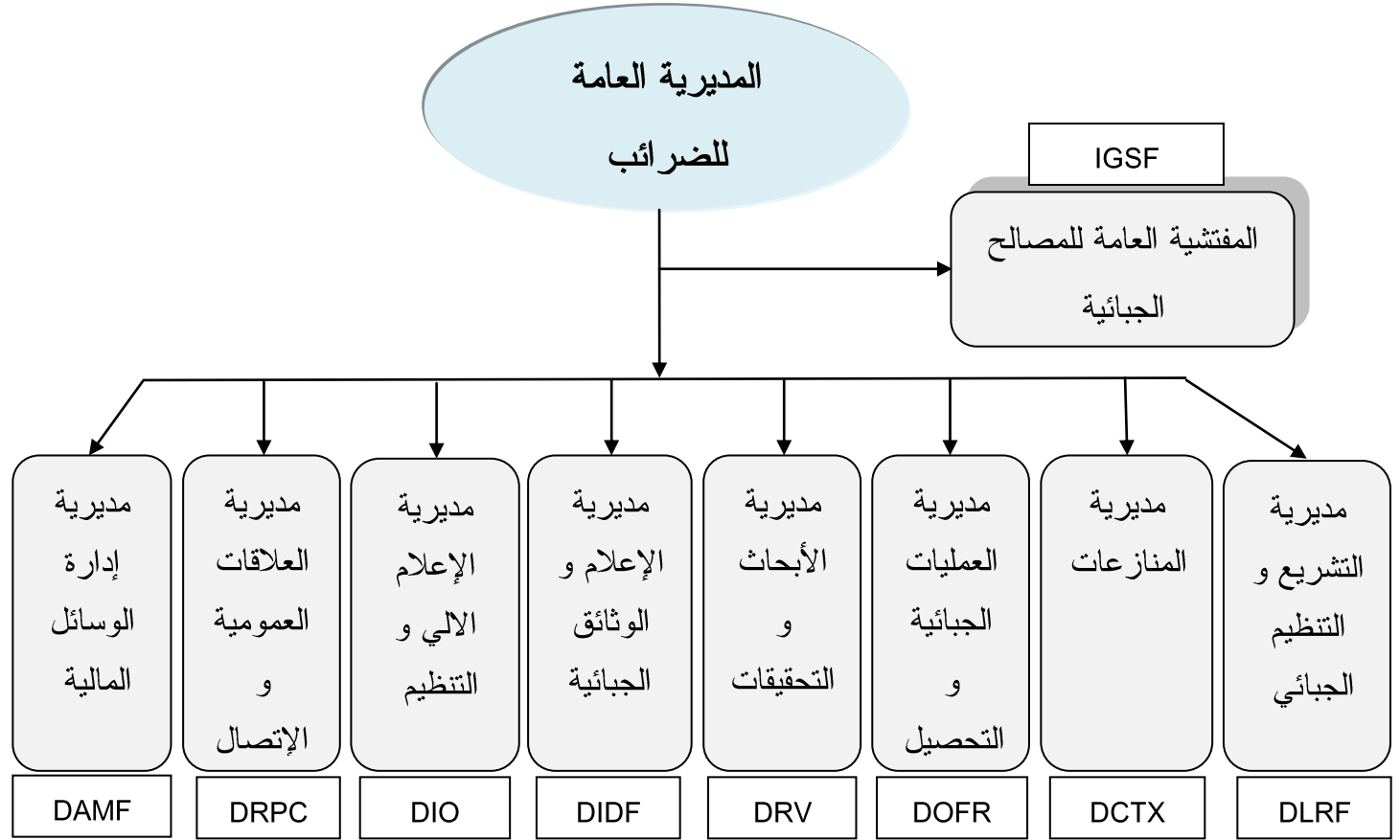
تسهر المديرية العامة للضرائب على:

- دراسة و إقتراح و إعداد النصوص التشريعية و التنظيمية،
- تنفيذ التدابير الضرورية لإعداد وعاء الضرائب وتصفياتها وتحصيلها،
- تحضير ومناقشة الإتفاقيات الجبائية الدولية والإتفاقيات الدولية التي تحتوي أحكام جبائية أو شبه جبائية،
- تنفيذ تدابير لمكافحة الغش والتهرب الضريبي،
- السهر على التكفل بالمنازعات الإدارية والقضائية المتعلقة بالضرائب والحقوق والرسوم أيا كانت طبيعتها،
- ضمان عملية الإعلام بجملة الخدمات التي تقدمها المديرية العامة للضرائب،
- القيام بالدراسات الهامة موازاة مع السياسات الجبائية والشبه الجبائية،
- توفير أدوات تحليل ومراقبة تسيير ومردودية مصالح الإدارة الجبائية لا سيما مؤشرات نجاعة الإدارة الجبائية¹.

تتكون المديرية العامة للضرائب من ثمانية مديريات فرعية كما يوضح الشكل التالي:

¹ منور أو سرير، ومحمد حمو، محاضرات جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، لا توجد سنة النشر، ص 81.

الشكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب



Source :Ministère des finance, DGI,Rapport assises nationales sur la réforme fiscale, Alger, Juillet 2020, page 53.

ثانيا: تنظيم المديرية الجهوية للضرائب :

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 19-60 الصادر في 23 فيفري 1991 م، وتمثل إمتدادا للإدارة المركزية وتتكون من تسعة مديريات جهوية تتوزع على النحو التالي:

الجزائر، البلدة، الشلف، وهران، سطيف، قسنطينة، عنابة، ورقلة، وبشار.

هذه المديريات تتكفل بتنسيق ومراقبة عمل الإدارات الولائية، وتتمتع بإستقلالية تامة من حيث التصرف وإتخاذ القرارات، مما يسمح بدعم مركزها وتقوية سلطتها،

من مهام المديرية الجهوية للضرائب نذكر:

- القيام بمراقبة الخدمات الجبائية على المستوى الجهوي،
- القيام بتقرير شهري متعلق بالتفتيش والتسيير،
- التعريف بالإحتياجات الخاصة بالتأطير والتكوين،
- القيام بإعادة التكوين والرسكلة لأعوان الإدارة الجبائية،
- ضمان التأطير ومتابعة التربصات التطبيقية للأعوان حديثي التعيين،

الفصل الأول : إنعكاس العصرية على الإدارة الجبائية في الجزائر

- السهر على إحترام التشريع والقوانين في معالجة المنازعات من طرف المديريات الولائية،
- تقييم وضعية المنازعات في المديريات الولائية.

تتشكل المديريات الجهوية من أربعة مديريات فرعية هي:

- أ. المديرية الفرعية للتكوين والتنظيم،
- ب. المديرية الفرعية للتنظيم والوسائل،
- ت. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية،
- ث. المديرية الفرعية للرقابة الجبائية¹.

ثالثا: تنظيم المديرية الولائية للضرائب :

تنوزع المديريات الولائية للضرائب على مستوى كل ولايات الوطن²، تنفرع هذه المديريات في تنظيمها الداخلي إلى خمسة مديريات فرعية التي تضم عدة مكاتب تتلخص فيما يلي³:

- أ. المديرية الفرعية للرقابة الجبائية،
- ب. المديرية الفرعية للتحصيل،
- ت. المديرية الفرعية للمنازعات،
- ث. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية،
- ج. المديرية الفرعية للوسائل.

كما تضم المديريات الولائية المفتشيات وقباضات الضرائب:

- مفتشيات الضرائب :

تم إنشاء مفتشيات الضرائب بموجب الأمر رقم 60-91 بتاريخ 23 فيفري 1991م المتضمن قانون مفتشيات الضرائب الصادر بالجريدة الرسمية عدد 09 بتاريخ 26 فيفري 1991م، حيث تنص المادة 12 منه "تتولى مفتشية الضرائب على الخصوص مسك الملف الجبائي الخاص بكل خاضع للضريبة حيث تقوم بالبحث وجمع المعلومات الجبائية وإستغلالها، ومراقبة التصريحات وإصدار الجداول الضريبية وكشوف العائدات، وتنفيذ عمليات التسجيل"، حيث تشكل مفتشيات الضرائب حجر الأساس في تنظيم الإدارة الجبائية وتنقسم إلى:

- مصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة (IBS,IRG,TAP,VF,TTG/S ,TVA)،
- مصلحة جباية مداخل الأشخاص الطبيعية (IRG)،
- مصلحة الجباية العقارية (حقوق التسجيل والطابع، رسم التطهير، الرسم على الملكيات العقارية)،
- مصلحة التدخلات.

¹مرجع أعلاه، ص 82.

²محيي محمد مسعد، الإصلاحات الضريبية بين الواقع و المأمول، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 75.

³منور أو سرير، ومحمد حمو، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الفصل الأول : إنعكاس العصرية على الإدارة الجبائية في الجزائر

– قباضة الضرائب : وتنقسم إلى قسمين

- قباضة تحصيل الضرائب،
- قباضة التسيير المالي للبلديات والقطاعات الصحية.

يهدف إنشاء هذه القباضات إلى دعم التنسيق مع مصالح الوعاء وكذا التحصيل القسري للضرائب.

المطلب الثاني : تنظيم مصالح الإدارة الجبائية للفترة الممتدة من 1991م إلى 2003م

إن إعادة تنظيم الإدارة الجبائية الذي تبنته الجزائر سنة 1991م كان يهدف إلى توضيح مهام إدارة الضرائب بمستوياتها المختلفة، إذ أن المستوى المركزي يختص بإعداد المفاهيم والتقييم والمراقبة، والمستوى الجهوي يقوم بالتنسيق بين المستويات، أما المستوى المحلي فيتم من خلاله تسيير الملفات الجبائية، هذه الجهود ترمي إلى تحسين فعالية أداء الإدارة الجبائية خاصة في الشق المتعلق بتعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل النفقات العامة، مع التخلي عن التنظيم القديم القائم على أساس نوع الضرائب وإستبداله بتنظيم جديد يقوم على الفصل بين المصالح الخارجية للإدارة الجبائية على أساس الوظائف، وعليه تم إنشاء سنة 1994م مفتشيات مختلطة تعمل على تسيير الملف الجبائي الوحيد للمكلف بالضريبة بغض النظر عن طبيعة الضرائب التي يخضع لها المكلف بدلا من المفتشيات المختصة حسب نوع الضريبة، أما وظيفة التحصيل فتم إسنادها إلى قباضات الضرائب كما تم إستحداث مصالح مختصة للرقابة الجبائية مع هيكلتها على شكل فرق تحقيق، رغم المزايا التي جاء بها تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية حسب الوظائف إلا أنه لم يعالج جوانب سلبية هامة كانت متضمنة في التنظيم القديم، والتي أبرزها إرتفاع عدد المستويات الإدارية بسبب التنظيم العمودي المتبع، إرتفاع تكاليف تسيير المصالح الخارجية بسبب عددها الكبير، تكليف قباضات الضرائب بمهام مزدوجة (تحصيل الضرائب والتسيير المالي للبلديات)، عدم تحسين وضعية الهياكل الخارجية التي أغلبها في وضعية سيئة لا تسمح لأعوان الإدارة الجبائية بأداء المهام الموكلة لهم على أحسن وجه، الإعتماد على طرق تسيير تقليدية وعدم التخصص لأمثل الموارد البشرية بسبب تشتتها عبر مختلف المصالح الخارجية المتعددة؛ رغم كل هذا تبقى هذه المرحلة مهمة كفترة تمهيدية للإصلاحات والتحديثات التي جاءت بها مرحلة ما بعد 2003م.

المطلب الثالث : دوافع و أهداف عصرية الإدارة الجبائية

إن عصرية الإدارة الجبائية لها دوافعها وأهدافها الخاصة بها، كغيرها من الإدارات إذ يجب عليها مواكبة التطورات الحاصلة ومواجهة التحديات المعاصرة التي تفرضها البيئة العالمية اليوم، لما تشهده من تغيرات مستمرة إضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الجزائر، بحيث يمكننا عرض أهم دوافع وأهداف عصرية الإدارة الجبائية كالآتي:

أولاً: دوافع عصرنة الإدارة الجبائية

تجلت أهم هذه الدوافع في:

1. تدهور وضعية الهياكل ونقص الوسائل الإدارية:

رغم أن هناك تطور فيما يخص تحسين وضعية الهياكل والوسائل الإدارية، جراء إعادة التقسيم للمديرية والمراكز الجبائية، إلا أن عملية الإصلاح في هذا الجانب لم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب، وهذا بطبيعة الحال يحول بينها وبين الأهداف المنشودة، إذ تعاني الإدارة الجبائية من تدهور مقراتها وهياكلها حيث إن النصف (2/1) منها تتراوح حالته بين المتوسط والسيئ كما إن بعضها لا تعود ملكيته لإدارة الضرائب بل هي مستأجرة لدى الخواص أو مصالح ديوان الترقية والتسيير العقاري أو هيئات وإدارات أخرى¹.

2. نقص الكفاءة والموارد البشرية:

تعد الإدارة الجبائية من بين أضعف المصالح إستقطاباً للكفاءات وحاملي الشهادات الجامعية مما أثر سلباً على أدائها وهذا ما تحاول وزارة المالية تداركه في إطار برنامج عصرنة الإدارة الجبائية والذي يستوجب وجود موارد بشرية لها القدرة على مصاحبة برنامج العصرنة و تنفيذه¹.

3. تدني نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة:

بسبب تدهور هياكل إدارة الضرائب وتدني المستوى التعليمي لموظفيها لم ترقى نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة إلى المستوى المرغوب فيه حيث غالباً ما كانت تتميز بالتعقد في الإجراءات الإدارية والغموض في تطبيق النصوص التشريعية، مع غياب شبه تام لإستخدام تقنيات الإعلام الآلي و لقنوات الحوار والاتصال مع المكلفين الذين يعتبرون الشركاء الأساسيين لإدارة الضرائب في المجال الضريبي، مما إنجر عنه منازعات ضريبية، إستفحال ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، ورفض الضريبة من المكلفين بها. وبغرض التخفيف من حدة النقائص والسلبيات السالفة الذكر تعمل إدارة الضرائب على جعل المكلف في صلب اهتماماتها وفي صلب كل نشاط ضريبي تزعم ترقيته وهذا عن طريق إنشاء إدارات متطورة قادرة تضطلع بمهامها الموكلة إليها بما فيها مهمة الاستقبال والإعلام ووضع مخطط الاتصال يكون مرفقاً بنظام تقييم مستمر من شأنه تنمية الوعي الضريبي لدى المكلفين وتحسين علاقتهم مع إدارتهم الجبائية ولتحقيق ذلك فقد تمت ترقية المديرية الفرعية للعلاقات العمومية والاتصال واستندت لهذه الأخيرة مهمة نشر المعلومة الجبائية وإعداد إستراتيجية الإعلام والاتصال وكذا مرافقة عصرنة برنامج إدارة الضرائب في شقه الإعلامي².

¹ بوزيان فيصل، ومحي الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة، مقال في مجلة المعيار، العدد 01، المجلد 12، الجزائر، 2021، ص 297.

² حراش برا هيم، الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير، دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002_2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، الجزائر، 2011_2012، ص 164.

4. مواجهة التحديات التكنولوجية :

يشهد العالم حاليا ثورة تكنولوجية أحدثت تحولات عميقة في مجال المعاملات الاقتصادية، أهمها ظهور ما يسمى بالتجارة الالكترونية التي تعتبر من المتغيرات العالمية الجديدة التي فرضت نفسها بقوة خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين¹.

كما شكلت هذه التجارة تحديا جديدا للسياسة الضريبية خاصة فيما يتعلق بكيفية جعل تعاملاتها تحت طائلة الإخضاع الضريبي بحيث تعاني الجزائر من ضعف البنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الرقمية في الجزائر.

ثانيا:أهداف عصرنة الإدارة الجبائية.

بطبيعة الحال إن اللجوء الى عصرنة وتحديث الإدارة الجبائية من وراء أهداف منشودة تسعى الإدارة الجبائية جاهدة لتحقيقها فمن أبرزها نذكر:

1. مكافحة التهرب والغش الضريبي الضريبي:

نظرا لتفشي ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر في الآونة الأخيرة بشكل كبير، فقد كانت لها آثار وخيمة على الميزانية العامة للدولة حيث أضحى هاجسا يهدد إستقرار الموارد العمومية، ويقلص من دورها في التدخل في الحياة الاقتصادية، ونظرا للوضعية الغير مستقرة التي تعرفها البلاد إقتصاديا وماليا من حيث عدم إستقرار سعر الصرف، ضعف الإدخار،تذبذب في أسعار البترول، وضعف محفزات الاستثمار، وأمام كل هذه التحديات وجب على الدولة التصدي لهذه الظاهرة ومكافحتها، أو على الأقل التخفيف من حدتها أو تجنب وقوعها بشكل وقائي، ذلك لأن القضاء النهائي على الظاهرة يعد ضربا من الخيال، وفي هذا السياق باشرت الحكومة الجزائرية منذ أكثر من عشرية ببرنامج عصرنة إدارة الضرائب من اجل مكافحة هذه الظاهرة².

2. ترقية الاتصال بين مصالح الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة:

إن من إنشغالات الإدارة الجبائية ومن أهدافها الأساسية في إطار العصرنة تقديم للمكلف بالضريبة خدمة عصرية ذات نوعية والمساهمة في تنمية وتحسين مستوى الوعي الجبائي للمكلف والمواطنة الجبائية، إذ تسعى جاهدة إلى بناء علاقة حسنة وذلك عن طريق³:

-تحسين وتسهيل إستقبال الجمهور في المصالح الجبائية،

-ترقية الممارسات الإدارية (السلوك الإداري)،

- توفير وتسهيل وصول المعلومات الجبائية (وضع نظام التصريح وتسديد الضرائب عن بعد)،

¹مناد بولنوار الياس زكريا، وآخرون، الضريبة الالكترونية بين الفرض والإعفاء، مقال في مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد02،المجلد 04، 2020،ص300.

²قدوري نورة، وغازي نورية، إستراتيجية عصرنة إدارة الضرائب لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مقال في مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 2، المجلد السادس، 2020،ص300.

³مرجع أعلاه، ص 310- 311 .

-تحسين المحيط الجبائي،

-تخفيف الإجراءات النزاعية و تقليص أجال دراسة الملفات

3. رقمنة الادارة الجبائية :

تعتبر رقمنة القطاع الجبائي من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الإدارة الجبائية، بحيث تكمن أهميتها في المساهمة في القضاء على الفساد المالي، المحسوبية والبيروقراطية التي تثقل الإدارة الجبائية، بالإضافة إلى كونها تسمح بتبسيط المعاملات بين المكلف والإدارة الجبائية وهو ما يسمح بزيادة التحصيل الجبائي مع التخفيف من الأعباء بالنسبة لكلى الطرفين¹.

كما تبرز جلها أهمية التحول إلى الرقمنة الجبائية في وقتنا الحالي في ظل الانتشار الواسع للتجارة الالكترونية والتحديات التي تفرضها الظروف التكنولوجية الراهنة، في توسيع الوعاء الضريبي ليشمل هذا المجال الحيوي وتحصيل المداخل الضريبية التي يدرها هذا النوع من التجارة، إلا هذه العملية تتطلب جملة من الترتيبات ومواجهة مجموعة من التحديات على رأسها، الحاجة إلى إنشاء بنية تحتية رقمية مناسبة (انترنت عالي التدفق، تكثيف شبكة الاتصالات وتأمينها)، مع ضمان الجاهزية وإستمرارية الخدمة، بالإضافة للموارد البشرية المؤهلة لذلك.

المبحث الثالث : الإجراءات المتخذة لعصرية الإدارة الجبائية في الجزائر.

عرفت الإدارة الجبائية الجزائرية منذ الإستقلال عدة إصلاحات إمتدت لعدة فترات أساسية كانت آخرها الفترة الممتدة من 2003 إلى يومنا هذا، كون أن سنة 2003 تعتبر نقطة إنطلاق فعلية وجذرية نحو تحديث وعصرية الإدارة الجبائية الجزائرية. كل هذه الإصلاحات مست بالضرورة تنظيم وهيكلية الإدارة الجبائية لتمكنها من مواكبة الإصلاحات التشريعية؛

إن إجراءات العصرية لهذه الفترة إرتكزت على محورين أساسيين سنتطرق لهما خلال هذا المبحث:

- إعادة التنظيم والهيكلية لمصالح الإدارة الجبائية،

- تبسيط إجراءات عمل الإدارة الجبائية.

حيث أنه في إطار عصرية الإدارة الجبائية قصد مواكبة متطلبات العصر، تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية، تتكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير والرقابة والبحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها، بالإضافة إلى تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة؛

¹رمزي حموش، وبوضياف سامية، معوقات الادارة الالكترونية واثرها على جودة الخدمات الجبائية -دراسة ميدانية في عينة

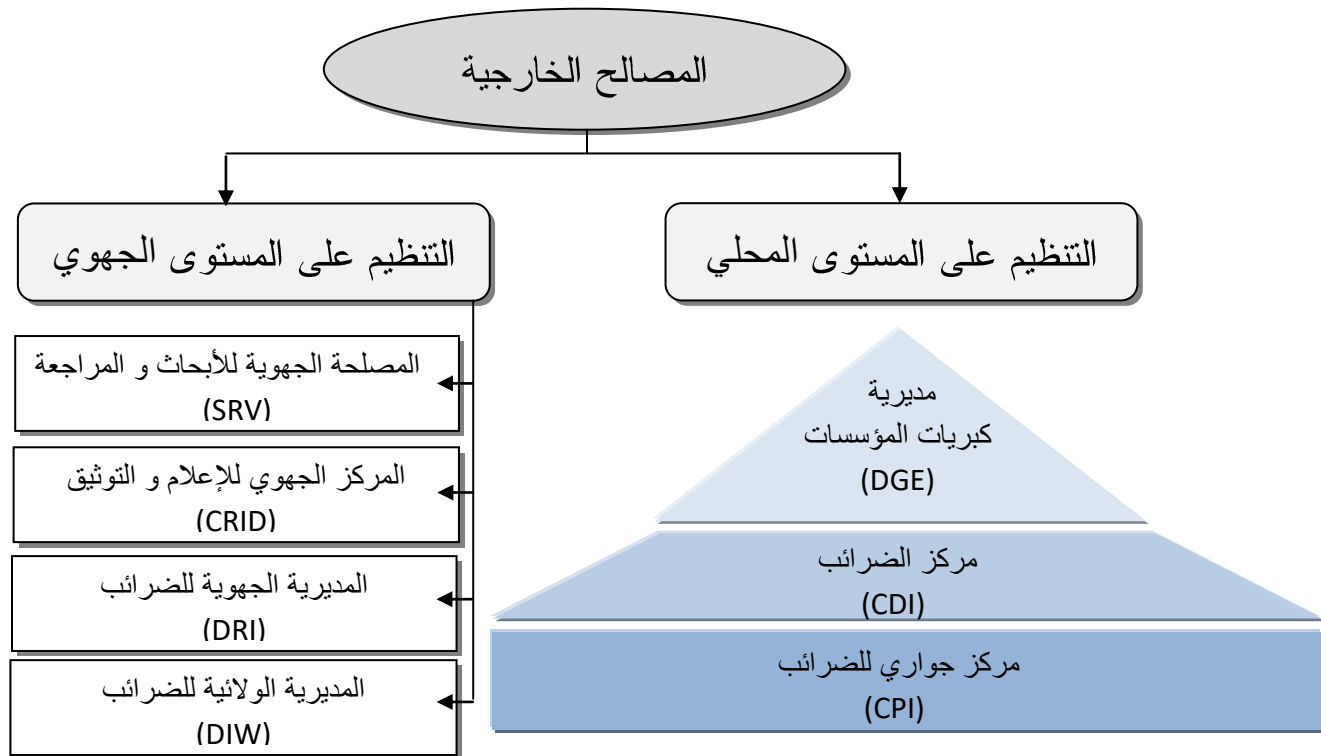
من الادارات الجزائرية، مقال في مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد01، المجلد 24، 2021، ص 371، 372.

الفصل الأول : إنعكاس العصرية على الإدارة الجبائية في الجزائر

هذه العملية رمت لتقليص الهياكل الضريبية من 1288 إلى 406 هيكل إداري، تتمثل في 65 مركز ضرائب، 250 مركز جوارى، بدلا من 727 مفتشية، و480 قبضة، وتم الإبقاء على الهياكل الأخرى على حالها، مديرية واحدة لكبريات المؤسسات، 09 مديريات جهوية، 09 مفتشيات جهوية، 03 مصالح للبحث والتحقيق، 03 مراكز جهوية، 03 مخابر، 54 مديرية ولائية و09 قباضات ضرائب¹؛ أما على المستوى المركزي فقد حوفظ على نفس النظام مع بعض التعديلات في المهام والذي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية.

من خلال هذه الإصلاحات إنتقلت الإدارة الجبائية من الإدارة ذات الطابع الأفقي من حيث المهام (التسجيل، التحصيل، المنازعات، الرقابة) إلى الإدارة ذات الطابع العمودي (الرأسي) من حيث فئات المكلفين كما هو موضح فالشكل التالي:

الشكل رقم (03) : التنظيم الحديث للمصالح الخارجية لإدارة الضرائب حسب أهمية المكلفين مع تجميع الوظائف



المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية

¹ أحسن زكي، وسمير عماري، واقع و افاق عصرية الإدارة الضريبية في الجزائر، مقال في مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 01، المجلد 03، جوان 2020، ص 15.

الفصل الأول : إنعكاس العصرية على الإدارة الجبائية في الجزائر

المطلب الأول: التنظيم الهيكلي للإدارة الجبائية على المستوى المحلي

سنحاول من خلال هذا المطلب تناول التنظيم الهيكلي للإدارة الجبائية على المستوى المحلي والمشكلة أساسا من:

أولا: مديرية كبريات المؤسسات .

La direction des grandes entreprises « DGE »

أنشأت مديرية كبريات المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 303-2022 المؤرخ في 28 سبتمبر 2002 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 494-2005 المؤرخ في 26 ديسمبر 2005م وتم إفتتاحها رسميا للجمهور في 02 جانفي 2006م، وتمتد مجموع صلاحياتها (الوعاء،التحصيل،الرقابة والمنازعات) على المستوى الوطني؛

1. مهام مديرية كبريات المؤسسات:

تقوم مديرية كبريات المؤسسات بتسيير الملفات الجبائية المتعلقة ب:

- الأشخاص المعنوية أو تجمعات الأشخاص المعنوية العاملة في مجال المحروقات وكذا الشركات التابعة لها،
 - شركات رؤوس الأموال وشركات الأشخاص التي إختارت النظام الجبائي لشركات رؤوس الأموال والتي يفوق رقم أعمالها السنوي (2 000 000 000 دج) ملياري دينار جزائري،
 - تجمعات الشركات المشكلة التي يفوق أو يساوي رقم أعمالها لأحد الشركات العضوة (2 000 000 000 دج) ملياري دينار جزائري،
 - الشركات الأجنبية المستقرة بالجزائر أو التي لا تملك مقر لها بالجزائر¹.
- تمثل هاته الشركات والمؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات 70% من مصادر الحصيلة الضريبية².

2. وظائف مديرية كبريات المؤسسات:

- التسيير الثابت للملفات الجبائية: هذا من خلال التكفل بالوعاء ومتابعة التحصيل الضريبي والحقوق والرسوم، معالجة ومتابعة ملفات إسترجاع الرسم على القيمة المضافة (TVA) وتنفيذ برنامج مراجعة هذه الملفات.
- الرقابة الجبائية المحكمة: إقتراح التسجيل في البرامج السنوية للرقابة، البحث وإستغلال المعلومة الجبائية وكذا إنجاز التحقيقات والتحريرات الضريبية.

¹الجزائر، وزارة المالية،القرار الوزاري المؤرخ في 24 ديسمبر 2017، المحدد للحد الأدنى لرقم الأعمال الشركات التي

تتدرج ضمن إختصاص مديرية كبريات المؤسسات، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 77 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر

2017م،المادة 02.

²Yanat Abdelmadjid,Un état actuel des relations administration fiscale contribuales,Les Annales de l'université Alger 1,N29,Tome II,Alger, P 04.

الفصل الأول : إنعكاس العصرية على الإدارة الجبائية في الجزائر

- الدراسة السريعة والفعالة للمنازعات الجبائية.
- التحصيل الجبائي (متابعة صارمة ودورية لمختلف التسديدات ووضعيات التحصيل)¹.
- 3. التنظيم الداخلي لمديرية كبريات المؤسسات:
 - تتنظم في خمس مديريات وكل مديرية لها عدة مكاتب، قبضة ضرائب، مصلحة إعلام آلي، ومصلحة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة، كما يلي²:
 - المديرية الفرعية لجباية المحروقات: وتتكون من ثلاث مكاتب، كل مكتب يضم مصلحتين
 - مكتب تسيير الملفات الجبائية،
 - مكتب المراجعات الجبائية،
 - مكتب الإحصائيات والملخصات،
 - المديرية الفرعية للتسيير: وتتكون من ثلاث مكاتب،
 - مكتب تسيير الملفات والذي يضم أربعة مصالح،
 - مكتب التدخلات و دعم التسيير، يضم مصلحتين،
 - مكتب مراقبة التحصيل والتصفية والذي يظوم بدوره مصلحتين.
 - المديرية الفرعية للرقابة والبطاقيات: تتكون من مكنتين
 - مكتب المراجعات ومتابعة تنفيذها ويضم مصلحتين،
 - مكتب البطاقيات والمقارنة والتحريرات ويضم هو الآخر ثلاث مصالح
 - المديرية الفرعية للمنازعات: يتكون من ثلاث مكاتب كل مكتب له مصلحتين
 - مكتب الشكاوي،
 - مكتب لجان الطعن والمنازعات القضائية،
 - مكتب التبليغ والأمر بالدفع،
 - المديرية الفرعية للوسائل : تتكون من ثلاثة مكاتب كل مكتب له مصلحتين
 - مكتب المستخدمين والتكوين،
 - مكتب الوسائل،
 - مكتب عمليات الميزانية،
 - قبضة الضرائب : وتضم ثلاثة مصالح
 - مصلحة الصندوق،

¹الجزائر، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية كبريات المؤسسات، نشرية العدد 65، لسنة 2013، ص 08 .

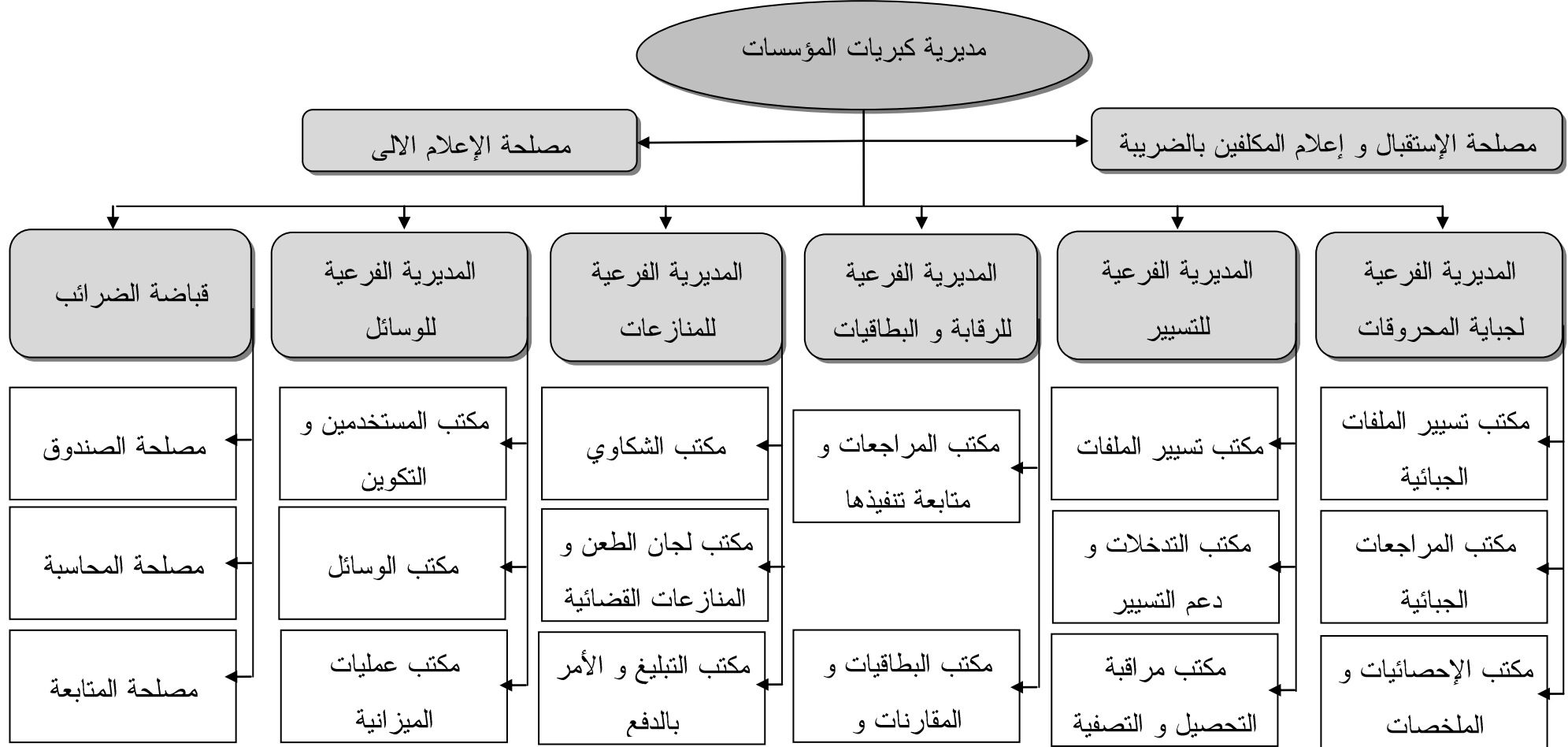
²الجزائر، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 فيفري 2009م، المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 20، بتاريخ 29 مارس 2009م، م - 2 - 24.

الفصل الأول : إنعكاس العصرنة على الإدارة الجبائية في الجزائر

- مصلحة المحاسبة،
 - مصلحة المتابعة.
 - مصلحة الإعلام الالي،
 - مصلحة الإستقبال و إعلام المكلفين بالضريبة.
- يمكن توضيح تنظيم مديرية كبريات المؤسسات بالشكل التالي:

الفصل الأول : إنعكاس العصرية على الإدارة الجبائية في الجزائر

الشكل رقم (04) : الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات



المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على المرسوم التنفيذي 2005-494، مرجع سبق ذكره.

ثانيا:مركز الضرائب . (CDI) Le centre des impôts

تم إستحداث مراكز الضرائب وفقا للنظام الجديد وهذا إستجابة لضرورة تحسين أداء الإدارة الجبائية والخدمات المقدمة للمؤسسات المتوسطة والأشخاص الطبيعية الخاضعين للنظام الحقيقي وكذا أصحاب المهن الحرة التي لا يقل رقم أعمالها السنوي عن (8 000 000 دج) ثمانية مليون دج والغير التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، تم تقسيم مراكز الضرائب حسب معيار عدد الملفات الجبائية إلى ثلاثة أصناف حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (01) : تصنيف مراكز الضرائب

التصنيف	عدد الملفات الجبائية التابعة للمركز
الصنف 01	أكثر من 8 000 ملف
الصنف 02	أكثر من 4 000 و أقل من 8 000 ملف
الصنف 03	أقل من 4 000 ملف

Source : Direction générale des impôts, le CDI et la modernisation structurelle de la DGI, lettre n° 30, ALGER , 2008,p 2

ينظم مركز الضرائب في ثلاثة مصالح رئيسية وقباضة ومصلحتين :

- المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات،
- المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث،
- المصلحة الرئيسية للمنازعات،
- القباضة،
- مصلحة الإستقبال و الإعلام،
- مصلحة الإعلام الالي و الوسائل¹.

تمثل حصيلة الضرائب للمكلفين التابعين لمراكز الضرائب 25 % من إيرادات الضرائب²، يعتبر مركز الضرائب للروبية مركز نموذجي والذي تم إفتتاحه في فيفري 2009م والذي سيكون موضوع دراسة حالة الذي سنتطرق له بالتفصيل (الهيكل التنظيمي و المهام)، كما تم إفتتاح ستة مراكز أخرى سنة 2011م في كل من مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، قالمة، أم البواقي، وسوق أهراس.

¹أقرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 فيفري 2009، نفس المرجع السابق، المادة 88.

²YanatAbdelmadjid,op-cite, p 04 .

ثالثا:المركز الجواري للضرائب (CPI) Le centre de proximité des impots

بالإضافة إلى مديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب، إستحدث برنامج عصرية الإدارة الجبائية المراكز الجوارية للضرائب إبتداء من سنة 2006م¹، يخضع لإختصاص هذه المراكز الجوارية المكلفين الغير تابعين لمديرية كبريات المؤسسات، ومراكز الضرائب، الذين يمثلون مصدر 05% من الإيرادات الضريبية رغم العدد الهائل لهته الملفات والذين في مجملهم صغار المكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة².

1. مهام المركز الجواري للضرائب:

مكلف أساسا ب²:

- تسيير ملفات المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي؛
- تسيير ملفات المستثمرات الفلاحية؛
- تسيير ملفات الأشخاص الطبيعيين برسم الضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي أو على الذمة المالية وكذا الرسوم المفروضة على ممتلكاتهم العقارية المبنية وغير المبنية؛
- تسيير ملفات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجمعيات أو أي تنظيم آخر برسم الضرائب أو الرسوم المفروضة على الأجور والرواتب المدفوعة، أو أي جزء آخر من نشاطهم الخاضع للرسم؛
- تسيير ملفات المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات أو مراكز الضرائب، برسم الضرائب أو الرسوم غير المتكفل بها من قبل الهياكل الجبائية التي تخضع لها؛
- تمسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاصها؛
- تصدر الجداول وقوائم التحصيل وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها؛
- تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم والأتاوى؛
- تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛
- تضبط الكتابات وتمركز تسليم القيم ؛
- تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها؛
- تراقب التصريحات وتنظم التدخلات؛
- تدرس الشكاوى وتعالجها؛
- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛
- تدرس طلبات التخفيض الإداري؛
- تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛

¹le site de la DGI : www.dgi.gov.dz, le 15/05/2022 à 21 :30h.

²YanatAbdelmadjid,op-cite,p 04.

الفصل الأول : إنعكاس العصرية على الإدارة الجبائية في الجزائر

- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات أو التصريح بكل تعديل؛
- تنظم المواعيد وتسييرها؛
- تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لمجال إختصاص المراكز الجوارية للضرائب.

2. الهيكل التنظيمي للمراكز الجوارية للضرائب.

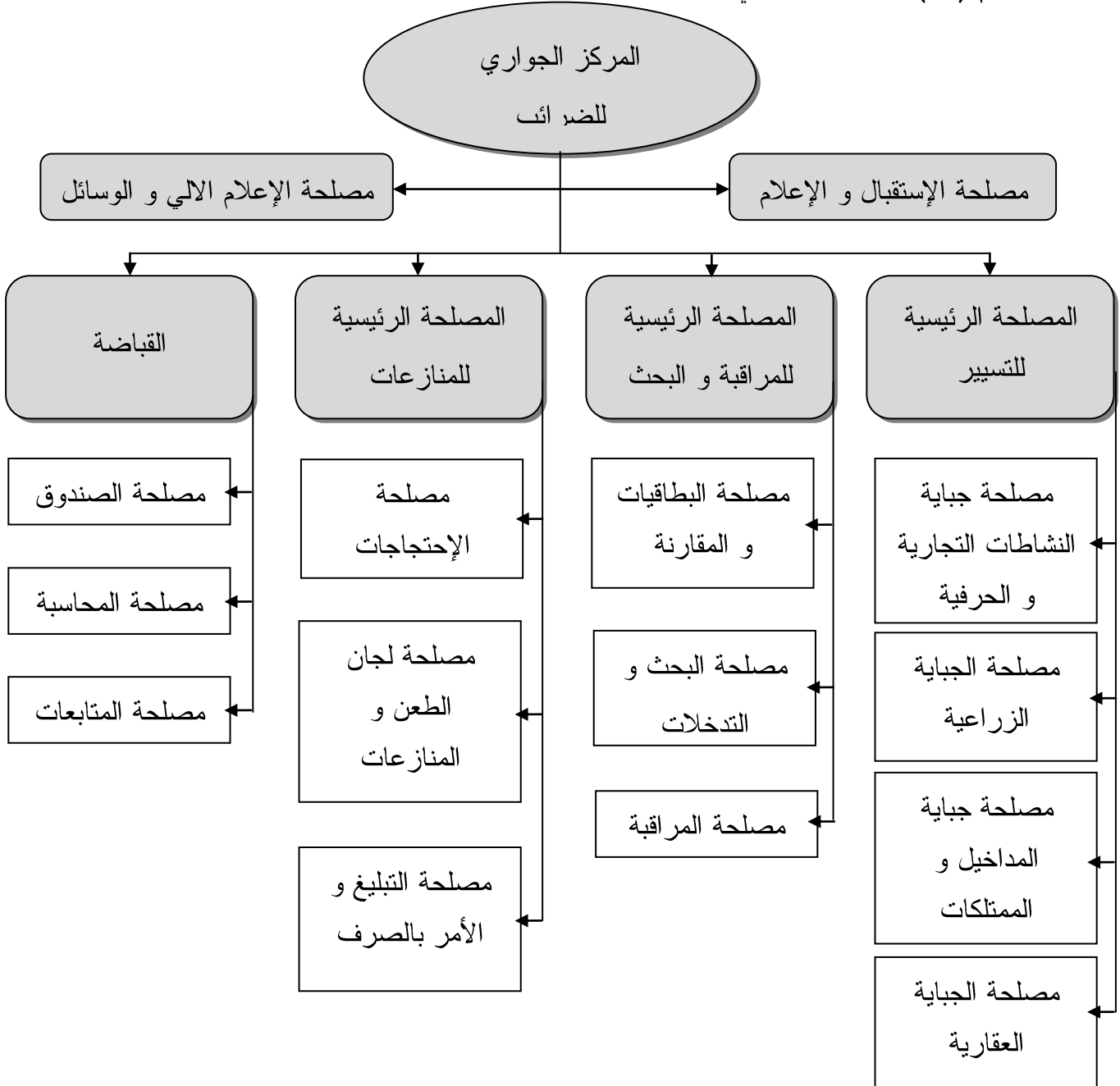
تنظم المراكز الجوارية للضرائب في ثلاث مصالح رئيسية وقباضة ومصلحتين¹،

- المصلحة الرئيسية للتسيير: التي تنظم أربعة مصالح
 - مصلحة جباية النشاطات التجارية والحرفية،
 - مصلحة الجباية الزراعية،
 - مصلحة جباية المداخل والممتلكات،
 - مصلحة الجباية العقارية،
- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث : تنظم ثلاثة مصالح
 - مصلحة البطاقات والمقارنة،
 - مصلحة البحث و التدخلات، التي تعمل في شكل فرق،
 - مصلحة المراقبة،
- المصلحة الرئيسية للمنازعات : تضم بدورها ثلاثة مصالح
 - مصلحة الإحتجاجات،
 - مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية،
 - مصلحة التبليغ والأمر بالصرف،
- القباضة : تضم ثلاثة مصالح
 - مصلحة الصندوق،
 - مصلحة المحاسبة،
 - مصلحة المتابعة ، التي تنظم في شكل فرق،
- مصلحة الإستقبال والإعلام،
- مصلحة الإعلام الالي والوسائل،

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمركز الجوارى للضرائب بشكل مختصر في الشكل التالي:

¹القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009، مرجع سبق ذكره، م-م 102- 118 .

الشكل رقم (05) : الهيكل التنظيمي للمراكز الجوية للضرائب



المصدر : من إعداد الطلبة، تبعا للمرسوم التنفيذي 2005-494، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني : التنظيم الهيكلي للإدارة الجبائية على المستوى الجهوي

سنحاول من خلال هذا المطلب تناول التنظيم الهيكلي للإدارة الجبائية على المستوى الجهوي والمشكلة أساسا من،

أولاً: المديرية الجهوية للضرائب « DRI » la direction régional des impôts

تتكون المديرية الجهوية للضرائب من تسعة مديريات موزعة على القطر الوطني في كل من الشلف، بشار، البليدة، الجزائر، سطيف، عنابة، قسنطينة، ورقلة ووهران.

1. مهام المديرية الجهوية للضرائب :

مكلفة أساساً بـ¹:

- ضمان تمثيل المديرية العامة للضرائب على المستوى الجهوي؛
- السهر على تنفيذ البرامج وتطبيق التعليمات والقرارات الصادرة عن الإدارة المركزية؛
- ضمان العلاقة الوظيفية بين الإدارة المركزية والمديريات الولائية للضرائب؛
- تنشيط عمل المديريات الولائية التابعة لاختصاصها الإقليمي وتوجيهه وتنسيقه وتقويمه ومراقبته؛
- السهر على احترام أدوات تدخل المصالح الجبائية الجهوية وطرقه ومقاييسه وإجراءاته؛
- إعداد بصفة دورية حصيلة وملخصات عن أعمال المصالح الجبائية؛
- تقديم أي اقتراح لتكييف التشريع الجبائي؛
- المشاركة في أعمال تكوين الأعوان وتحسين مستواهم وتجديد معلوماتهم؛
- دراسة طلبات تنقل الأعوان فيما بين الولايات؛
- تقدير احتياجات المصالح الجبائية الجهوية من وسائل بشرية ومادية وتقنية ومالية، وإعداد تقريراً دورياً عن ظروف سير هذه الوسائل واستعمالها؛
- تنظيم أشغال لجنة الطعون لدى الجهات المصدرة للقرار والمنشأة على المستوى الجهوي؛
- الموافقة على استفادة المكلفين بالضريبة من نظام الشراء بالإعفاء حسب الشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

2. الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للضرائب :

تنظم المديرية الجهوية للضرائب في أربعة مديريات فرعية وهي²:

- المديرية الفرعية للتكوين : تتكون من مكتبين.
 - مكتب التكوين الأولي والمتواصل،
 - مكتب الدعائم البيداغوجية،
- المديرية الفرعية للتنظيم والوسائل : تتكون من أربعة مكاتب
 - مكتب المستخدمين،
 - مكتب التنظيم والإعلام الآلي،
 - مكتب مراقبة استعمال الوسائل،

¹le site de la DGI : www.dgi.gov.dz , le 01/05/2022 à 22 :00h.

²القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009 ،مرجع سبق ذكره،المادة 25 .

الفصل الأول : إنعكاس العصرية على الإدارة الجبائية في الجزائر

- مكتب المطبوعات،
- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية و التحصيل : تتمون من ثلاثة مكاتب
 - مكتب التنشيط والتنظيم والعلاقات العامة،
 - مكتب مراقبة النشاطات،
 - مكتب الإحصائيات والتراخيص،
- المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية والمنازعات : تتكون بدورها من ثلاثة مكاتب
 - مكتب متابعة برامج الأبحاث والمراجعات الجبائية والتقييم،
 - مكتب تحليل تقارير المراجعات الجبائية والتقييمات،
 - مكتب متابعة المنازعات .

ثانيا: المصلحة الجهوية للأبحاث و المراجعات

Le service de recherches et vérifications « SRV »

هي مكلفة بـ:

- تنفيذ برامج التحقيق والبحث ومراقبة النشاطات والمداخل التي تضبطها مديرية البحث والمراجعات وتعد الإحصائيات المتعلقة بها؛
- ضمان تسيير وسائل تدخل فرق التحقيق الجبائي؛
- تنفيذ برامج تحقيق وبحث ومتابعة ومراقبة الأشغال المتعلقة بها وتقوم بتقييمها الدوري؛
- تنفيذ كل تحقيق يأمر به وزير المالية والمدير العام للضرائب وكل السلطات المختصة بالاتصال مع المؤسسات والمصالح المعنية؛
- تطبيق حق الاطلاع على الملفات التي تخضع لمجال اختصاص مديريتين ولائيتين للضرائب أو أكثر .
- تتواجد المصالح الجهوية للبحث والمراجعات في كل من :الجزائر ووهران وقسنطينة.
- تتكون المصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات من ثلاثة (03) أقسام¹:
- 1. قسم المراقبة والإحصائيات والتقييم: الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بـ:
 - تنفيذ برامج المراقبة في عين المكان التي تحددها مديرية الأبحاث والمراجعات مع إعداد الوضعيات الإحصائية المتصلة بذلك؛
 - تنفيذ برامج تجميع المعلومات الجبائية التي تفيد مراقبة النشاطات والمداخل وكذا تنفيذ كل التحقيقات والتحريات؛
 - تنفيذ حق الزيارة فيطار العمليات الجهوية وما بين الجهوية.

¹القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009، مرجع سبق ذكره، المادة 42 و 45.

2. قسم المساعدة على الرقابة: ويكلف بـ:

- مساعدة المحققين في إطار القيام بمهامهم وكذا بمناسبة فحص المحاسبات الآلية.

3. قسم الوسائل: ويكلف بـ:

- تزويد المصلحة بالوسائل الضرورية لإنجاز المهام المخولة لها؛
- تسيير الوسائل و الدعائم والمطبوعات الموجهة للمحققين وللمكلفين بالضريبة.
- تصنيف ملفات المراجعة وحفظها.

ثالثا: المركز الجهوي للإعلام والوثائق

Le centre régional d'informations et documentation « CRID »

هو مكلف بـ :

- تنسيق برامج البحث وتجمع وتعالج المعلومة الاقتصادية والمالية المحلية؛
- استغلال السجلات الأصلية ونشر الجداول العامة للرسم العقاري ورسم التطهير والضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات ونشر الإنذارات الموافقة لها والسجلات الأولية للسنة المالية الموالية؛
- تقديم أوراق النتائج التي تعطي، بالنسبة للجداول العامة لبلدية بكاملها وولاية، ملخص عن عدد المكلفين بالضريبة الذين فرضت عليهم الضريبة وأسس العناصر الخاضعة للضريبة والنتائج الإجمالي لكل ضريبة أو رسم والحصة التي تعود لكل جماعة عمومية والغرف الحرفية؛
- إصدار سندات إيرادات الجداول الضريبية العامة التي تعطي لها المديريات الولائية للضرائب طابعا تنفيذيا؛
- إعداد الكشوف الملحقة المتعلقة بالخاضعين للضريبة " المفقودين"، وبالحصص الكبيرة وبالأرصدة السلبية؛
- تقديم كل الوثائق الإحصائية الأخرى التي تسمح لمديرية الإعلام والوثائق بقياس أثر الأحكام الجبائية الجديدة؛
- عرض مؤشرات المحيط المترتبة عن معالجة المراجع الاقتصادية والاجتماعية المحلية وذلك في إطار مسعى التسيير حسب الأهداف (تشخيص/مخطط عمل).
- تتواجد المراكز الجهوية للإعلام والوثائق في كل من: الجزائر وهران وقسنطينة وورقلة.
- يتكون المركز الجهوي للإعلام و الوثائق من ثلاث (03) مديريات فرعية¹:

1. المديرية الفرعية للبحث عن المعلومة و تجميعها : تتكون من ثلاثة مكاتب

- مكتب تنظيم البحث عن المعلومة الجبائية وتجميعها،

- مكتب رقع المعلومات وتجميعها،

¹القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009، مرجع سبق ذكره، م-م 46-58.

- مكتب المراقبة الأولية للمعطيات،
- 2. المديرية الفرعية لمعالجة المعلومة وتحليلها : تتكون من ثلاثة مكاتب
 - مكتب تسيير قواعد المعطيات،
 - مكتب إصدار الجداول العامة وتحليلها،
 - مكتب معالجة المعلومات الجبائية وتحليلها،
- 3. المديرية الفرعية لإدارة الدائرة الإعلامية وتنظيمها: تتكون من ثلاثة مكاتب
 - مكتب تسيير دارات الإتصال،
 - مكتب الأرشيف والتجميع،
 - مكتب التأمين و التأهيل وترخيصات الدخول.

رابعا: المديرية الولائية للضرائب

La direction des impôts de wilaya « DIW »

وهي مكلفة أساسا ب :

- ضمان المديرية الولائية للضرائب بممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب؛
- السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.
- تنظيم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية؛
- إصدار الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعانيها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية؛
- تحليل وتقويم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، إعداد تلخيصا عن ذلك واقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها؛
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى؛
- مراقبة التكفل والتصفية اللتين يقوم بهما كل مكتب القباضة ومتابعة تسوية ذلك؛
- متابعة تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل؛
- ضمان الرقابة القبلية وتصفية حسابات تسيير القابضين؛
- تنظيم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها؛
- إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها؛
- وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك؛
- دراسة العرائض وتنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات ومسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة؛

الفصل الأول : إنعكاس العصرية على الإدارة الجبائية في الجزائر

- متابعة تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة؛
 - تقدير احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وإعداد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك؛
 - ضمان تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح؛
 - توظيف وتعيين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم؛
 - تنظيم وتطبيق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب؛
 - تكوين رصيدا وثائقيا للمديرية الولائية وتسييره وضمان توزيعه وتعميمه؛
 - السهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما السهر على صيانة هذه الأملاك والمحافظة عليها؛
 - تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
 - نشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.
- تتكون المديرية الولائية للضرائب من خمس (05) مديريات فرعية¹:
1. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية : تتكون من أربعة مكاتب
 - مكتب الجداول،
 - مكتب الإحصائيات،
 - مكتب التنظيم والعلاقات العامة،
 - مكتب التشغيل والمساعدة.
 2. المديرية الفرعية للتحصيل: تتكون من ثلاثة مكاتب
 - مكتب مراقبة التحصيل،
 - مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله،
 - مكتب التصفية.
 3. المديرية الفرعية للمنازعات: تتكون من أربعة مكاتب
 - مكتب الإحتجاجات،
 - مكتب لجان الطعن،
 - مكتب المنازعات القضائية،
 - مكتب التبليغ والأمر بالصرف.
 4. المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية : تتكون من أربعة مكاتب
 - مكتب البحث عن المعلومات الجبائية،

¹القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009، مرجع سبق ذكره، م-م 59 - 83.

الفصل الأول : إنعكاس العصرية على الإدارة الجبائية في الجزائر

- مكتب البطاقات والمقارنات،

- مكتب المراجعات الجبائية،

- مكتب مراقبة التقييمات.

5. المديرية الفرعية للوسائل : له أربعة مكاتب

- مكتب المستخدمين والتكوين،

- مكتب عمليات الميزانية،

- مكتب الوسائل و تسيير المطبوعات و الأرشفة،

- مكتب الإعلام الالي.

كما يجدر الإشارة إلى أن مديريات الضرائب لولائي إيزي وتتدوف تضم ثلاث مديريات فرعية فقط وهي¹:

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل،

- المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة،

- المديرية الفرعية للوسائل.

ويمكن توضيح التغير في تنظيم المديريات الولائية للضرائب قبل وبعد الإصلاحات في الشكل التالي:

الشكل رقم (06) : تنظيم المديريات الولائية للضرائب قبل و بعد العصرية



Source :Ministère des finances, DGI,Rapport assises nationales sur la réforme fiscale ,op-cit, P54.

وقد حدد المرسوم الوزاري الصادر بتاريخ 17 سبتمبر 2018 الصادر بالجريدة الرسمية العدد 73 بتاريخ 09 ديسمبر 2018م، الصلاحيات الجغرافية للمديريات الجهوية للضرائب ولمراكز الضرائب (أنظر الملحق رقم 01 و02).

المطلب الثالث : تبسيط إجراءات عمل الإدارة الجبائية

عصرية وتحديث الإدارة الجبائية التي مست إعادة تنظيم الهياكل الإدارية سواء على المستوى المركزي أو الجهوي والمحلي كان من الضروري إرفاقها بإصلاحات جوهرية لتبسيط إجراءات عمل هذه الهياكل المستحدثة، ويمكن حصر هذه التحديثات نقطتين أساسيتين:

- إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصال،

¹القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009،مرجع سبق ذكره،م-84 - 87 .

- مرجعية نوعية الخدمة،

أولاً: إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصال .

إن مشروع العصرية الرقمية للحكومة " الجزائر الإلكترونية 2013م" والذي يهدف إلى تطوير قطاع التكنولوجيات الجديدة وتبنيها في جميع القطاعات الحكومية من أجل تعزيز الثقة لدى المواطنين من خلال الشفافية والتبادل الحر للمعطيات، هذا المشروع مس أيضا الإدارة الجبائية التي قامت بالخطوات الإدارية والتقنية التي أسفرت عن تكليف الشركة الإسبانية للإدماج « INDRA » قصد وضع نظام معلوماتي جبائي لفائدة المديرية العامة للضرائب، يركز على حل معلوماتي من نوع « ERP-SAP » يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب لمتطلبات الإدارة الجبائية، ولهذا تم وضع خطة عمل لإطلاق المشروع تشمل أربعة مراحل:

- المرحلة الأولى : من أبريل 2017 إلى أكتوبر 2017م،
- المرحلة الثانية : من نوفمبر 2017 إلى ماي 2018م،
- المرحلة الثالثة : من ماي 2018 إلى جويلية 2018م،
- المرحلة الرابعة : من أوت 2018م إلى ديسمبر 2018م¹.

1. بوابة جبايتك JIBAYATIC:



هي بوابة جديدة للإدارة الجبائية الجزائرية تقدم خدمات التصريحات الضريبية والمتابعة للوضعية الضريبية عن بعد، متوفرة في بيئة تضمن البساطة والسهولة والأمان للولوج للمعلومات في أي وقت ومن أي مكان، وهذا من خلال الرابط: www.jibayatic.mfdgi.gov.dz.

بتاريخ 30 أبريل 2017م وضع هذا النظام حيز الخدمة بمركز الضرائب لباب الزوار التابع لمديرية الضرائب الجزائر شرق، كان الهدف تسيير ملفات 662 2 مكلف تابعين للمركز بالإعتماد الكلي على هذه البوابة، مع إمكانية الدفع بقباضة المركز أو الدفع مباشرة عبر البوابة، تتميز الخدمات المتاحة عبر بوابة جبايتك بـ:

- خدمات مجانية وسهلة الوصول إليها،
- أمن وسرعة الولوج للمعلومات الخاصة بالشركة،

¹Ministère des finances, DGI, La lettre de la DGI N° 85/2017, page 05.

الفصل الأول : إنعكاس العصرية على الإدارة الجبائية في الجزائر

- خدمات سهلة الإستخدام ترافق التصريحات وفق للقواعد الضريبية الحديثة والتي تحمي من الأخطاء التي كانت ترافق التصريحات الورقية،
- إمكانية الولوج والإطلاع على المعلومات والتصريحات السابقة الخاصة بالمكلف،
- متابعة وتتبع كل ما هو جديد في المجال الضريبي،
- توفر لوحة تحكم لكل العمليات والتصريحات المنجزة من قبل المكلف،
- للإستفادة من خدمات جبايتك وضعت إدارة الضرائب طريقة تعاقدية لإقامت علاقة خدمات بين المديرية العامة للضرائب والمكلف بالضرائب (المستخدم للبوابة) على شكل إكتتاب سنوي قابل للتجديد بإتفاق ضمنيا لم يتم إنهاؤه من قبل أحد الطرفين، وفق ملف يتضمن:
- طلب إشترك وفق نموذج الإدارة الجبائية،
- كشف أو كشف الرقم التعريفي البنكي أو البريدي (RIB ou RIP)،
- كتاب الأحكام العامة موقع (نموذج متوفر بالبوابة)،
- تفويض بالتوقيع والتصرف إذا لم يكن الموقع على الإستمارة هو الممثل القانوني لدافع الضرائب،
- يوضع الملف على مستوى مصلحة الإستقبال التابعة سواءا لمديرية كبريات المؤسسات، أو مركز الضرائب، أو المركز الجوارى للضرائب، التابع لها المكلف، بمجرد الحصول على رمز الولوج للبوابة يمكن الوصول للمعلومات الخاصة بالمكلف وإجراءات التعاملات الضريبية الخاصة به¹.

2. بوابة مساهمتك : MOUSSAHAMTIC



هي بوابة جديدة للإدارة الجبائية الجزائرية مخصصة لتقديم خدمات الإجراءات عن بعد، تقوم هذه البوابة بتقديم خدمات التصريح وتسديد الضرائب والرسوم عن بُعد، وهي مطورة في بيئة تضمن بساطة وسهولة الاستخدام؛

خدمات البوابة موجهة للمكلفين بالضريبة التابعين للمديريات الولائية للضرائب (DIW) التي لا تتوفر علي مركز للضرائب (CDI) ولا علي مركز جوارى للضرائب (CPI) حيز الخدمة؛ البوابة بصدد تحسن مستمر وإثراء وظيفي وتوسيع للخدمات، ولهذا فالإدارة الجبائية تعول على المشاركة الفعالة للمكلفين بالضريبة الذين خصصت لهم خدمة موجهة للإصغاء علي العنوان الإلكتروني التالي: moussahamtic_aide@mf.gov.dz، بعد إتمام الإجراءات الخاصة بالإشترك في خدمة بوابة مساهمتك، يمكن للمكلف الولوج لفضاء خاص به يتميز بالأمان وسهولة الولوج والإستخدام أين يمكنه الإستفادة من العديد من الخدمات نذكر منها:

¹ www.jibayatic.mfdgi.gov.dz , le 10/05/2022 à 14 :00h.

الفصل الأول : إنعكاس العصرية على الإدارة الجبائية في الجزائر

- اكتتاب استمارة التصريح مع الاستفادة من مساعدة آلية في التصريح الضريبي، والحساب التلقائي،
- إنشاء وتعديل التصريح كما يمكن أيضاً تحيين التصريح الذي أدخلت بياناته ولم يتم إرساله بعد إلى المصالح الجبائية؛
- تقديم طلب التوطين البنكي ومتابعة معالجته،
- إجراء دفع عن بعد للضرائب والرسوم عن طريق بطاقة الائتمان أو البطاقة الذهبية، كما يمكنها إختيار بين السداد الكامل أو الجزئي فيما يتعلق بتصريح الضريبة الجزافية الوحيدة، مع إمكانية الحصول على إيصال دفع بتحميله وطبعه؛
- السماح لممثل المكلف بالضريبة (المفوض مسبقاً) بتنفيذ جميع أنشطة التصريح والدفع الآمن المتاحة عبر البوابة؛
- الوصول والاطلاع على إستثمارات التصريحات المودعة في فترات سابقة؛
- الاطلاع على بيانات التعريف الخاصة (تسمية الشركة، العنوان، رقم الهاتف وغيرها) بالإضافة إلى إمكانية تعديل (إذا لزم الأمر) هذه البيانات الشخصية؛
- تمنح هذه الخدمة للمكلف بالضريبة إكتتاباً صحيحاً وفقاً للقواعد الضريبية المحينة بالإضافة إلى نظام لإرسال التصريحات و الدفع مع المراقبة المستمرة على مدار سنة النشاط¹.

¹ - للمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على القوانين المنظمة :

أ. لعمليات التصريح والدفع الإلكتروني:

- أحكام المادة 370 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

- أحكام المادة 68 من قانون المالية لسنة 2017

- أحكام المادة 47 من قانون المالية لسنة 2019 المعدلة والمتممة

- أحكام المادة 65 من قانون المالية لسنة 2020 المعدلة والمتممة

ب. للإثبات بالكتابة / التوقيع الإلكتروني:

- أحكام المادتين 323 مكرر و 323 مكرر 1 من القانون المدني، واللذان أسستا بموجب المادة 44 من القانون رقم

05-10 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1426 الموافق لـ: 20 جوان 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في

26 سبتمبر 1975 المعدل والمتمم، المتضمن القانون المدني، المادة 44، الفصل الاول - الإثبات بالكتابة (الجريدة الرسمية رقم

44، الصادرة بتاريخ 26 جوان 2005)؛

- المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1428 الموافق لـ: 30 ماي 2007 المعدل

والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 15 صفر 1422 الموافق لـ: 9 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال

المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات، بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية

(الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة بتاريخ 7 جوان 2007).

الفصل الأول : إنعكاس العصرية على الإدارة الجبائية في الجزائر

بالإضافة إلى تنوع صيغ التصريح ودفع الضرائب والرسوم التي تتيحها بوابة مساهمتك، تتميز الخدمات المتاحة عبرها بـ:

- مجانية وسهولة الوصول إليها باستخدام تلقائي؛
 - آمنة مع أقصى قدر من سهولة الولوج والجاهزية؛
 - سهولة الاستخدام والمرافقة العملية في إدخال البيانات، وفقاً للقواعد الجبائية المحينة والتي من شأنها تجنب أخطاء الحساب والأخطاء المطبعية الخاصة بالإجراء الذي يتم على الورق؛
 - جميع عمليات تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالمكلف بالضريبة متاحة ويمكن الوصول إليها في أي وقت من خلال الفضاء الخاص؛
 - يوفر أفضل تعقب وتحكم لعمليات تبادل البيانات مع الإدارة الجبائية، وذلك بفضل المتابعة الدقيقة للتصريحات المرسلة والتسديدات المنجزة، مع توفر لوحة تحكم للعمليات المنجزة.
- للاستفادة من خدمات بوابة مساهمتك وضعت إدارة الضرائب طريقة تعاقدية لإقامة علاقة خدمات بين المديرية العامة للضرائب والمكلف بالضرائب (المستخدم للبوابة) على شكل إكتتاب سنوي قابل للتجديد باتفاق ضمني ما لم يتم إنهاؤه من قبل أحد الطرفين، وفق ملف وإجراءات خاصة (نفس ملف الاستفادة من بوابة جبايتك)، بعد تشكيل ملف الانخراط، يقوم المكلف بالضريبة بالتقرب من مصالح الضرائب من أجل إيداع الملف، ويتم ذلك على مستوى قبضة الضرائب التابع لها والتي تقوم بتحديد موعد له من أجل إستلام رمز الدخول إلى الفضاء الخاص به، يستلم المكلف بالضريبة في ظرف مغلق رمز الدخول الذي يسمح له بالولوج إلى الفضاء الخاص به على بوابة مساهمتك والاستفادة من الخدمات المقدمة عبرها¹.

3. الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب (DGI) :

بالإضافة للخدمات المتاحة عبر البوابة جبايتك وبوابة مساهمتك، يمكن الولوج وتصفح موقع المديرية العامة للضرائب « www.mfdgi.gov.dz » ، هذا الموقع الذي يوفر كم هائل من المعلومات والوثائق المتعلقة بالضرائب الخاصة بمختلف المكلفين ومختلف العمليات الخاصة بهم، والمتوفرة طوال ساعات أيام الأسبوع مع سهولة الوصول لهاته المعلومات، كما يوفر هذا الموقع الذي جاء ليعزز ويساهم في عصرية الإدارة الجبائية خدمة التواصل عبر البريد الإلكتروني مع مختلف المديريات « contact_dgi@mf.gov.dz »، بالإضافة إلى توفر خدمات الإتصال التقليدية (الهاتف و البريد العادي).

4. خدمة التعريف الجبائي :

من بين الخدمات التي أطلقتها المديرية العامة للضرائب في إطار الشفافية، توفير المعلومات و محاربة الغش والتهرب الجبائي، خدمة الحصول والتعرف على رقم التعريف الجبائي (NIF) للمكلفين بالضريبة وكل

¹<https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamaticar>, le 16/05/2022 à 22 :30h.

الفصل الأول : إنعكاس العصرية على الإدارة الجبائية في الجزائر

المتعاملين الإقتصاديين، مباشرة عبر استخدام رابط الخدمة www.nifenligne.mfdgi.gov.dz، المتوفر خلال كل ساعات الأسبوع والذي يتميز بسهولة الولوج والاستخدام و التي دخلت حيز الخدمة في ماي 2016م، بالإضافة إلى خدمة طلب معلومات أو إستفسارات على الرابط : did-nifenligne@mfdgi.gov.dz¹

5. قاعدة بيانات مرجع أسعار العقار:

لتوفير شفافية أكبر للإجراءات والمعلومات الجبائية والحد من المنازعات الضريبية الخاصة بالمعاملات العقارية، أطلقت المديرية العامة للضرائب قاعدة بيانات تخص مرجع أسعار العقار المتعلق بفترة سنتي 2021م - 2022م والمدرج حسب الولايات، البلديات والمناطق، وحسب طبيعة الأملاك (مباني فردية، جماعية، وشبه جماعية، محلات، أراضي وغيرها) عبر الرابط التالي:

www.mfdgi.gov.dz/ar/référentiels-ar

يتضمن هذا الملف نطاق الأسعار (القيمة الدنيا والقيمة القصوى) للقيم التجارية العقارية، حسب سعر السوق، والذي تم تصميمه من طرف المديرية العامة للضرائب على أساس المعلومات المستقاة من مختلف الهيئات والوكالات والشركات والمكاتب الناشطة في مجال العقارات، وسيتم تجديد هذه الأسعار بشكل دوري؛ كما يجدر الإشارة أيضا أنه سيتم نشر مرجع متعلق بالقيم الإيجارية التي ستستخدم في تحديد أساس الضريبة على الدخل الإجمالي، صنف المداخل الإيجارية العقارية، على نفس قاعدة البيانات².

ثانيا: مرجعية نوعية الخدمة : « RQS » Le référentiel qualité service

أنشأ طبقا للتعليمية العامة رقم 01 المؤرخ في 07 جوان 2004م الصادرة عن المدير العام للضرائب، وهذا في سبيل بعث علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة، يركز على تقديم خدمة فعالة وضمان إستقبال نوعي بمختلف أشكاله (إستقبال شخصي، البريد، الهاتف، البريد الإلكتروني، الأسئلة المتكررة « FAQ »).

أ. أهداف مرجعية نوعية الخدمة .

لهذا الإجراء الجديد عدة أهداف نذكر منها:

- جعل من نوعية الخدمة المقدمة أولوية إستراتيجية للإدارة الجبائية؛
- وصول المكلف بالضريبة بسهولة للمصلحة؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية للمكلفين بالضريبة؛
- الإلمام بتطلعات المكلفين بالضريبة؛
- قياس وإعلان نتائج مسعى نوعية الخدمة بشكل منتظم.

¹Ministères des finances, DGI, Flyer Immatriculation, 2021, p 1,2.

² le site de la DGI : www.mfdgi.gov.dz , le 16/05/2022 à 22 :00 h .

ب. إجراءات نوعية الخدمة

يتمثل إجراء نوعية الخدمة في إكتتاب عشرون إلترام لنوعية الخدمة، التي تلتزم الإدارة الجبائية بإحترامها، كما ينقسم المرجع لخمسة محاور، و يتم الحصول على المؤشر الإجمالي لمسعى الجودة إنطلاقا من جميع خمسة مؤشرات موجزة لهاته الخمسة محاور ويتم ترجيحها بمعامل خاص بكل مؤشر.

و يمكن حصر هاته المؤشرات في:

- شروط الدخول؛
 - شروط التكفل؛
 - نوعية الخدمة المؤدات؛
 - إحتراما لآجال؛
 - الإصغاء الممنوح للمكلفين بالضريبة.
- ت. آليات إجراء إحترام مرجعية نوعية الخدمة .

تتمثل في العديد من الإجراءات وهي:¹

- الإتصالات السرية؛
- مهام المراقبة المفاجئة؛
- سبر الآراء؛
- اللقاءات مع الإتحادات و الجمعيات المهنية؛
- التقييمات الذاتية المنجزة من طرف المراجعين و الذي يتضمن:
 - المعاينة المادية؛
 - المراقبة الوثائقية.

¹Ministère des finances, DGI, Le référentiel qualité de service démarche et perspectives, 2013,p-p 7-15.

خلاصة :

عرفت الإدارة الجبائية الجزائرية عدة تطورات عبر الفترة الممتدة من الإستقلال إلى يومنا هذا، وأهم محطات هذه الفترة سنوات 1989-1991 و 2003 م، لتعرف عدة توجهات خلالها، فمن تنظيم الإدارة الجبائية إلى الإصلاحات ثم الهيكلية، ومنه إلى العصرنة وتطوير الهياكل الإدارية، هذا بهدف مواكبة تغيرات مختلف الأهداف الإستراتيجية لسياسات الدولة سواء الإجتماعية، الإقتصادية، المالية والسياسية. نتج عن هذه الإصلاحات والتحديثات للإدارة الجبائية تحسن ملحوظ في نوعية الخدمات المقدمة، الأمر الذي يعد من أهم أهداف هذه الجهود، والذي سيؤدي حتما لتقريبها من المكلفين بالضرائب وتحسين المواطنة الجبائية وبلوغ مختلف أهداف عصرنة الإدارة الجبائية.

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل
العصرنة-مركز الضرائب روية كنموزج-

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب لروبية كنموذج-

تمهيد:

عرفت الإدارة الجبائية عدة إصلاحات وتحديثات، على المستوى التشريعي، والتنظيمي بالإدارة المركزية، الجهوية والمحلية، تطبيقا لإستراتيجية العصرية المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية منذ إنطلاقها إلى يومنا هذا، ولدراسة واقع الإدارة الجبائية في ظل برنامج العصرية إختارنا دراسة حالة مركز الضرائب لروبية الذي يعد مركز نموذجي للتنظيم الهيكلي والإجراءات الجبائية المستحدثة، كما دعمنا دراستنا بطرح إستبيان بغية التحليل والتقييم أكثر.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق للمباحث التالية :

- المبحث الأول: تقديم المؤسسة المستقبلية "مركز الضرائب لروبية".
- المبحث الثاني: تقييم مركز الضرائب للروبية وفق مؤشرات العصرية.
- المبحث الثالث: إستبيان لدراسة واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية.

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

المبحث الأول: تقديم المؤسسة المستقبلية "مركز الضرائب لروية"

سعت الإدارة الجبائية من خلال الإصلاحات التي انتهجتها في إطار العصرية إلى إعادة هيكلة مصالحها باستحداث هياكل جديدة والتي من بينها المراكز الضريبية، وفي هذا الإطار تم برمجة إنجاز خمسة وستون (65) مركز ضرائب على مستوى الوطني، وبذلك تشكل مكسب معتبر للإدارة الجبائية التي تبنت إستراتيجية جديدة تهدف من خلالها إلى التقرب أكثر من المكلفين بالضريبة بغية كسب ثقتهم.

وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم مركز الضرائب لروية، كونه يمثل مركز قيادي نموذجي ومكان تربصنا.

المطلب الأول: ماهية مركز الضرائب للروية، مهامه، وهيكله التنظيمي.

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لماهية مركز الضرائب للروية من خلال التعريف به، وكذا أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، لنعرج بعدها إلى ذكر أهم المهام الموكلة له، لنقوم في الأخير بتناول هيكله التنظيمي.

أولاً: ماهية مركز الضرائب للروية

1. التعريف بمركز الضرائب للروية

يقع المركز ببلدية الروية، ولاية الجزائر، يعد من بين المصالح الخارجية للمديرية العام للضرائب، وهو تابع إقليمياً لمديرية الضرائب الولائية للجزائر شرق (أنظر الملحق رقم 01)، تم إطلاق مشروع المركز سنة 2008م وافتتح رسمياً في فيفري 2009م، ويصنف هذا المركز بالصنف 01 حيث يسير أكثر من 8000 ملف جبائي، وهو مكلف بإدارة جميع ضرائب ورسوم المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي باستثناء المؤسسات الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات، حيث يقوم المركز بتسيير مختلف الملفات التي تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بالمكلفين بالضريبة.

يضم مركز الضرائب للروية 137 موظف يعملون تحت إدارة مدير المركز وموزعين على مصالح المركز كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

الجدول رقم (02): موظفي وعمال مركز الضرائب لروية

التعيين	عدد الموظفين
رئيس المركز و الأمانة	03
مصلحة المراقبة و البحث	20
مصلحة التسيير	41
المنازعات	14
القباضة	31
مصلحة الإستقبال و التوجيه	05
مصلحة الإعلام الالي و الوسائل	23
أعوان الصيانة ، التنظيف ، الرقابة و السائقين	-
المجموع	137

المصدر: المؤسسة المستقبلية

2. أهداف إنشاء المركز

- إنشاء مركز الضرائب للروية كنموذج كان إستجابة للبرنامج المسطر لإعادة هيكلة الإدارة الجبائية وتقييم مدى فعالية وإمكانية تحقيق أهداف برنامج إنشاء المركز، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:
- التوجه من التنظيم الهيكلي حسب الضرائب إلى التنظيم الهيكلي حسب المكلفين بالضريبة،
 - توحيد وتجميع المعاملات الضريبية لنفس المكلف من خلال المسير الواحد للملف الواحد لمختلف العمليات (تحديد الوعاء الضريبي، التحصيل، المنازعات، الرقابة الجبائية)،
 - تخفيض عدد المصالح القاعدية،
 - تنسيق الإجراءات وتعزيز الشفافية،
 - تحديث العمليات والإجراءات الضريبية عن طريق إستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة،
 - تحسين نوعية إستقبال المكلفين،
 - التخفيف من تكلفة العمليات الجبائية،
 - التخفيف من المنازعات الجبائية،
 - تعزيز المواطنة الجبائية وتحسين العلاقات ما بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة،

ثانيا: مهام مركز

يمكن حصرها حسب مجال النشاط فيما يلي:

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

1. مجال الوعاء:

- مسك وتسيير الملفات الجبائية التابعة له بعنوان المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات، وللإخضاع الضريبي بعنوان الأرباح المهنية.

2. مجال التحصيل:

- التكفل بجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوي،
- التكفل بالعمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية،
- ضبط الكتابات وتسجيل مركزي سليم للقيم،

3. مجال الرقابة:

- البحث وإستغلال المعلومات الجبائية ومراقبة التصريحات،
- إعداد وتحقيق برامج التدخلات والمراقبة للخاضعين للضرائب وتقييم نتائجها.

4. مجال المنازعات:

- دراسة ومعالجة الشكاوي (التخفيض، الإلغاء، العفو)،
- متابعة المنازعات الإدارية والقضائية،
- إسترداد قروض الرسوم على القيمة المضافة.

5. مجال الإستقبال والإعلام:

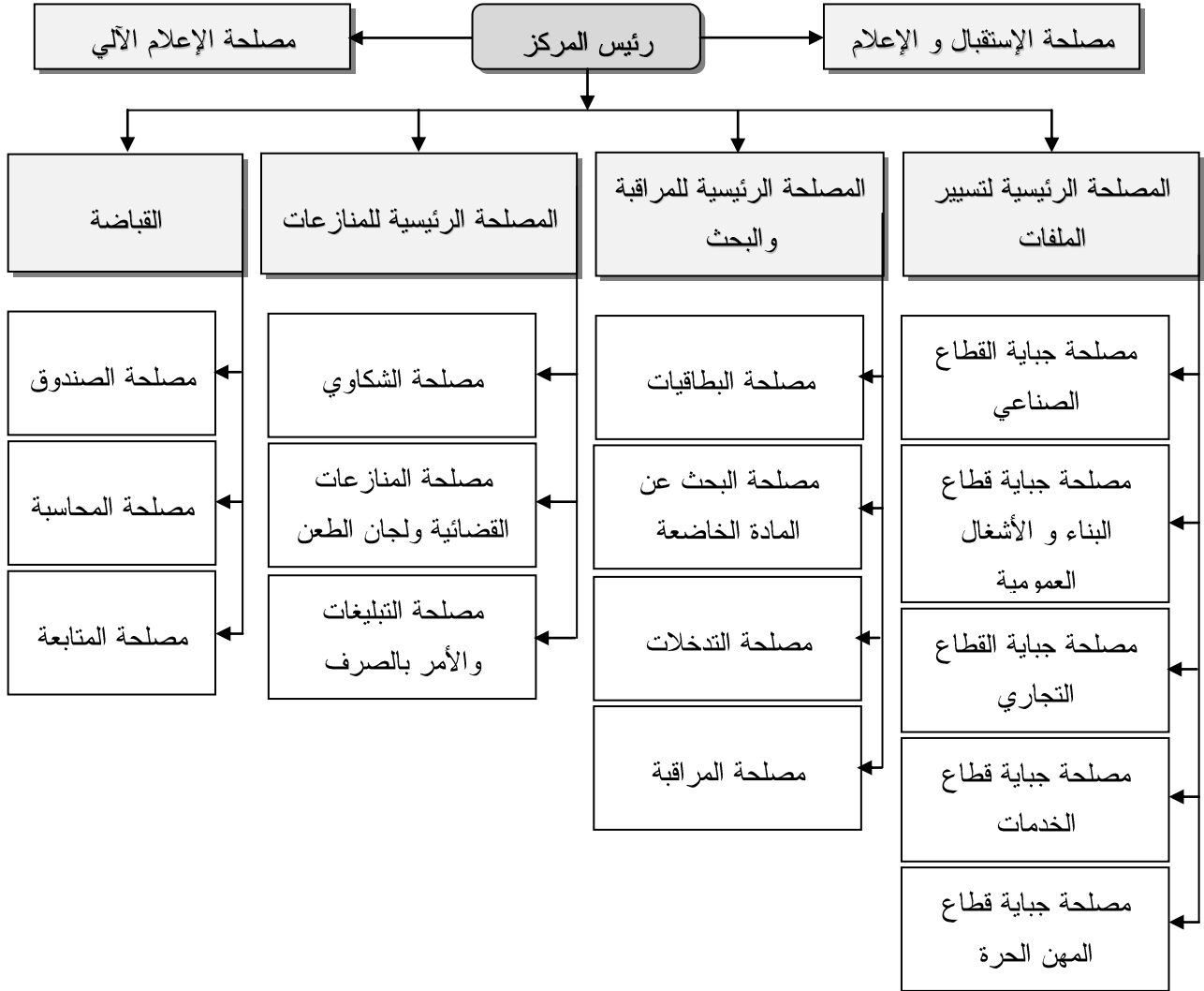
- ضمان مهمة إستقبال، إعلام وتوجيه المكلفين بالضريبة، بطريقة عصرية ومنظمة،
- التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء خصوصا تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية،
- تنظيم وتسيير المواعيد،
- نشر المعلومات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لإختصاصها،
- إستقبال المراسلات (البريد العادي أو الإلكتروني) والاتصالات وتحويلها للمصالح المختصة.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب الروبية.

يضم مركز الضرائب للروبية ثلاثة مصالح رئيسية، وقباضة ضرائب ومصلحتين، ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمركز في الشكل التالي:

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب الروية



المصدر: المؤسسة المستقبلية

المطلب الثاني: تقسيم ومهام مصالح مركز الضرائب للروية

يمكن توضيح هياكل مركز الضرائب للروية، ومهامها وفقا للقرار الوزاري المشترك الذي نظم وحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، المؤرخ في 21 فيفري سنة 2009م، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 20 بتاريخ 29 مارس سنة 2009م، الفصل السادس، في الماد 88-101، كما يلي:

أولا: المصلحة الرئيسية للتسيير.

وتكلف بـ:

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات.
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلًا مفوضًا للمدير الولائي للضرائب،
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و/أو لمراجعة المحاسبة،
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

تعمل على تسيير المصالح التابعة لها :

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي،
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية،
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري،
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات،
- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

ثانيا: المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث.

وتكلف بـ:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها،
- اقتراح عمليات المراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحوال تقيميته دورية.

تعمل على تسيير المصالح التابعة لها:

1. مصلحة البطاقات والمقارنات: والتي تتكلف بدورها بـ:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والإستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها،
- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها وإستردادها من أجل إستغلالها،
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

2. مصلحة البحث عن المادة الخاضعة للضريبة (والتي تعمل في شكل فرق) وتتكلف بـ :

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الإطلاع،

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

- إقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان إنطلاقاً من المعلومات والإستعلامات المجمعة.

3. مصلحة التدخلات (التي تعمل في شكل فرق)، وتكلف بـ:

- برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور،
- إنجاز في عين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها،
- إقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات إنطلاقاً من المعلومات والإستعلامات المجمعة.

ثالثاً: مصلحة المراقبة (التي تعمل في شكل فرق)

وتكلف بـ:

- إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات في عين المكان،
- إعداد إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

رابعاً: المصلحة الرئيسية للمنازعات.

وتكلف أساساً بـ:

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب ونواتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررتها مصالح المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة،
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

وتعمل أيضا على تسيير:

1. مصلحة الاحتجاجات: والتي تكلف بـ:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات أو العقوبات المحتج عليها و/أو إسترجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة، إثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة من المصدر،
- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع إقتطاعات الرسم على القيمة المضافة،
- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الإحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة،
- معالجة منازعات التحصيل.

2. مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية: وتكلف بدورها بـ:

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

- دراسة الطعون التابعة لإختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة وإختصاص لجان الطعن الإعفاي،
- المتابعة بالإتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

3. مصلحة التبليغ والأمر بالدفع: وتكلف بـ:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية،
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها،
- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.

خامسا: القباضة.

وتكلف أساسا بـ:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل،
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة،
- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

كما تعمل على تسيير:

- مصلحة الصندوق،
- مصلحة المحاسبة،
- مصلحة المتابعات، التي تنظم في شكل فرق.

سادسا: مصلحة الاستقبال والإعلام.

والتي تعمل تحت سلطة رئيس المركز لإعتبارها واجهة المركز ولحاسبية المهام الموكلة لها، وتكلف أساسا بـ:

- تنظيم واستقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم،
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لإختصاص مركز الضرائب.

سابعا: مصلحة الإعلام الآلي والوسائل.

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

وتكلف بـ:

- إستغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها،
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات،
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

المطلب الثالث: مجال إختصاص مركز الضرائب للروية

يشكل مجال الإختصاص، الإقليم الجغرافي للتدخل، المكلفين بالضريبة المقيدين بالمركز، والضرائب والرسوم المستحقة والمحصلة به، وهي النقاط التي سوف نتطرق لها فيما يلي.

أولاً: الإختصاص الإقليمي للمركز.

في إطار ممارسة المهام الموكلة للمركز، وفصل التدخلات بين مراكز الضرائب لعدم التشابك وتداخل المهام، تم تحديد مجال صلاحيات تدخلاته الجغرافية والتي تضم المكلفين بالضريبة التابعين لإختصاصه في كل من البلديات التالية (أنظر الملحق رقم 02):

- بلدية الروية،
- بلدية الرغاية،
- بلدية دار البيضاء،
- بلدية عين طاية،
- بلدية هراوة،
- بلدية برج البحري،
- بلدية المرسى.

ثانياً: المكلفين بالضرائب التابعين للمركز.

يمكن حصر المكلفين بالضرائب التابعة معاملاتهم الضريبية لمركز الضرائب للروية في:

- المؤسسات الفردية الخاضعة لنظام الضريبة الحقيقي في تصريحاتهم والغير التابعين لمديرية كبريات المؤسسات،
- الشركات الغير المسيرة ملفاتهم الجبائية من طرف مديرية كبريات المؤسسات والتي تخضع لنظام الضريبة الحقيقي في تصريحاتهم الجبائية،
- المؤسسات الفردية الخاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيد (IFU) والتي تختار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي.

وتشير إحصائيات مركز الضرائب لروية لعدد معتبر من ملفات المكلفين بالضريبة المقيدين به، ويمكن توضيحها بالجدول التالي:

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

الجدول رقم (03) : عدد ملفات المكلفين بالضرائب المقيدين بمركز الضرائب لروية حسب الطبيعة للفترة 2018-2021

عدد الملفات بالمركز				
2021	2020	2019	2018	
866	809	817	663	أشخاص طبيعيين
6 727	5 512	5 251	4 730	أشخاص معنويين
7 593	6 321	6 068	5 393	المجموع
20.12%	4.17%	12.51%	-	نسبة التطور

المصدر: المؤسسة المستقبلية

كما يمكن حصر عدد ملفات المكلفين بالضريبة المقيدين بمركز الضرائب لروية حسب قطاع النشاط، في الجدول التالي:

الجدول رقم (04) : عدد ملفات المكلفين بالضريبة المقيدين بمركز الضرائب روية حسب قطاع النشاط للفترة 2018-2021

عدد الملفات بالمركز					
%ملفات القطاع	2021	2020	2019	2018	
0.49%	37	100	101	61	المهن الحرة
22.81%	1 732	1 432	1 383	1 285	الخدمات
49.99%	3 796	3 027	2 857	2 481	التجارة
13.38%	1 016	881	867	759	الأشغال العمومية
13.33%	1 012	881	860	807	الصناعة
7 593	6 321	6 068	5 393		المجموع
20.12%	4.17%	12.51%	-		نسبة التطور

المصدر: المؤسسة المستقبلية

ونلاحظ من معطيات الجدولين السابقين التطور المتزايد لعدد ملفات المكلفين بالضريبة المقيدين بمركز الضرائب روية خلال الفترة محل الدراسة، مع هيمنة عدد ملفات قطاع التجارة بـ 3 796 ملف في سنة 2021 بنسبة 49.99% أي النصف، وتراجع في عدد ملفات المهن الحرة ليصل إلى 37 ملف بنسبة 0.49%.

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

ثالثا: الضرائب و الرسوم المستحقة والمحصلة بالمركز.

من مهام المركز تحديد الوعاء الضريبي، التحصيل ومراقبة الضرائب الخاصة بالمؤسسات والأشخاص التابعين لمجال إختصاصها والمتمثلة في :

- الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأرباح المهنية (IRG/CBP)،
- الضريبة على أرباح الشركات (IBS)،
- الرسم على القيمة المضافة (TVA)،
- الرسم الداخلي على الإستهلاك (TIC)،
- رسم المرور (DC)،
- الرسم على النشاط المهني (TAP)،
- الإقتطاع من المصدر المستحق على الرواتب، الأجور والعلاوات،
- الإقتطاع من المصدر المستحق على توزيع أرباح الأسهم على الشركاء،
- حقوق الطابع (DT)،
- الحد الأدنى للضريبة السنوية المقدر بعشرة آلاف دج (10000 دج) فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح الصناعية، التجارية، والأرباح الغير التجارية، وكذا فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات؛ ويجب الإشارة أنه يجب تسوية هذا الحد الأدنى الجزافي خلال عشرون يوم من الشهر الموالي للتاريخ القانوني المحدد لإيداع التصريح السنوي سواء قدمه أم لا.

المبحث الثاني:تقييم مركز الضرائب للروبية وفق مؤشرات العصرية.

من خلال دراستنا النظرية لموضوع عصرية الإدارة الجبائية في الجانب النظري، تبين لنا أنه تتمحور أهم أهدافها في بلوغ وتحقيق المؤشرات الثلاث التالية: التحسين في نوعية الخدمة المقدمة، مكافحة التهرب والغش الضريبي، والزيادة في التحصيل الضريبي للمركز.

على ضوء هذا سنحاول من خلال هذا المبحث تقييم مركز الضرائب للروبية وفقا لهذه المؤشرات خلال الفترة 2018-2021.

المطلب الأول: تقييم مركز الضرائب للروبية وفق مؤشر نوعية الخدمة .

تعتبر ترقية وتحسين نوعية الخدمة من المحاور الرئيسية لعصرية الإدارة الجبائية ونقطة إنطلاق لتحقيق كل أهدافها، والذي يستند على عدة نقاط أهمها:

- مؤشر نوعية الخدمة،

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

- هياكل ووسائل الإستقبال،

- رقمنة الإدارة الجبائية.

أولاً: مؤشر نوعية الخدمة.

يعد هذا المؤشر إستراتيجية جديدة للإدارة الجبائية والذي تم من خلاله تقييم مدى إلتزام هذه الأخيرة بتطبيق معايير جودة الخدمة المحدد من قبل الإدارة المركزية، بغية تحقيق أهداف وسياسة النظام الجبائي في الجزائر.

ويرتكز تقييم هذا المؤشر على خمسة مؤشرات تركييبية (Indicateurs Synthétiques) وهي:

- ظروف الاستقبال بمركز الضرائب،

- التكفل بالمكلفين بالضرائب،

- نوعية الخدمة المقدمة،

- احترام الآجال،

- الإصغاء المتاح للمكلفين بالضريبة.

وكل مؤشر من هذه المؤشرات التركيبية لمؤشر نوعية الخدمة، يحتوي على عدة نقاط تقييم.

من خلال المعلومات التفصيلية المتاحة لسنة 2018، يمكننا توضيح هذه التركيبية لمؤشر نوعية الخدمة فيما يلي،

1. ظروف الاستقبال بمركز الضرائب الروبية (Les conditions d'accès aux services de CDI)

والذي يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تقييم ظروف الإستقبال لمركز الضرائب الروبية لسنة 2018

مركز الضرائب	الإعلان عن إلتزامات RQS	إحتواء البريد على المعلومات الخاصة بالمركز	نشر بيانات المركز	إحترام شروط الدخول لمصالح المركز	المؤشر التركيبي لظروف الاستقبال
الروبية	100%	100%	100%	100%	15%

Source: Ministère des finances, Direction Générale des Impôts, Rapport sur la référentielle qualité de service, 2018, Algérie, P04.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المركز خلال سنة 2018 إحترم إلزامية النشر والإعلان عن إلتزامات مؤشر نوعية الخدمة (RQS)، وبيانات المركز مع إحتواء بريد المركز على المعلومات الخاصة به (عنوان، رقم الهاتف، وغيرها من المعلومات الضرورية للمركز)، مع إحترام شروط الدخول للمصالح، هذا كله لمسنه

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

خلال فترة تربصنا بمركز الضرائب للروبية، مما سمح بتقييم ظروف الإستقبال بمعدل 15% وهي النسبة المقابلة لـ 100% الممنوحة لتقييم هذا المؤشر.

2. التكفل بالمكلفين بالضريبة لمركز الضرائب لروبية لسنة 2018:

يمكن توضيح معايير تقييم هذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تركيبة مؤشر التكفل بالمكلفين بالضريبة لمركز الضرائب الروبية لسنة 2018

مركز الضرائب الروبية	إتصالات هاتفية متكفل بها	توفر اللافتات المناسبة	التكفل بالضريبة بالمكلفين	المؤشر التركيبي للتكفل بالمكلفين بالضريبة
100%	100%	100%	100%	10%

Source: Ibid, P06.

من خلال بيانات هذا الجدول يمكن ملاحظة إحترام مركز الضرائب لروبية لمعايير التكفل بالمكلفين بالضريبة المحددة، وقيم المركز خلال فترة 2018 بـ 10% وهي النسبة المعادلة لـ 100% الممنوحة لتقييم هذا المؤشر.

3. مؤشر التركيبي لنوعية الخدمة المقدمة:

يقيم مدى إحترام معايير هذا المؤشر كما يلي:

الجدول رقم (07): تركيبة مؤشر نوعية الخدمة المقدمة لمركز الضرائب الروبية لسنة 2018

مركز الضرائب الروبية	إعلان الخدمات بالهاتف	تعريف الأعوان عند الإستقبال	إحترام معايير الإستقبال	إحترام السرية في المعاملات	إحتواء بريد المركز على المعلومات الإلزامية	إجوبة صحيحة على المراسلات	أجوبة صحيحة على الهاتف	نوعية الخدمة	المؤشر التركيبي لنوعية الخدمة المقدمة
80%	100%	100%	100%	100%	75%	100%	80%	90.71%	27.38%

Source: Ibid, P.07

المؤشر التركيبي لنوعية الخدمة لمركز الضرائب الروبية لسنة 2018 كان 27.38%، مع العلم أن أعلى نسبة تقييم لهذا المؤشر هي 30%، وهي نسبة جيدة مقارنة بنتيجة مركز الضرائب لباب الزوار 15.25%، ومركز الضرائب لعين الدفلى التي كانت 10% فقط، لكن تبقى ضرورة العمل على تحسينه من خلال تحسين الخدمات المقدمة بالهاتف وإحترام المعلومات الإلزامية ببريد المركز.

4. إحترام الآجال:

يقصد بالآجال، الآجال القانونية في المعاملات الإدارية لمركز الضرائب والتي أقرها قانون الإجراءات الجبائية، يمكن توضيح تركيبة هذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

الجدول رقم (08): تركيبة مؤشر إحترام الآجال لمركز الضرائب لروية لسنة 2018

مركز الضرائب الروية	الإجابة على البريد في آجال 30 يوم	مكالمات هاتفية مجاب عنها	إحترام الآجال	المؤشر التركيبي لإحترام الآجال
20%	100%	60%	9%	

Source: Ibid, P.09

معدل 9% من أصل 15% لهذا المؤشر المحققة بمركز الضرائب لروية خلال فترة 2018 تعتبر منخفضة، ووجب العمل على تحسينها من خلال تحسين نقاط الضعف وهي إحترام آجال الإجابة على البريد والمحددة بـ 30 يوم، والآجال عموما.

5. الإصغاء المتاح للمكلفين بالضريبة:

ويتكون هذا المؤشر بدوره من عدة نقاط وجب تقييمها للخروج بمعدل هذا المؤشر للمركز، وسنوضح ذلك من خلال هذا الجدول،

الجدول رقم (09): مؤشر الإصغاء المتاح للمكلفين بالضريبة لمركز الضرائب الروية لسنة 2018

مركز الضرائب الروية	لقاءات مع الجمعيات المهنية	نشر نتائج التقييم RQS	مدى رضى المكلفين من خلال إستبيان للرأي	الإصغاء الممنوح للمكلفين	المؤشر التركيبي للإصغاء المتاح للمكلفين بالضريبة
0%	100%	41.84%	47.28%	11.28%	

Source: Ibid, P.10

من خلال هذا الجدول يمكن ملاحظة ضعف النسبة المحققة لهذا المؤشر خلال سنة 2018 بمركز الضرائب لروية مقارنة بالمؤشر الكلي الذي حدد بـ 30%، هذه الوضعية وجب تحسينها من خلال معالجة نقاط الضعف والإختلالات المسجلة، وهي برمجة لقاءات مع الجمعيات المهنية، تحسين رضى المكلفين عن الخدمة الممنوحة بالمركز، ومنح مجال أكبر للإصغاء للمكلفين بالضرائب.

من خلال تقييم كل هذه المؤشرات التركيبية، يمكن الوصول إلى مؤشر نوعية الخدمة لمركز الضرائب الروية لسنة 2018، حيث كان المؤشر المحقق 72.65% والذي أعتبر ضعيفا، حيث احتل مركز الضرائب لروية المركز الثامن عشر من أصل أربعة و عشرون مركز على المستوى الوطني، بينما كان المؤشر الوطني لهاته السنة 79.96%.

هذا المؤشر الذي عملت إدارة مركز الضرائب لروية على تحسينه من خلال معالجة النقاط المسجلة بتحليل بيانات المؤشرات التركيبية السابقة الذكر، ويمكن توضيح تطور مؤشر نوعية الخدمة لمركز الضرائب لروية للفترة محل الدراسة 2018-2021 من خلال الجدول التالي:

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

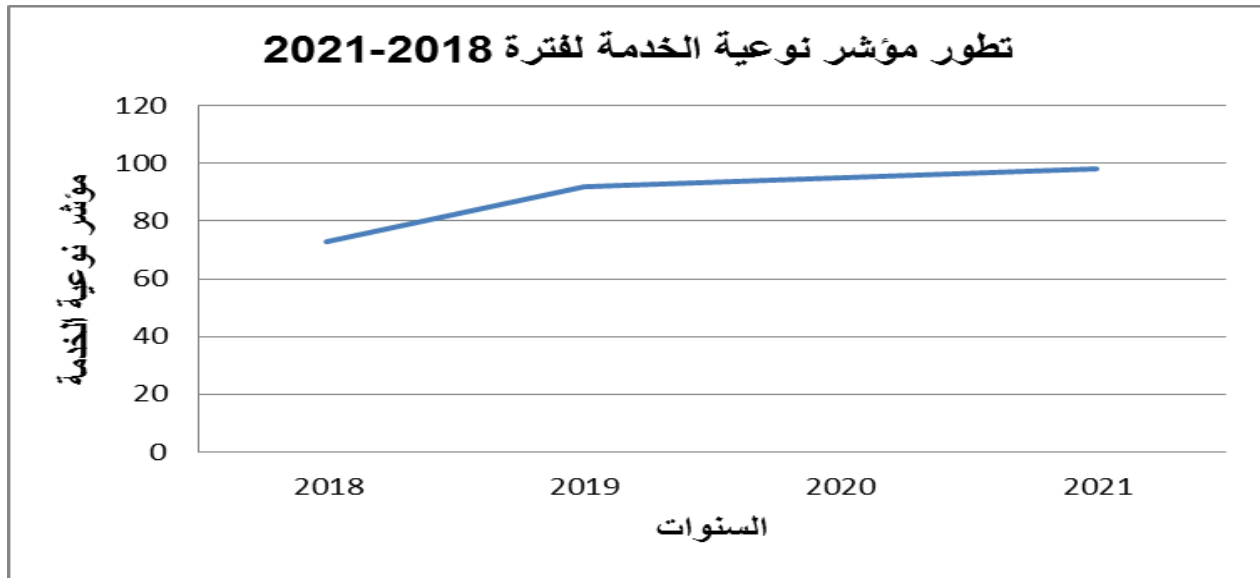
الجدول رقم (10): مؤشر نوعية الخدمة لمركز الضرائب لروية للفترة 2018-2021

السنوات	2018	2019	2020	2021
مؤشر نوعية الخدمة	72.65%	92%	95%	98%

المصدر: المؤسسة المستقبلية

ويمكن تمثيل نتائج هذا الجدول بالشكل التالي:

الشكل رقم (08): تطور مؤشر نوعية الخدمة لمركز الضرائب الروية للفترة 2018-2021



المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا لمعطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول و التمثيل البياني يظهر لنا جليا التطور الملحوظ و المستمر لمؤشر نوعية الخدمة لمركز الضرائب الروية خلال فترة 2018-2021 ، وهذا يبين مدى الإهتمام الممنوح لتحسين نوعية الخدمة المقدمة من إدارة المركز للمكلفين بالضرائب.

كما يمكن الإشارة إلى أن مؤشر نوعية الخدمة مصنف إلى ثلاثة مستويات كما هو موضح في الجدول التالي،

الجدول رقم (11): تصنيف مؤشر نوعية الخدمة

المستوى 01 (الأخضر)	فعالية	أعلى من 80%
المستوى الثاني (برتقالي)	نتائج مرضية	بين 60% و 80%
المستوى الثالث (الأحمر)	ضرورة التحسين	أقل من 60%

Source: Rapport sur la référentielle qualité de service, Op-Cit, P12.

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

ثانيا: هياكل و وسائل الإستقبال.

يحتوي مركز الضرائب لروية على فضاءات استقبال مجهزة حسب نوع الإستقبال سواء إستقبال واقف أو شخصي، إستقبال من أجل أداء معاملات أو طلب إستفسارات أو معلومات جبائية، وتصنف هذه الفضاءات إلى Front office و Back office حسب ما جاء في معايير عصرية الإدارة الجبائية، بالإضافة إلى وسائل الإتصال الغير الشخصية كالهاتف و البريد العادي، مع تسجيل غياب البريد الإلكتروني عن المركز، ويمكن تلخيص نشاط الإستقبال من خلال الإحصائيات التالية للمركز.

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

الجدول رقم (12): نشاط الإستقبال لمركز الضرائب لروبية خلال الفترة 2018-2021

2021				2020				2019				2018				
T04	T03	T02	T01	T04	T03	T02	T01	T04	T03	T02	T01	T04	T03	T02	T01	
4529	3000	7000	5000	0	898	240	1240	0	3678	2918	4742	6000	3000	4000	5000	إستقبال شخصي
19529				2378				11338				18000				المجموع
183	100	100	190	0	169	130	220	0	14	94	153	88	21	معطل	معطل	إستقبال هاتفي
1773				525				261				109				المجموع
إحصائيات تقديرية غير دقيقة																بريد عادي
5000				5000				5000				5000				المجموع
26 302				7 903				16 599				23 109				المجموع السنوي

المصدر: المؤسسة المستقبلية

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب الروبية

كنموذج-

من خلال معلومات الجدول يمكن ملاحظة تذبذب ونقص في عدد الإستقبالات الشخصية لسنتي 2019 و2020 وهذا بسبب جائحة كورونا، مع عودة النشاط النسبي في سنة 2021 ليرتفع عدد الإستقبالات الشخصية إلى 19529 إستقبال شخصي، على العكس الإستقبال الهاتفي عرف زيادة وإرتفاع في عدد الإتصالات المجاب عنها فمن 109 إتصال سنة 2018 إلى 1773 إتصال سنة 2021، أي تضاعف العدد بحوالي 16 مرة، وهذا ناتج عن تعطل الإستقبال الشخصي كما سبق الذكر وتعويضه بالإتصال الهاتفي، والملاحظ أيضا تسجيل تعطل الهاتف في سنة 2018 لمدة ستة أشهر وهذا أمر غير مقبول في زمن العصرية والإتصالات التكنولوجية،

أما بالنسبة للمراسلات الكتابية فإن الإحصائيات المقدمة لنا تشير إلى حوالي 5000 مراسلة سنوية، وهي أرقام تقديرية غير مؤكدة، رغم ذلك هي تشير إلى إستقرار خلال فترة 2018-2021 في معالجة هذا النوع من البريد والإجابة عليه، أما بالنسبة للبريد الإلكتروني فحسب المعلومات المتحصل عليها من مركز الضرائب لروبية فإن المركز لا يتوفر على بريد إلكتروني خاص به لإتصالات المكلفين بالضريبة لحد الساعة.

ثالثا: رقمنة الإدارة الجبائية

على الصعيد الرقمي إتجهت الإدارة الجبائية بصفة حتمية نحو الإستغناء عن الطابع المادي للإجراءات الجبائية الواجبة على المكلفين بالضريبة وهذا عبر وضع حيز الخدمة نظام معلوماتي خاص بمراكز الضرائب سمي بجبايتك (سبق التطرق له بالفصل الأول)، وذلك لتبسيط العمليات وإنتقال المعلومات سواء مع المحيط الخارجي للإدارة الجبائية أو بين مصالح الضرائب، حيث سجل مركز الضرائب لروبية حسب المعلومات التي أتاحت لنا من قبل إدارة المركز حوالي أكثر من 3000 ملف مسجل في خدمة جبايتك حتى يومنا هذا، وهو ما يمثل حوالي 40% من مجموع ملفات المكلفين بالضريبة المقيدي بالمركز سنة 2021، رغم ضعف هذا المعدل الذي لايرقى لنصف الملفات إلا أنه يبقى إنجاز يسعى المركز لترقيته، لأنه هناك عدة إعتبارات خاصة بالثقافة العامة للمكلفين التي تجعلهم يتجاهلون هذه الخدمة المتاحة مجانا، لكن مع إستحداث تصريحات إلزامية عبر بوابة جبايتك مثل جدول ERA الذي جاء به قانون المالية لسنة 2022، سيعزز حتما التوجه إلى الوسائل الرقمية المتاحة للإدارة الجبائية، أما على المستوى الداخلي لإدارة مركز الضرائب الروبية، يبقى إستخدام الوسائل الرقمية لتسيير المعاملات بين المصالح محصور على بعض المصالح دون أخرى وهذا لإعتبارات تقنية تتعدى صلاحيات إدارة المركز.

المطلب الثاني: تقييم مركز الضرائب للروبية وفقا لنتائج مكافحة التهرب والغش الضريبيين

من أهم أهداف العصرية مكافحة التهرب الضريبي والغش في المعاملات الضريبية، ومن بين الوسائل المتخذة لذلك إستحداث هيأتين للرقابة ومكافحة التهرب والغش الضريبي بمراكز الضرائب، وهما مصلحة

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

التسيير والتي تتكفل بعملية الرقابة الشكلية على التصريحات، ومصلحة المراقبة والبحث التي تتكفل بجانب الرقابة والتحقيق (التحقيق المصوب VP والتحقيق المحاسبي VC)، وسنشير هنا إلى الإحصائيات الوطنية المحققة في هذا المجال للفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): إحصائيات حصيللة التحقيق المصوب والتحقيق المحاسبي لفترة 2015-2019

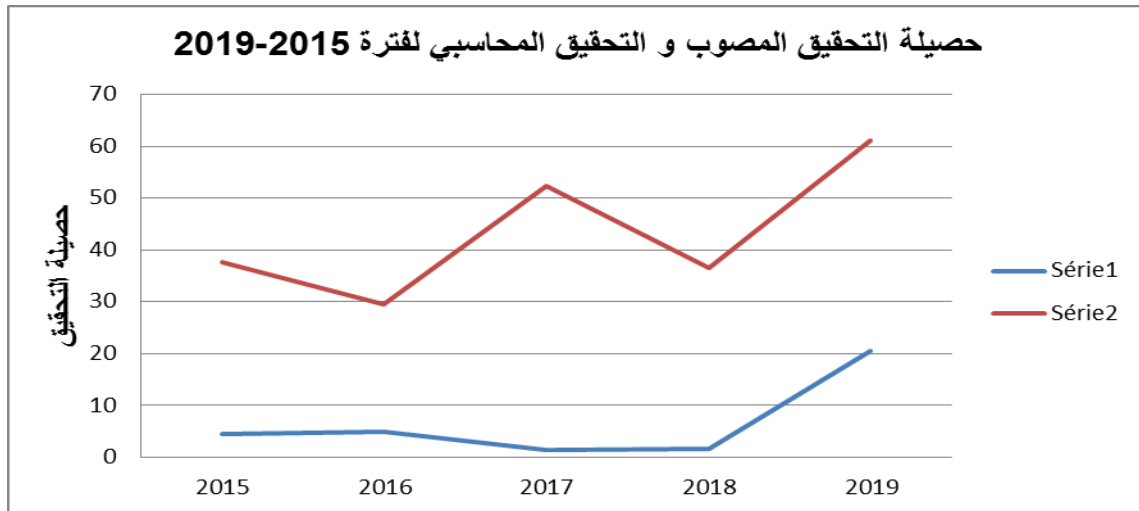
الوحدة: مليار دج

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
التحقيق المصوب VP	4.5	4.81	1.30	1.54	2.04
التحقيق المحاسبي VC	37.61	29.42	52.33	36.42	61.17

Source: Ministères des finances, Direction Générale des Impôts, Assises nationales sur la réforme fiscale, rapport final, Algérie, juillet 2020, P56.

و يمكن تمثيل تطور حصيللة التحقيق المصوب و التحقيق المحاسبي لهذه الفترة عبر الشكل التالي:

الشكل رقم (09): تطور حصيللة التحقيق المصوب والتحقيق المحاسبي لفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الطالبين استنادا لمعطيات الجدول أعلاه.

ما يتوضح لنا من خلال الجدول والشكل الواردين أعلاه أنه تمكنت الإدارة الجبائية على المستوى الوطني من تحقيق نتائج مالية إيجابية في إسترجاع الأموال المتهرب من أدائها ودفعها للإدارة الجبائية، وهو ما يبرز لنا مدى حرص هذه الأخيرة والجهود المبذولة لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي. أما على مستوى مركز الضرائب للروبية، فيمكن توضيح تطور الحصيللة الجبائية لمختلف أشكال المراقبة والتحقيق خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2021 كما يلي:

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

أولاً: نتائج المراقبة الشكلية « CP » Contrôle sur pièces

تعتبر المراقبة الشكلية من أنواع المراقبة والتحقيق المتبعة بمركز الضرائب لروية، والتي حققت نتائج يمكن تلخيصها بالجدول التالي:

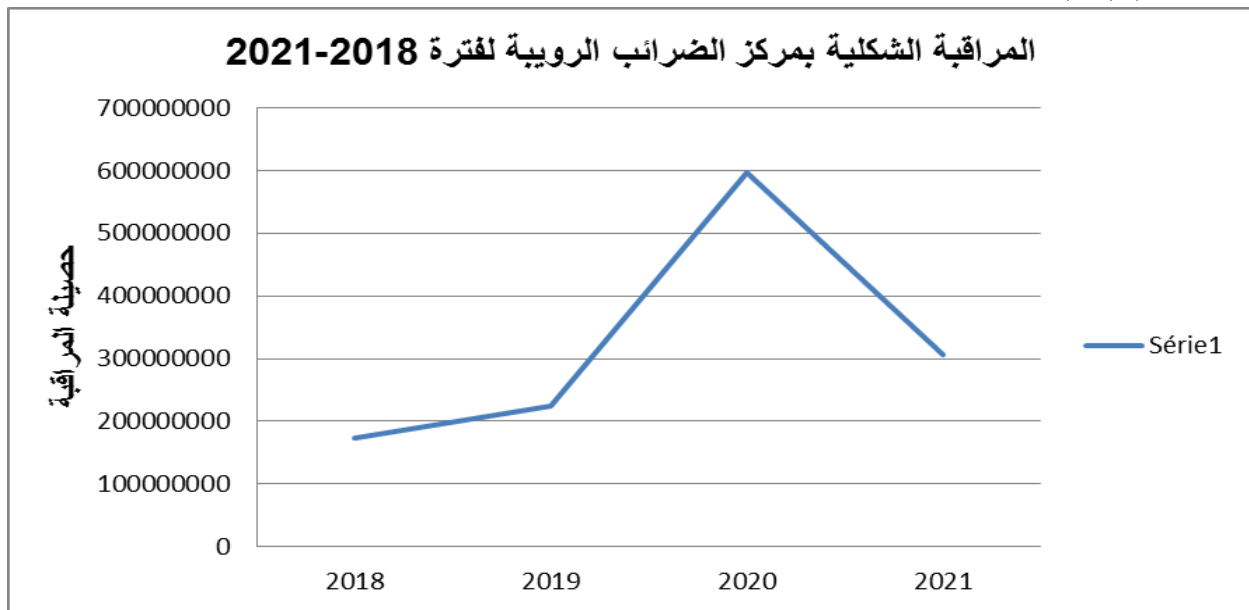
الجدول رقم (14): تطور نتائج المراقبة الشكلية بمركز الضرائب الروية للفترة 2018-2021

السنوات	عدد الملفات المراقبة	نتائج المراقبة	نسبة التطور	معدل النتائج لكل ملف
2018	118	173 610 191.00	-	1 471 272.80
2019	101	223 730 527.00	28.86%	2 215 153.73
2020	60	596 227 035.00	166.49%	9 937 117.25
2021	105	305 213 186.00	- 48.80%	2 906 792.25

المصدر: المؤسسة المستقبلية

و يمكننا تمثيل معطيات الجدول أعلاه بالشكل الموالي:

الشكل رقم (10): تطور حصيلة المراقبة الشكلية بمركز الضرائب الروية للفترة 2018-2021



المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا لمعطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل البياني، يمكننا ملاحظة إستقرار في عدد الملفات التي خضعت للمراقبة الشكلية بالمركز بحوالي 100 ملف لكل سنويا، مع زيادة في الحصيلة الجبائية الناتجة من المراقبة، الأمر الذي يوضح ويدل على تطور نجاعة عملية المراقبة والتحكم في تقنياتها ووسائلها، مما يتيح تخفيف التكاليف مقارنة بزيادة في الإيرادات خاصة سنة 2020 التي حقق فيها مستوى قياسي بمعدل تحصيل 9 937 117.25 دج لكل ملف.

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

ثانيا: نتائج التحقيق المصوب. « VP » Vérification Ponctuelle

يمكن تلخيص إحصائيات التحقيق المصوب لمركز الضرائب لروية للفترة الممتدة من 2018 إلى 2021 فيما يلي:

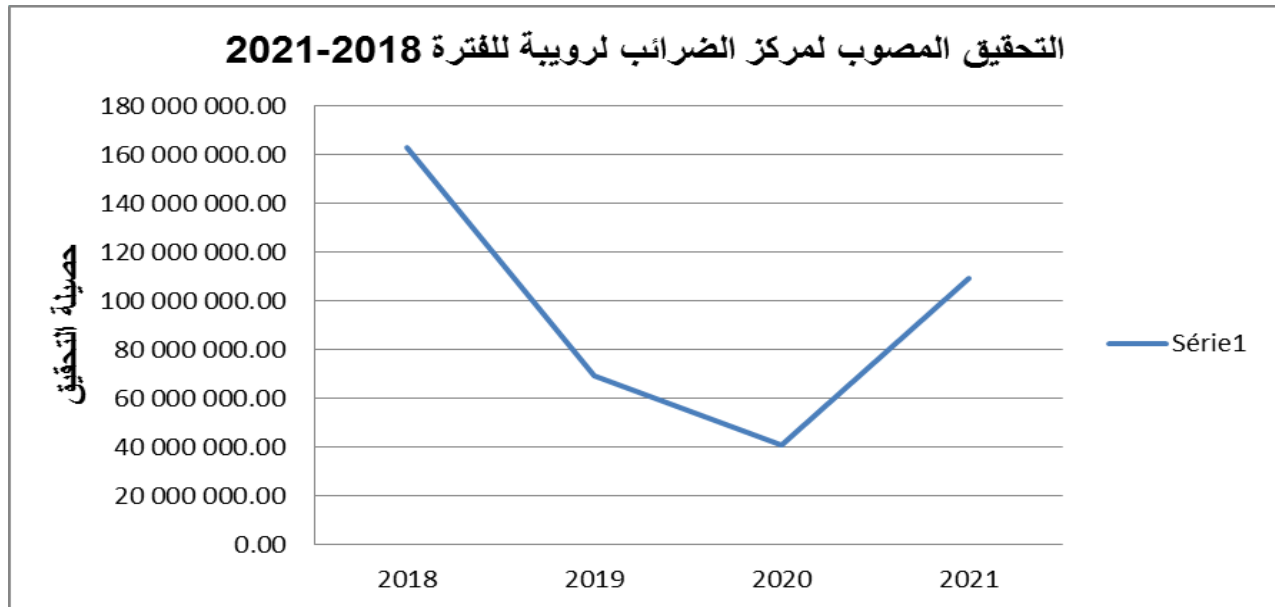
الجدول رقم (15): تطور نتائج التحقيق المصوب لمركز الضرائب لروية للفترة 2021-2018

السنوات	عدد الملفات	نتائج التحقيق	نسبة التطور	معدل النتائج لكل ملف
2018	25	162 916 775.00	-	6 516 671.00
2019	18	69 065 891.00	57.61%-	3 836 993.94
2020	10	40 765 167.00	40.98%-	4 076 516.70
2021	20	108 985 506.00	167.35%+	5 449 275.30

المصدر: المؤسسة المستقبلية

ويمكن تمثيل الحصيلة الجبائية للتحقيق المصوب للفترة قيد الدراسة بالشكل التالي:

الشكل رقم (11): تطور الحصيلة الجبائية للتحقيق المصوب لمركز الضرائب لروية للفترة 2021-2018



المصدر: من إعداد الطالبين استنادا لمعطيات الجدول أعلاه.

من خلال معطيات الجدول والشكل البياني الواردين أعلاه يمكن ملاحظة أنه هناك انخفاض في نشاط التحقيق المصوب بمركز الضرائب لروية خلال فترة محل الدراسة سواء من ناحية عدد الملفات الخاضعة للتحقيق أو نتائج التحقيق، وهذا ناتج عن جائحة كورونا وتوقف الإستقبال وما رافقه من إجراءات غلق، رغم ذلك

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

خلال سنة 2021 نلاحظ زيادة معتبرة لنشاط التحقيق المصوب بـ 167.35% في النتائج المحصلة مقارنة بسنة 2020، مع إرتفاع معدل الحصيلة المحققة للملف إلى 5 449 275.30 دج للملف الواحد.

ثالثا: نتائج التحقيق المحاسبي « VC » La Vérification Comptable

يمكن توضيح تطور نتائج عمليات التحقيق المحاسبي بمركز الضرائب للروبية للفترة 2021-2018 فيما يلي:

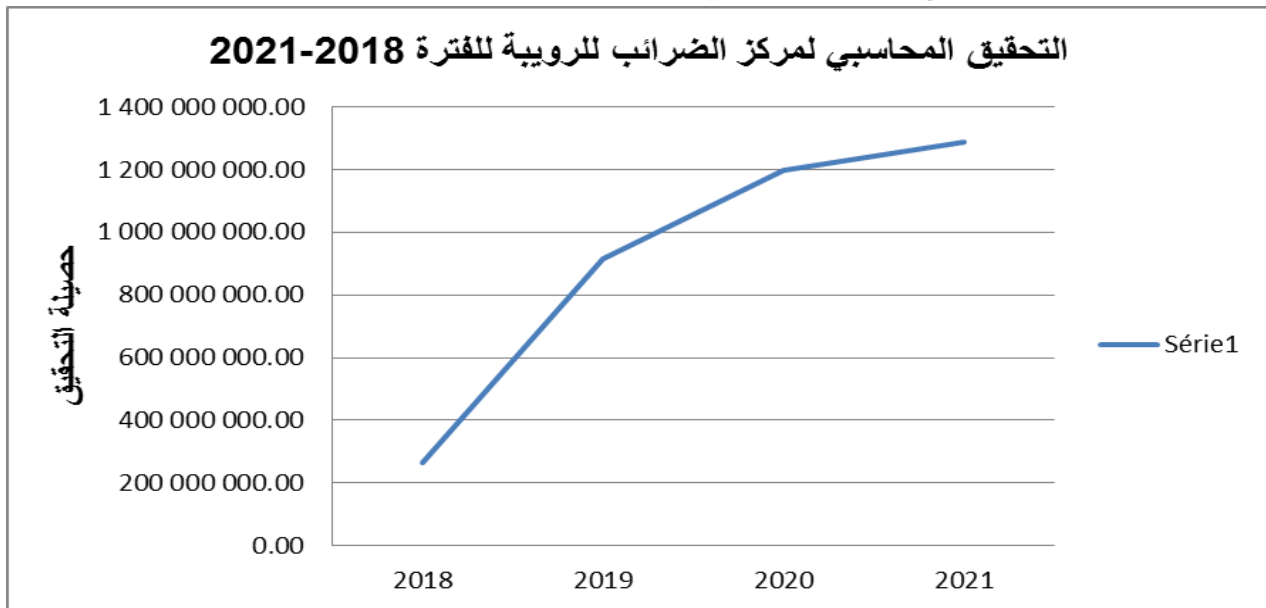
الجدول رقم (16): تطور نتائج التحقيق المحاسبي لمركز الضرائب لروبية للفترة 2021-2018

السنوات	عدد الملفات المراقبة	نتائج التحقيق	نسبة التطور	معدل النتائج لكل ملف
2018	35	263 579 122.00	-	7 530 832.06
2019	53	913 294 321.00	246.50%+	17 231 968.30
2020	65	1 197 145 392.00	31.08%+	18 417 621.40
2021	50	1 288 220 294.00	7.61%+	25 764 405.90

المصدر: المؤسسة المستقبلية

وتمكن توضيح تطور نشاط التحقيق المحاسبي لمركز الضرائب لروبية خلال الفترة محل الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (12): تطور نتائج التحقيق المحاسبي لمركز الضرائب للروبية للفترة 2021-2018



المصدر: من إعداد الطالبين استنادا لمعطيات الجدول أعلاه.

من خلال ملاحظة معطيات الجدول والشكل البياني، يمكن القول أن نشاط التحقيق المحاسبي بمركز الضرائب لروبية خلال فترة الدراسة، عرف تنامي مستمر بزيادات متفاوتة من 246.50% خلال سنة

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

2019 إلى 31.08% و 7.61% خلال السنوات 2020 و 2021 على التوالي اللتان عرفتا تباطؤ في الزيادة نتيجة للظروف التي عرفت الجزائر والعالم جراء جائحة كورونا. أما بالنسبة لنسبة إيرادات التحقيق لكل ملف فعرفت زيادة متسارعة من 7 530 832.06 دج لكل ملف خلال سنة 2018 إلى 25 764 405.90 دج للملف سنة 2021 ، وهذا ما يحقق مبدأ إقتصاد النفقات في التحصيل الجبائي والمحافظة على إيرادات الخزينة العمومية.

المطلب الثالث: تقييم مركز الضرائب للروية وفقا لنتائج التحصيل الضريبي.

تسعى الدولة جاهدة إلى الرفع من الحصيلة الجبائية وهذا لتغطية نفقات ميزانية الدولة المتزايدة النمو الأمر الذي ينتج عنه العجز المسجل في رصيد الميزانية والرصيد الإجمالي للخزينة، بعد أن بلغا على التوالي خلال عام 2019 ما قيمته - 1 1012.04 مليار دج و - 1 817.67 مليار دج، أي ما يعادل نسبة - 4.99% و - 8.96% على التوالي، مقارنة بالنتائج المحلي الخام.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي الإيرادات الجبائية المشكلة من الإيرادات العادية والجبائية البترولية، قد ارتفعت في الفترة ما بين عام 2010 إلى 2019، من 4 202.03 مليار دج إلى 5 504.73 مليار دج بمتوسط معدل نمو سنوي 44.30%.

أما بالنسبة للجبائية العادية، فقد ارتفعت من 1 382.02 مليار دج في عام 2010 إلى 2 986.24 مليار دج في عام 2019، أي متوسط معدل نمو سنوي قدره 12.90%، حيث يمثل هذا الجزء من الجبائية بالنسبة للسنة المالية 2019 نسبة 54.20% من جميع الإيرادات الجبائية، أما بالنسبة للجبائية البترولية، فقد إنتقلت هذه الأخيرة من 2 820.01 مليار دج في عام 2010 إلى 2 518.50 مليار دج في عام 2019، أي بمتوسط معدل نمو سنوي سلبي نسبته - 1.9% ، إذ شكلت هذه الفئة من الجبائية لعام 2019 نسبة 45.8% من إجمالي الإيرادات الجبائية، بعد أن وصلت إلى الحد الأقصى الذي بلغ 67.99% سنة 2012،

فيما يتعلق بتوقعات الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023، فمن المنتظر زيادة في الإيرادات الجبائية بحوالي 10% سنويا لتغطية ملا يقل عن 90% من نفقات تسيير ميزانية الدولة وحدها بحلول عام 2023، ومن ثمة تتضح أهمية سد هذه الفجوة في تحقيق هذا الهدف¹.

بالنسبة للمبالغ المحصلة بمركز الضرائب لروية للفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2021، يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

¹ Algérie, Ministères des finances, Direction Générale des Impôts, Assises nationales sur la réforme fiscale, rapport final, juillet 2020, P49.

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

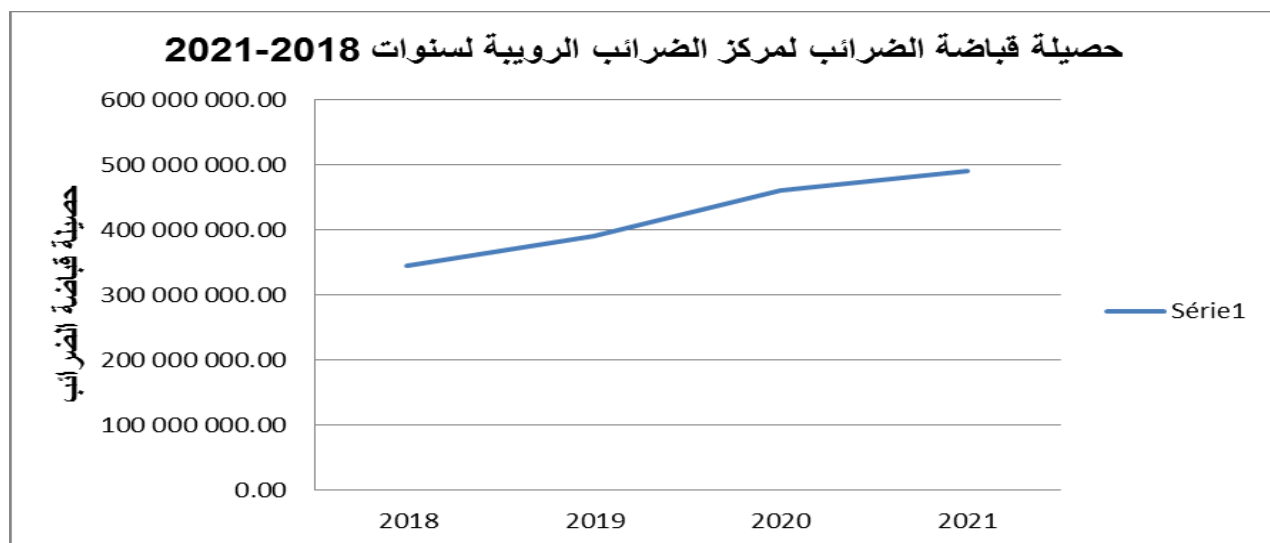
الجدول رقم (17): تطور المبالغ المحصلة بقباضة مركز الضرائب الروبية لسنوات 2018-2021

السنوات	التحصيل المستهدف (دج)	التحصيل المحقق (دج)	نسبة التحقيق	نسبة الزيادة
2018	345 222 330,00	345 222 330,00	100%	-
2019	390 232 440,00	390 232 440,00	100%	13.04%
2020	460 222 420,00	460 222 420,00	100%	17.93%
2021	490 332 420,00	490 332 420,00	100%	6.54%

المصدر: المؤسسة المستقبلية

ويمكن تمثيل معطيات الجدول أعلاه بالشكل التالي:

الشكل رقم (13): تطور التحصيل في قباضة مركز الضرائب الروبية للسنوات 2018-2021



المصدر: من إعداد الطالبين استنادا لمعطيات الجدول أعلاه.

من معلومات الجدول والشكل البياني، يمكن ملاحظة الزيادة في التحصيل بمركز الضرائب لروبية من سنة إلى أخرى بمتوسط معدل زيادة 12.50% ، وهي نتيجة فاقت الأهداف المسطرة للزيادة والمحددة بـ 10%، حيث نلاحظ أيضا بلوغ الأهداف المسطرة للمركز بنسبة 100% للتحصيلات، وهذا راجع لعدة أسباب منها إجراءات التحصيل الصارمة للمركز والوسائل الممنوحة، ويمكن توضيح إجراءات التحصيل المتخذة فيما يلي:

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب لروبية كنموذج-

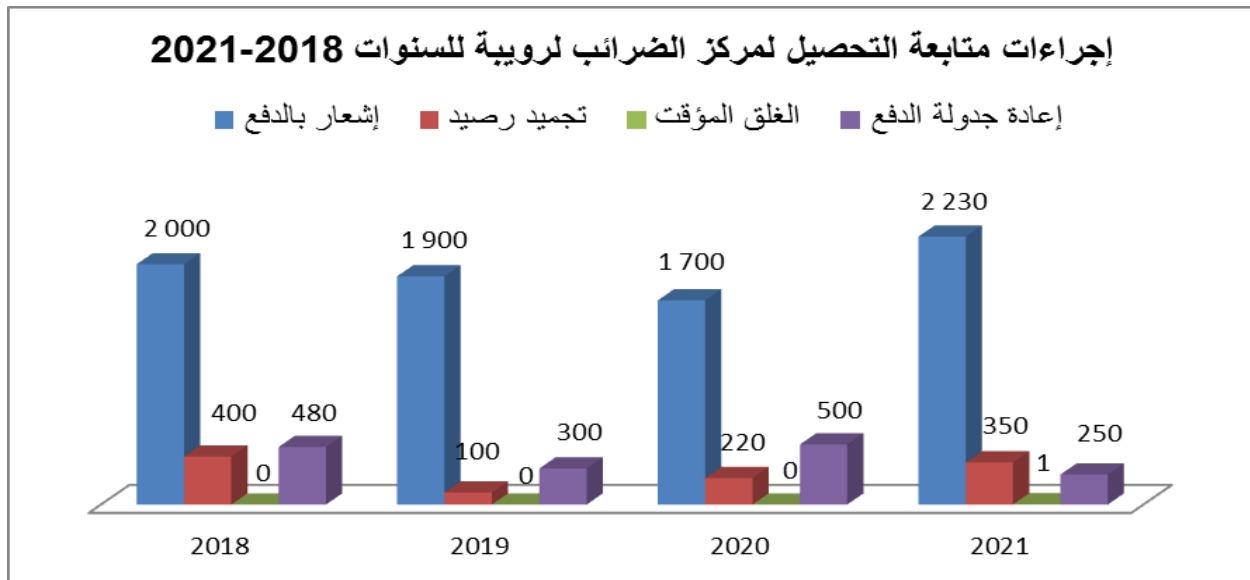
الجدول رقم (18) : تطور إجراءات متابعة التحصيل لمركز الضرائب لروبية لسنوات 2018-2021

التعيين/السنة	2018	2019	2020	2021
إشعار بالدفع	2 000	1 900	1 700	2 230
تجميد رصيد	400	100	220	350
الغلق المؤقت	0	0	0	01
إعادة جدولة الدفع	480	300	500	250
المجموع	2 880	2 300	2 420	2 831

المصدر: المؤسسة المستقبلية

كما يمكننا تمثيل معطيات الجدول أعلاه بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (14) : إجراءات متابعة التحصيل لمركز الضرائب لروبية للسنوات 2018-2021



المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا لمعطيات الجدول أعلاه.

من بيانات الجدول والشكل البياني، يمكن الملاحظة أن مركز الضرائب لروبية يعتمد على عدة طرق للتحصيل حسب الوضع الذي يتطلبه وهذا من أجل المساعدة على رفع إيرادات المركز وتحقيق الأهداف المسطرة، كما نلاحظ إستقرار في نشاط التحصيل طوال فترة الدراسة بمعدل 2 086 إجراء سنويا. كما أن مركز الضرائب لروبية يتيح وسيلتين للدفع، وهما الدفع نقدا والدفع بشيك مع غياب الدفع الإلكتروني، وهي نقطة تحسب على إدارة المركز في ظل عصرية الإدارة الجبائية وإطلاق بوابة جبايتك. وفيما يلي نورد إحصائيات التحصيل حسب طريقة الدفع :

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرنة-مركز الضرائب روية كنموذج-

الجدول رقم (19) : نشاط التحصيل بمركز الضرائب روية حسب وسيلة الدفع للفترة 2018-2021

(المبالغ بـ دج)

السنة	الدفع نقدا	الدفع بشيك	الدفع الإلكتروني
2018	غير متوفر	345 222 330.00	غير متاح
2019	غير متوفر	390 232 440.00	غير متاح
2020	غير متوفر	460 222 420.00	غير متاح
2021	180 110 000.00	310 222 420.00	غير متاح

المصدر : المؤسسة المستقبلية

من معطيات الجدول يمكن الملاحظة أن نسبة 63.27% من المبالغ المحصلة لسنة 2021 كانت بشيك مقابل 36.73% نقدا والتي تعتبر نسبة مرتفعة في ظل عصرنة الإدارة الجبائية والتحول للمعاملات الإلكترونية، الأمر الذي تسعى إدارة المركز إلى تداركه برفع نسبة التحصيل بواسطة الشيك وإتاحة الدفع الإلكتروني مع توفير الوسائل والظروف اللازمة لذلك، مع توعية المكلفين بالضريبة لضرورة الاتجاه لوسائل الدفع الغير التقليدية.

المبحث الثالث: إستبيان لدراسة واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرنة

بعد الدراسة النظرية التي تطرقنا من خلالها لمختلف التعاريف والتطورات التاريخية للإدارة الجبائية الجزائرية، والتي أتبعناها في هذا الفصل الثاني بدراسة لمركز الضرائب لروية، إرتأينا تعزيز دراستنا وبحثنا هذا بإستبيان لدراسة واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرنة، عبر التركيز على ثلاث محاور التي تمثل هيكل عصرنة الإدارة الجبائية بالجزائر وهي:

- الهياكل والوسائل المستدثة في إطار العصرنة،
 - رقمنة الإدارة الضريبية،
 - مدى رضا المكلفين بالضريبة عن عصرنة الإدارة الضريبية.
- وفي هذا المبحث قمنا بتقديم و عرض ما توصلنا له بهذا الإستبيان من خلال ثلاث مطالب.

المطلب الأول: تقديم الإستبيان

يعتبر الإستبيان الأداة الأكثر إستخداما في البحوث الإجتماعية والإنسانية، لجمع البيانات الإحصائية وتحليلها للخروج بنتائج عن الدراسة المستهدفة، وللقيام بذلك قمنا بإعداد إستبيان بهدف دراسة واقع الإدارة الجبائية في ظل العصرنة، وهذا العمل مر بعدة مراحل وجب مراعات بعض الإعتبارات المهمة في صياغة وإدارة الإستبيان خلالها، قبل الوصول إلى مرحلة المعالجة وتحليل بيانات الدراسة، وهذا لأجل الوصول إلى نتائج دقيقة ومفيدة، وذلك على النحو التالي:

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

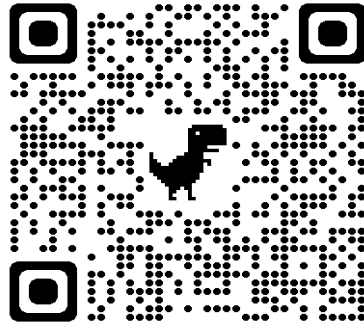
- تحديد الهدف من الإستبيان: الهدف كان معرفة إستجابة عينة الدراسة حول واقع الإدارة الجبائية في ظل العصرية،
- تحديد مجتمع الدراسة المستهدف: من خلال هذا الإستبيان إستهدفنا الفئات الأكثر تعاملًا مع الإدارة الجبائية، وهم مسيري الشركات، موظفي الإدارة الجبائية، موظفي المحاسبة، ومهنيي المحاسبة المعتمدين (محاسب معتمد، محافظ حسابات، وخبراء المحاسبة)،
- تحديد طريقة جمع البيانات اللازمة: فمنّا بإختيار الطريقة الإلكترونية وهذا لدقتها وسرعة طرح و توزيع الإستبيانات، وجمع البيانات الخاصة بعينات الدراسة، وأيضا لتماشيا مع موضوع العصرية، وهذا بإستخدام برنامج google Form المتاح عبر منصة google،
- تصميم الإستبيان وإدارته: هي مرحلة مهمة لما لها من تأثير مباشر على فاعلية المشاركة في الإستبيان والنتائج المتوصل لها، لذا فقد قمنا في هذه المرحلة بـ:
 - صياغة تمهيد لطلب التعاون من المشاركين، وهذا في شكل مقدمة تسبق الأسئلة،
 - تحديد محاور الإستبيان الثلاثة و التي تمثل متغيرين مستقلين ومتغير تابع،
 - تحديد الأسئلة وصياغتها، شكلها وترتيبها، بالنسبة لكل محور،
 - صياغة أسئلة خاصة بالخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة (الجنس، المهنة، الخبرة المهنية)،
 - إختيار طريقة الإجابة، والتي حددناها وفق طيقة ليكارت الخماسية (أتفق تماما، أتفق، محايد، لا أتفق، لا أتفق تماما)،
- طلب رأي أساتذة المعاينة: بعد صياغة الاستبيان شكلا و مضمونا، قمنا بطلب معاينة وإبداء رأي من قبل كل من:
 - الأستاذ: بن حميدة هشام- أستاذ معاين؛
 - الأستاذ: يوسف نور الدين- أستاذ معاين؛
 - الأستاذة: نوي نجاة- الأستاذة المشرفة على المذكرة؛
 - الأستاذة: خير فضيلة- أستاذة معاينة.
- إختبار الإستبيان: بعد إجراء التعديلات والتصحيحات المحددة من قبل لجنة الأساتذة المعاينة للإستبيان، قمنا بتحضيره وفق برنامج google Form، وإختبار مدى فعاليته وقابليته للإستخدام،
- طرح الإستبيان: بعد جاهزية الإستبيان بالنسخة النظرية و الإلكترونية، قمنا بطرح الإستبيان بالفترة الممتدة من 01 جوان 2022 إلى 10 جوان 2022، وهذا بالإعتماد على البريد الإلكتروني الخاص بمجتمع الدراسة، مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بهم، عن طريق إستخدام طريقة الولوج إلى منصة المشاركة في الإستبيان بواسطة:

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

- رابط الإستبيان:

https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSefUWPZfu3OTDRMK1sx_4IsQXII-8RCQoFmghzsiSIQIS9uHQ/viewform?usp=sf_link

- مسح Le code QR



- يمكن توضيح شكل الإستبيان بعد معاينة الأساتذة مثلما هو موضح في الملحق رقم 03،
- بعد كل هذه المراحل، تأتي مرحلة معالجة وتحليل البيانات الخاصة بالإستبيان، والتي سنتطرق لها في المطلبين المواليين.

المطلب الثاني: التحليل الكمي لبيانات الإستبيان

بعد إعداد الإستبيان و تطبيقه بواسطة تطبيق google Forms، كما سبق الذكر بالمطلب الأول لهذا الفصل، إنتقلنا للمرحلة الثانية وهي التحليل الكمي لبيانات الإستبيان والتي قمنا بها عبر عدة نقاط.

1. الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

من خلال البيانات المستقاة بعد إنتهاء الفترة المحددة للإستبيان والتي كانت عشرة أيام، إستخلصنا البيانات الخاصة بالخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، والتي كانت كما يلي:

- الجنس:

الجدول رقم (20): نسب المشاركة في الإستبيان حسب الجنس.

الجنس	مجموع المشاركات	نسبة المشاركة
ذكر	47	72.31%
أنثى	18	27.69%
المجموع	65	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات الإحصائية للإستبيان

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

- المهنة:

الجدول رقم (21): نسب المشاركة في الإستبيان حسب المهنة

المهنة	مجموع المشاركات	نسبة المشاركة
مسير شركة	15	23.08%
موظف لدى إدارة الضرائب	08	12.31%
موظف محاسبة	23	35.38%
محاسب معتمد	08	12.31%
محافظ حسابات	06	9.23%
خبير محاسبي	05	7.69%
المجموع	65	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات الإحصائية للإستبيان

- الخبرة المهنية :

الجدول رقم (22): نسب المشاركة في الإستبيان حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	مجموع المشاركات	نسبة المشاركة
أقل من 05 سنوات	10	15.38%
من 06 سنوات إلى 10 سنوات	27	41.54%
أكثر من 10 سنوات	28	43.08%
المجموع	65	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات الإحصائية للإستبيان

من خلال بيانات الجداول الخاصة بالخصائص الديموغرافية لعينة المشاركين فالإستبيان المقدرة بخمسة و ستون مشارك، منهم 72.31% ذكور و 27.69% إناث، مع خبرة مهنية للمشاركين أكثر من 10 سنوات بنسبة 43.08% مقابل 41.54% من 6 سنوات إلى 10 سنوات، الأمر الذي يعطي قيمة و مصداقية إضافية لإجابات المشاركين خصوصا مع العلم أن 29.23% من مهنيي المحاسبة المعتمدين و 35.38% موظفي محاسبة بمجموع 64.61% من إجمالي المشاركين، مع 12.31% موظفي إدارة الضرائب.

2. حساب المتوسط الحسابي الخاص بمقياس ليكارت الخماسي:

كما سبق الذكر إعتدنا في تصميم الإستبيان على مقياس ليكارت الخماسي، بما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (أتفق تماما، أتفق، محايد، لا أتفق، لا أتفق تماما)،

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-



مقياس ترتيبي والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن الأوزان Weight هي :

الإستجابات	أُتفق تماما	أُتفق	محايد	لا أُتفق	لا أُتفق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

و منه حددنا المتوسط الحسابي الخاص بمقياس لكارث الخماسي عن طريق:

- إحتساب المدى: وهو أكبر رقم درجة لمقياس ليكارث الخماسي ناقص أصغر رقم، وتحصلنا على $4 = 5 - 1$.

- تحديد المدى: والذي يعبر عن عدد المسافات أي

من 1 إلى 2 : مسافة 1

من 2 إلى 3 : مسافة 2

من 3 إلى 4 : مسافة 3

من 4 إلى 5 : مسافة 4

ومنه تحصلنا على أربعة مسافات

- إحتساب طول الفئة: من خلال تقسيم المدى على عدد الفئات وتحصلنا على $0.8 = 4/5$ وهو متوسط طول الفئة.

ومنه تحصلنا على الجدول التالي الذي يوضح لنا قيم المتوسطات الحسابية لمقياس ليكارث الخماسي:

الجدول رقم (23) : قيم المتوسطات الحسابية الخاصة بالإستجابات حسب مقياس ليكارث الخماسي

المتوسطات	الإستجابات
من 1 إلى 1.8	لا أُتفق تماما
من 1.8 إلى 2.6	لا أُتفق
من 2.6 إلى 3.4	محايد
من 3.4 إلى 4.2	أُتفق
من 4.2 إلى 5	أُتفق تماما

المصدر: من إعداد الطلبة

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

3. تفريغ البيانات الإحصائية:

من خلال تطبيق google Forms قمنا بإسترجاع البيانات الخاصة بالإستبيان، وقمنا بتفريغها في الجدول الخاص بكل محور أو متغير على حدى:

- المحور الأول الخاص بالمتغير المستقل الأول: الهياكل و الوسائل المستحدثة في إطار العصرية،
- المحور الثاني الخاص بالمتغير المستقل الثاني: رقمنة الإدارة الضريبية،
- المحور الثالث الخاص بالمتغير التابع: مدى رضا المكلفين بالضريبة عن عصرية الإدارة الضريبية.

4. حساب مختلف المعايير الإحصائية:

من أجل تحليل هادف للبيانات وإستخلاص النتائج وجب علينا حساب:

أ. المتوسط الحسابي: في علم الإحصاء هو من بين مقاييس النزعة المركزية والذي يقيس لنا المتوسط العام لإتجاه أفراد العينة أو ما يعرف بالرأي العام المتفق عليه لأفراد العينة، مع العلم أن قانون المتوسط الحسابي هو:

المتوسط الحسابي = مجموع (التكرار x الدرجة) ÷ حجم العينة

و منه تحصلنا على النتائج المبينة في الجداول رقم 24-26.

ب. الإنحراف المعياري: يعتبر في علم الإحصاء من مقاييس التشتت والهدف منه هنا هو معرفة مدى تشتت آراء عينة الدراسة حول كل سؤال، وهل يوجد إتفاق أم لا حول إستجابات العينة، وقانونه كما يلي:

$$\text{قانون حساب الإنحراف المعياري} = \frac{\sqrt{\text{مجموع}(\text{مربع الدرجة} \times \text{التكرار}) - \text{مربع المتوسط} \times \text{حجم العينة}}}{\sqrt{\text{حجم العينة} - 1}}$$

و منه تحصلنا على النتائج المبينة في الجداول رقم 24-26.

ت. نسبة الإتفاق: هي نسبة لقياس مدى إتفاق العينة حول الإستجابة لكل سؤال، وتم حسابها وفق القانون التالي:

نسبة الإتفاق = (المتوسط الحسابي ÷ أكبر عينة) × 100

و منه تحصلنا على النتائج المبينة في الجداول رقم 24-26.

ث. إتجاه العينة: بعد حساب المتوسط الحسابي الخاص بكل سؤال، قمنا بإستخلاص إتجاه رأي العينة من خلال قيمة الفئة، وهذا ما أتاح لنا معرفة إتجاه الدراسة لكل سؤال كما هو موضح في الجداول رقم 24-26.

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

ج. بعد حساب مختلف القيم الإحصائية، تحصلنا على النتائج المبينة في الجداول التالية، والتي تم تقسيمها حسب المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، والمبينة في ثلاثة محاور مستقلة، كل محور يتضمن الأسئلة الخاصة به والتي تتضمن إحصائيات الإستجابة لها.

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

الجدول رقم (24): القيم الإحصائية للمتغير المستقل " الهياكل و الوسائل المستحدثة في إطار العصرية"

المحور 01: الهياكل و الوسائل المستحدثة في إطار العصرية										
الدرجة	5	4	3	2	1	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	إتجاه العينة
الفئة	5-4.2	4.2-3.4	3.4-2.6	2.6-1.8	1.8-1	لا أتفق تماما	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق تماما
رقم السؤال	السؤال									
1	13	29	3	14	6	65	3.4	1.29	68.92	أتفق
2	5	36	8	11	5	65	3.4	1.10	67.69	أتفق
3	3	23	11	22	6	65	2.9	1.12	58.46	محايد
4	4	15	11	25	10	65	2.7	1.18	53.23	محايد
5	0	17	12	29	7	65	2.6	1.00	52.00	محايد
6	7	31	7	16	4	65	3.3	1.15	66.46	محايد

3.06	المتوسط الحسابي للمتغير المستقل الأول "الهياكل والوسائل المستحدثة في إطار العصرية"
------	--

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات الإحصائية للإستبيان

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

الجدول رقم (25): القيم الإحصائية للمتغير المستقل "رقمنة الإدارة الضريبية"

رقمنة الإدارة الضريبية										المحور 02:	
الدرجة											
الفئة											
رقم السؤال	السؤال	أتفق تماما	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماما	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	إتجاه العينة
1	سهل التصريح والدفع الإلكتروني لعملية التصريح و التحصيل الضريبي بإختصارها الوقت و الجهد	21	32	6	4	2	65	4.0	0.98	80.31	أتفق
2	ساهمت المعاملات الإلكترونية المتاحة عبر بوابات الإدارة الضريبية في تحقيق الشفافية ومحاربة الرشوة	7	20	7	24	7	65	2.9	1.25	58.77	محايد
3	سهلت المعاملات الرقمية الوصول إلى المعلومات الضريبية والنفاذ المعلوماتي	17	31	8	4	5	65	3.8	1.14	75.69	أتفق
4	ساعدت رقمنة الإدارة الضريبية بشكل ملحوظ في تحديد الوعاء الضريبي دون أخطاء وبشفافية	4	23	19	12	7	65	3.1	1.11	61.54	محايد
5	ساهمت المعاملات الإلكترونية في تقريب الإدارة الضريبية أكثر من المكلفين	10	30	8	11	6	65	3.4	1.21	68.31	أتفق

المتوسط الحسابي للمتغير المستقل الثاني "رقمنة الإدارة الضريبية"	3.45
---	------

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات الإحصائية للإستبيان

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

الجدول رقم (26): القيم الإحصائية للمتغير التابع "مدى رضا المكلفين بالضريبة عن عصرية الإدارة الضريبية"

المدى رضا المكلفين بالضريبة عن عصرية الإدارة الضريبية											المحور 03:
الدرجة											
الفئة											
رقم السؤال	السؤال	أُتفق تماما	أُتفق	محايد	لا أُتفق	لا أُتفق تماما	مجموع الإجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	إتجاه العينة
1	ساعدت الهياكل الجديدة للإدارة الضريبية بشكل ملحوظ في تعزيز رضا المكلفين عن الخدمات المقدمة (وسائل الإستقبال ، وسائل التواصل ، نشر المعلومات و المستندات على مستوى هاته الهياكل)	3	31	19	6	6	65	3.29	1.027	65.85	محايد
2	ساهمت الأساليب المستخدمة حاليا من قبل الإدارة الضريبية في تحسين رضا المكلفين عنها (طريقة الإستقبال ، البوابات الإلكترونية ، التصريح و التحصيل الإلكتروني)	4	31	18	7	5	65	3.34	1.020	66.77	محايد
3	ساهم التكوين و التأهيل الجيد لأعوان وموظفي الإدارة الضريبية من مستوى الرضا لدى المكلفين بالضريبة عن أدائها الإداري	1	27	13	20	4	65	3.02	1.023	60.31	محايد
4	ساهم التوجه المتبع للتخفيف من الإجراءات الإدارية من تعزيز رضا المكلفين بالضريبة عن سرعة الإجراءات الإدارية	5	31	11	13	5	65	3.28	1.111	65.54	محايد
5	ساهمت عصرية الادارة الضريبية في تعزيز رضا المكلفين من خلال رفع الغموض وتحقيق الشفافية في مختلف المعاملات	2	25	13	19	7	66	2.94	1.175	58.79	محايد

3.17	المتوسط الحسابي للمتغير التابع "مدى رضا المكلفين بالضريبة عن عصرية الإدارة الضريبية"
------	--

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات الإحصائية للإستبيان

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

المطلب الثالث: التحليل الكيفي لبيانات الإستبيان

بعد جمع البيانات، تفرغها، وحساب مختلف المقاييس الإحصائية، قمنا بدراسة وتحليل هذه النتائج حسب كل متغير مستقل وتابع لإستخلاص مايلي:

1. التحليل الكمي للمتغير المستقل " الهياكل و الوسائل المستحدثة في إطار العصرية":

يحتوي هذا المتغير المستقل على ستة أسئلة مع خمسة خيارات إستجابة لكل سؤال، لكل خيار نتائجه كما هو موضح في الجدول رقم (24)، ويمكن تحليل هذه النتائج كما يلي:

أ. السؤال الأول: تعطي نتائج الإستجابة حول السؤال الأول 29 مشاركة "أتفق" أي 44.61% من المشاركين يوافقون على معلومات السؤال الأول، ونتائج المقاييس الإحصائية دعمت هذه النتيجة بمتوسط حسابي 3.4 والذي يعطي لنا تصنيف إتجاه الرأي العام لأفراد العينة حسب الفئة إستجابة "أتفق" بنسبة إتفاق 68.92% من المشاركين حول هذا الرأي، وهذا ما هو موضح في نتيجة الإنحراف المعياري التي تدل على إتفاق وعدم تشتت رأي العينة و الذي هو "أتفق على أنه ساهمة عصرية الإدارة الضريبية في تحسين نوعية الإستقبال لدى مصالحها".

ب. السؤال الثاني: من بيانات الإستجابة حول هذا السؤال، نستخلص 36 إستجابة "أتفق"، أي بنسبة 58.38% من المشاركين في الإستبيان يتفقون بما جاء في السؤال الثاني، كما أن نتائج المقاييس الإحصائية دعمت أيضا هذه النتيجة بمتوسط حسابي 3.4 المصنف حسب الفئة "أتفق" مع نسبة إتفاق للرأي العام للعينة 67.69% وهذا مايبينه الإنحراف المعياري بنتيجة 1.1 أي عدم تشتت رأي العينة والذي كان "أتفق على مساهمة بعث برنامج تحديث و عصرية الإدارة الجبائية في تحسين نوعية الخدمة المقدمة".

ت. السؤال الثالث: تشير بيانات الإستجابة إلى 23 إستجابة "أتفق"، أي بنسبة 35.38% من المشاركين، لكن نتائج المقاييس الإحصائية أعطت نتيجة أخرى، فالمتوسط الحسابي 2.9 يصنف حسب الفئة رأي محايد بنسبة 58.46% إتفاق حول هذا الرأي و تركز 1.12 لهذه النتيجة ما يعطي لنا إتجاه العام العينة للرأي "المحايد على مساهمة تحديث الإدارة الضريبية في إزالة الغموض عن معظم التشريعات الضريبية".

ث. السؤال الرابع: إستجابة 25 مشارك كانت "لا أتفق" مع هذا الطرح أي بنسبة 38.46% من المشاركين، لكن إتجاه رأي العينة حسب المقاييس الإحصائية كان مغاير، فلدينا متوسط حسابي يساوي 2.7 المصنف في فئة رأي محايد بنسبة إتفاق عام لهذا الرأي 53.23% ونتيجة تركيز 1.18، ما يتيح لنا القول أن الإتجاه العام لرأي العينة كان "محايد حول مساهمة التأهيل والتكوين المستمر لأعوان وموظفي الإدارة الضريبية في التقليل من البروقراطية الإدارية".

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

ج. السؤال الخامس: أكبر عدد إستجابات لهذا السؤال كانت 29 إستجابة برأي "لا أتفق" مع الطرح الذي جاء به هذا السؤال، إلا أن دراسة نتائج المقاييس الإحصائية يعطي لنا رأي آخر للعينة، حيث أن المتوسط الحسابي يساوي 2.6 الذي يصنف إتجاه الرأي العام للعينة لمحايد بنسبة 52% مع نتيجة تركيز الرأي 1 والتي تدل على عدم تشتت رأي العينة، مما يمكننا من القول أن الرأي العام للعينة كان يتجه لرأي "محايد حول مساهمة تأهيل أعوان و موظفي الإدارة الضريبية في التخفيف بشكل كبير في حجم المنازعات الضريبية".

ح. السؤال السادس: لدينا 31 إستجابة مشاركين تتفق مع الطرح الذي جاء به هذا السؤال، أي بنسبة 47.69% من المشاركين في الإستبيان، لكن نتائج المقاييس الإحصائية أعطت لنا رأي مغاير للإتجاه العام للعينة بمتوسط حسابي 3.3 صنف الإتجاه العام لرأي العينة على أنه محايد بنسبة 66.46% ونتيجة تركيز للرأي 1.15، مما يمكننا القول أن الإتجاه العام لرأي العينة المشاركة في الإستبيان كان "محايد حول فكرة أنه ساعد التنظيم الهيكلي الجديد المعتمد من قبل إدارة الضرائب على تخفيف الضغط والأعباء الإدارية على المكلفين والإدارة الضريبية (خاصة:مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب)".

خ. من النتائج العامة لإستجابة المشاركين في الإستبيان الخاص بالمتغير المستقل الأول، واستنادا على المتوسط الحسابي العام له الذي يساوي 3.06، يمكننا القول أن الإتجاه العام لرأي العينة كان رأي محايد حول واقع الهياكل و الوسائل المستحدثة في إطار العصرية، أي أن المشاركين في هذا الإستبيان غير مقتنعين بشكل واضح بفكرة التغيرات والنتائج الملموسة من عصرية الهياكل والوسائل المتاحة للإدارة الجائبة.

2. التحليل الكمي للمتغير المستقل الثاني "رقمنة الإدارة الضريبي"

يحتوي هذا المتغير المستقل الثاني على خمسة أسئلة مع خمسة خيارات استجابة، لكل خيار نتائجه الخاصة، كما هو موضح بالجدول رقم 25، ويمكننا تحليل هذه النتائج كما يلي:

أ. السؤال الأول: لدينا 32 إستجابة "أتفق" أي نسبة 49.23% من المشاركين مع الطرح الذي جاء به هذا السؤال الأول، وهذا ما دعمته نتائج المقاييس الإحصائية بمتوسط حسابي يساوي 4 ونسبة إتفاق للرأي العام للعينة 80.31%، مع نتيجة تشتت رأي ضئيلة 0.98، أي إتفاق عام لرأي العينة المشاركة في الإستبيان حول فكرة "تسهيل التصريح و الدفع الإلكتروني لعملية التصريح والتحويل الضريبي بإختصارها الوقت والجهد".

ب. السؤال الثاني: 24 إستجابة مشاركين لا تتفق مع الطرح الذي جاء به هذا السؤال، أي بنسبة 36.92% من المشاركين في الإستبيان، لكن نتائج المقاييس الإحصائية أشارت إلى رأي مغاير،

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية

كنموذج-

فالمتوسط الحسابي الذي يساوي 2.9 صنف الإتجاه العام لرأي العينة على أنه محايد بنسبة 58.77% مع نتيجة تركيز 1.25، مما يمكننا من القول أن الإتجاه العام لرأي العينة كان "محايد حول فكرة مساهمت المعاملات الإلكترونية المتاحة عبر بوابات الإدارة الضريبية في تحقيق الشفافية ومحاربة الرشوة".

ت. السؤال الثالث: أكبر عدد إستجابات كانت 31 لخيار "أتفق" مع الطرح الذي جاء به هذا السؤال، أي بنسبة 47.69% من المشاركات، النتيجة التي تعتمها نتائج المقاييس الإحصائية، من خلال نتيجة المتوسط الحسابي التي كانت 3.8 و التي صنفة الرأي العام للعينة في فئة أتفق بنسبة 75.69% مع نتيجة تركيز للرأي 1.14، مما يتيح لنا القول أن الإتجاه العام لرأي العينة المشاركة في الإستبيان كان "أتفق على أن المعاملات الرقمية سهلت الوصول إلى المعلومات الضريبية والنفاد المعلوماتي".

ث. السؤال الرابع: لدينا 23 إستجابة لخيار "أتفق" وهي أكبر عدد إستجابات بنسبة 35.38%، ولكن تبقى ضعيفة ولا تعبر عن رأي العينة بشكل عام، أما نتائج المقاييس الإحصائية فقد عبرة عن رأي آخر للإتجاه العام لرأي العينة، فالمتوسط الحسابي بنتيجة 3.1 أشار لرأي محايد بنسبة 61.54% وتركيز 1.11 لهذا الرأي، ومنه نقول أن الرأي العام لأفراد العينة كان "محايد حول فكرة أنه ساعدة رقمنة الإدارة الضريبية بشكل ملحوظ في تحديد الوعاء الضريبي دزن أخطاء وشفافية".

ج. السؤال الخامس: لدينا 30 إستجابة "أتفق" أي نسبة 46.15% من المشاركات تتفق مع الطرح الذي جاء به هذا السؤال، الأمر الذي أيدته نتائج المقاييس الإحصائية، فالمتوسط الحسابي بنتيجة 3.4 بنسبة إتياف 68.31% ونتيجة تركيز 1.21 صنف إستجابات المشاركين ضمن خانة "أتفق"، ومنه يمكن القول أن الإتجاه العام لرأي العينة كان "متفق مع فكرة أنه ساهمت المعاملات الإلكترونية في تقريب الإدارة الضريبية أكثر من المكلفين".

ح. من النتائج السابقة الذكر حول المتغير المستقل الثاني "رقمنة الإدارة الضريبية"، والمتوسط الحسابي العام للمتغير الذي يساوي 3.45، يمكن القول أن الإتجاه العام لرأي المشاركين في الإستبيان كان موافق على تحقيق أهداف رقمنة الإدارة الضريبية واقعا.

3. التحليل الكمي للمتغير التابع "مدى رضا المكلفين بالضريبة عن عصرية الإدارة الضريبية"

يحتوي هذا المتغير التابع على 5 أسئلة مع 5 خيارات إستجابة، لكل خيار نتائجه الخاصة كما هو موضح بالجدول رقم 26، ويمكن تحليل هذه النتائج كما يلي:

أ. السؤال الأول: لدينا 31 إستجابة "أتفق"، أي نسبة 47.70% من الإستجابات مع الطرح الذي جاء به هذا السؤال، إلا أن نتائج المقاييس الإحصائية أشارت إلى رأي محايد، فالمتوسط الحسابي الذي يساوي 3.29 صنف إتجاه الرأي العام للعينة على أنه محايد بنسبة 65.85% مع نتيجة تركيز للرأي

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

- العام 1.07، مما يمكننا من القول أن الإتجاه العام لرأي العينة كان "محايد إتجاه فكرة أنه ساعدت الهياكل الجديدة للإدارة الضريبية بشكل ملحوظ في تعزيز رضا المكلفين عن الخدمات المقدمة (وسائل الإستقبال ، وسائل التواصل ، نشر المعلومات و المستندات على مستوى هاته الهياكل)".
- ب. السؤال الثاني: أعطت نتائج الإستجابة لهذا السؤال 31 إستجابة بنسبة 47.70% من الإستجابات تتفق مع الطرح الذي جاء به هذا السؤال، إلا أن نتائج المقاييس الإحصائية أشارت إلى رأي آخر، فالمتوسط الحسابي الذي يساوي 3.34 يصنف الإستجابات العامة للمشاركين ضمن رأي محايد بنسبة 66.77% وتركيز 1.02 لهذا الرأي، مما يمكننا من القول أن الرأي العام للعينة كان "محايد لفكرة مساهمت الأساليب المستخدمة حاليا من قبل الإدارة الضريبية في تحسين رضا المكلفين عنها (طريقة الإستقبال ، البوابات الإلكترونية ، التصريح و التحصيل الإلكتروني)".
- ت. السؤال الثالث: تشير نتائج الإستجابة أن 27 إستجابة أي 41.53% من إجمالي الإستجابات تتفق مع الطرح الذي جاء به هذا السؤال، غير أن نتائج المقاييس الإحصائية أعطت رأي مغاير، فالمتوسط الحسابي للعينة الذي يساوي 3.02 صنف الإستجابات العامة للمشاركين في الإستبيان ضمن رأي محايد بنسبة 60.31% وتركيز 1.02 لا الرأي، مما يمكننا من القول أن الرأي العام للعينة كان "محايد لفكرة مساهمة التكوين و التأهيل الجيد لأعوان وموظفي الإدارة الضريبية من مستوى الرضا لدى المكلفين بالضريبة عن أدائها الإداري".
- ث. السؤال الرابع: لدينا 31 إستجابة تتفق مع الطرح الذي جاء به هذا السؤال الرابع بنسبة 47.70% من إجمالي الإستجابات، لكن هذا الرأي لم تثبته نتائج المقاييس الإحصائية، فالمتوسط الحسابي الذي يساوي 3.28 يصنف الإستجابات العامة للمشاركين ضمن رأي محايد بنسبة 65.54% وتركيز 1.11 لهذا الرأي، الأمر الذي يمكننا من القول أن الإتجاه العام لرأي العينة كان "محايد لفكرة مساهمت التوجه المتبع للتخفيف من الإجراءات الإدارية من تعزيز رضا المكلفين بالضريبة عن سرعة الإجراءات الإدارية".
- ج. السؤال الخامس: لدينا 25 إستجابة تتفق مع الطرح الذي جاء به هذا السؤال أي بنسبة 38.46% من إجمالي الإستجابات، إلا إنه لا يمكن الأخذ به مباشرة و تعميمه على العينة، فالنتائج التي جاءت بها المقاييس الإحصائية أشارت إلى رأي محايد من خلال متوسط حسابي يساوي 2.94 ، والذي يصنف إستجابة الرأي العام للعينة في خانة محايد بنسبة 58.79%، ونتيجة تركيز لهذا الرأي 1.175، مما يمكننا من القول أن الإتجاه العام لرأي العينة كان "محايد لفكرة أنه ساهمت عصرية الادارة الضريبية في تعزيز رضا المكلفين من خلال رفع الغموض وتحقيق الشفافية في مختلف المعاملات".

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

ح. من النتائج السابقة الذكر حول المتغير التابع "مدى رضا المكلفين بالضريبة عن عصرية الإدارة الضريبية" والمتوسط الحسابي العام لهذا المتغير الذي يساوي 3.17، يمكن القول أن الإتجاه العام لرأي العينة المشاركة بهذا الإستبيان كان محايد حول مدى رضاهم عن النتائج المحققة من عصرية الإدارة الجبائية.

4. تحليل عام لنتائج الإستبيان:

من خلال التحليل الكيفي و الكمي لبيانات الإستبيان لعينة 65 مشارك حول واقع عصرية الإدارة الجبائية، والذي إحتوى على متغيرين مستقلين ومتغير تابع واحد، يمكننا القول أن إستجابات المشاركين بشكل عام كانت تتفق حول الطرح الذي جاءت به الأسئلة، فبالنسبة للمتغير المستقل الأول كان الإتفاق حول 4 أسئلة من 6 ، وعدم الإتفاق في إثنان، أما المتغير المستقل الثاني كان الإتفاق حول 4 أسئلة من 5 وعدم الإتفاق في واحد، وبالنسبة للمتغير التابع كان الإتفاق في مجمل الأسئلة، لكن هذه الإستجابات المسجلة لا تعكس الإتجاه العام لرأي العينة المشاركة في الإستبيان، والتي تم تبيانها و إستخلاصها من خلال نتائج المقاييس الإحصائية التي كانت بشكل عام محايدة، أي تدل على عدم وجود رضا واضح وإتفاق حول النتائج المحققة من عصرية الإدارة الجبائية حاليا.

الفصل الثاني: واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية-مركز الضرائب روية كنموذج-

خلاصة :

إن إستراتيجيات عصرية الإدارة الجبائية بالجزائر والتي ترافقها جهود حثيثة للهيآت العمومية عامة ووزارة المالية والمديرية العامة للضرائب خصوصا، من أجل تحقيق أهدافها المسطرة لترقية خدمات هذه الإدارة والمحافظة على الإيرادات الجبائية وترقيتها، تبقى دائما غير كافية لبلوغ هذه الأهداف في أحسن الظروف وبأقل التكاليف، فمن خلال هذا الفصل الذي تطرقنا فيه لواقع ومدى تطبيق عصرية الإدارة الجبائية على أرض الواقع، لمسنا تأخر في ذلك سواء في إنجاز الهياكل أو رقمنة الإدارة الجبائية وترقية المواطنة الضريبية لدى المكلفين بها وتقريبهم من الإدارة الجبائية من خلال تحسين نوعية الخدمة المقدمة لهم، لكن تبقى الجهود مبذولة من أجل الإستمرار في قطع الأشواط نحو إدارة جبائية عصرية وأكثر رقمنة ومواكبة للتحديات المستجدة.

خاتمة

لقد تمحور موضوع دراستنا حول عصرنة الإدارة الجبائية بين التنظير والتطبيق، دراسة حالة مركز الضرائب لروبية مع تعزيز الدراسة التطبيقية بإستبيان حول واقع الإدارة الجبائية في ظل العصرنة. سيتم من خلال هذه الخاتمة تقديم ملخص عام لما جاء في الفصلين، مع إستعراض لنتائج اختبار الفرضيات، ثم النتائج المتوصل إليها، متبوعة بالإقتراحات المقدمة، وأخيرا آفاق البحث.

أولاً: ملخص البحث

للإجابة عل إشكالية بحثنا قمنا بتقسيمه لفصلين نظري وتطبيقي، تناولنا خلال الفصل الأول مدخل لدراسة عصرنة الإدارة الجبائية ، والذي تعرفنا من خلاله على عموميات حول عصرنة الإدارة الجبائية، وللإلمام بهذا العنصر قمنا بتعريف الإدارة، والجباية بشكل عام، ثم تناولنا بشكل خاص مقومات نجاح الإدارة الجبائية، وظائف ومهامها على المستوى المركزي، الجهوي، والمحلي، ثم إنتقلنا لدراسة عصرنة الإدارة الجبائية، مفهومها، متطلباتها وشروطها، فبعد الإلمام بمختلف التعريفات والمفاهيم العامة والخاصة بعصرنة الإدارة الجبائية، إنتقلنا لدراسة واقع الإدارة الجبائية عبر فترتين أساسيتين، حيث كانت الفترة الأولى قبل سنة 2003، والتي قسمت لمرحلتين، مرحلة قبل إصلاحات سنة 1991 ومرحلة مابعد 1991 إلى سنة 2003، حيث تطرقنا في كل مرحلة للدراسة والتعرف على التنظيم الإداري للمصالح الجبائية سواء على المستوى المركزي، الجهوي، والمحلي، بعدها إنتقلنا لدراسة دوافع وأهداف عصرنة الإدارة الجبائية، أما الفترة الثانية أي ما بعد سنة 2003، هاته السنة التي تعد نقطة إنطلاق فعلية لبرنامج عصرنة وتطوير الإدارة الجبائية، حيث تعرفنا من خلال عرض هاته الفترة على التنظيم الهيكلي للمستوى المحلي ، وخاصة مديرية كبريات المؤسسات، مركز الضرائب، والمركز الجوارى للضرائب، بالإضافة إلى التنظيم الهيكلي على المستوى الجهوي، خاصة المديرية الجهوية للضرائب، المصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات، المركز الجهوي للإعلام والوثائق، والمديرية الولائية للضرائب، بالإضافة للتنظيم الهيكلي لمختلف المصالح تعرفنا على مختلف إجراءات تبسيط عمل الإدارة الجبائية، كإدراج تكنولوجيا المعلومات والإتصال التي تعرفنا من خلال هاته النقطة على بوابة جبايتك، بوابة مساهمتك، الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، وخدمة التعريف الجبائي، وما تنتجه هاته البوابات والمواقع من خدمات ومعلومات، بالإضافة لخدمات قاعدة بيانات مرجع أسعار العقارات التي أطلقت حديثا، كما تعرفنا على مبدأ مرجعية نوعية الخدمة، أهدافه وإلتزاماته التي جاء بها برنامج عصرنة الإدارة الجبائية،

كل هاته المفاهيم حول الإدارة الجبائية، العصرنة، وتطور الإدارة الجبائية الجزائرية عبر مختلف الفترات والمراحل مكنتنا من الإلمام أكثر بموضوع بحثنا وإسقاط هذا الجانب النظري بالواقع من خلال الفصل الثاني الذي خصص لدراسة واقع الإدارة الجبائية في الجزائر من خلال دراسة حالة لمركز الضرائب الروبية، فقما بالتعرف على مختلف مصالح وهيكل المركز بالإضافة إلى المهام والوظائف المختلفة له، كما قمنا بالتعرف بشكل معمق على مدى مواكبة المركز لبرنامج العصرنة من خلال دراسة مؤشرات العصرنة (نوعية

الخدمة، مكافحة التهرب والغش الضريبيين، والتحصيل الضريبي بالمركز) للفترة الممتدة من 2018 إلى 2021، لنختم الجانب التطبيقي بإستبيان لدراسة واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرنة، هذا الإستبيان الذي ركزنا فيه على ثلاثة محاور والتي تمثل هيكل عصرنة الإدارة الجبائية بالجزائر وهياكلها والوسائل المستحدثة في إطار العصرنة، رقمنة الإدارة الضريبية، ومدى رضا المكلفين بالضريبة عن عصرنة الإدارة الضريبية، فتطبيق هذا الإستبيان وتحليل بياناته ونتائجه مكننا من التعرف أكثر على مبادئ الإستبيان، طريقة إعدادة ومراحله، بالإضافة إلى تطبيق العمل بالمقاييس الإحصائية وإستعمالها للإستبطات النتائج، والذي أتاح لنا أيضا معرفة مباشرة لرأي مختلف شرائح وفئات المكلفين بالضريبة ومهنيي المحاسبة حول واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرنة في الوقة الراهن.

ثانيا-نتائج إختبار الفرضيات:

قمنا في مقدمة البحث بوضع ثلاثة فرضيات للبحث، وبعد المعالجة والتحليل توصلنا إلى النتائج التالية:
الفرضية الأولى: يكتسي التنظيم الهيكلي الجديد للإدارة الجبائية في ظل عصرنتها، أهمية كبيرة في الرفع من فعالية الأداء الإداري لها، هي فرضية محققة وصحيحة، كون التنظيم الهيكلي القديم كان من بين معوقات نجاعة الإدارة الجبائية لما كان يتصف به من تشعب وتشتت في المهام والمصالح، على عكس ما جاء به التنظيم الهيكلي الجديد.

الفرضية الثانية: حققت الإدارة الجبائية نقلة نوعية بتبنيها الرقمنة وإعتمادها على الوسائل التكنولوجية الحديثة، في تحقيق أهداف عصرنتها، هي فرضية محققة وصحيحة، فمن خلال إطلاق حزمة من البوابات للإدارة الجبائية كبوابة جبايتك وبوابة مساهمتك، والإعتماد في تسيير مختلف المصالح الإدارية على التكنولوجيات الحديثة، ساهم بشكل فعال في تقريب الإدارة الجبائية من المكلفين بالضريبة وتعزيز المواطنة الضريبية، تعزيز الشفافية في المعاملات ومحارب الرشوة، بالإضافة إلى تحسين الخدمات المقدمة،

الفرضية الثالث: ساهم تطبيق مبادئ عصرنة الإدارة الجبائية في الواقع، من تعزيز رضا المكلفين عن الخدمات المقدمة، والمواطنة الضريبية لديهم ، تبقى هذه الفرضية غير محققة بشكل مطلق، فرغم الجهود المبذولة من قبل الإدارة الضريبية للرفع من رضا المكلفين وتعزيز المواطنة الضريبية لديهم، إلا أنه تبقى غير كافية وهذا ما لمسناه من خلال الإستبيان الذي قمنا به في إطار هذا البحث، والذي كانت نتائجه تبين حياد في الرأي العام للعينة المشاركة في الإستبيان حول فكرة رضا المكلفين بالضريبة عن واقع الإدارة الجبائية في ظل العصرنة،

ثالثا- نتائج البحث:

إن دراستنا لموضوع بحثنا هذا مكننا من إستخلاص النتائج التالية:

- إن الهياكل المستحدثة في إطار برنامج العصرية، ساهمت بشكل فعال في تحقيق أهداف العصرية، رغم التأخر في تطبيق برنامج إنشاء الهياكل الجديدة كمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب،
- التنظيم الهيكلي الجديد لمصالح الإدارة الجبائية إستحدث مصلحة الإستقبال، الأمر الذي حسنة بشكل ملحوظ علاقة الإدارة الضريبية بالمكلفين وقربهم منها،
- إعتقاد نهج رقمنة الإدارة الجبائية خفف من إجراءات التصريح والتحصيل سواء لدى الإدارة أو المكلفين بالضريبة، لكن يبقى هناك نقص ملحوظ في إستعمال تقنيات الرقمنة المتاحة كبوابة جبايتك ومساهماتك وتعميمها على كل المصالح، والتي تبقى غير مستغلة بالشكل الواجب في ظل برنامج العصرية،
- من بين المبادئ التي جاء بها برنامج عصرية الإدارة الجبائية، مبدأ نوعية الخدمة، الذي ساهم بشكل ملحوظ في تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، لكن النقص في وسائل الإتصال لدى الهياكل الجديدة كالهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني، بالإضافة إلى هياكل ووسائل الإستقبال، يعيق الإرتقاء بنوعية الخدمة المقدمة،
- عصرية الإدارة الجبائية سمحة بالتخفيف والتبسيط من الإجراءات الجبائية، رغم ذلك تبقى دائما معقدة ومتشعبة وغير مستقرة مع كثرة التعديلات التشريعية والتنظيمية،
- رغم الأشواط المقطوعة في برنامج العصرية إلا أنه يبقى نقص ملحوظ في التأطير والتكوين لأعوان وإطارات الإدارة الضريبية في ما يخص المبادئ والإجراءات التي جاء بها برنامج عصرية الإدارة الجبائية،
- إستعمال وسائل تكنولوجيات الإتصال عزز من توفير المعلومات الضريبية والنفاذ المعلوماتي المتاحة للمكلفين بالضريبة.

رابعاً- الإقتراحات:

- بناء على النتائج التي سبق ذكرها، يمكننا تقديم مجموعة من الإقتراحات التي نراها مناسبة لتعزيز تحقيق أهداف العصرية كما يلي:
- ضرورة التسريع في وتيرة إنجاز الهياكل الجديدة التي جاء بها برنامج العصرية، خاصة مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، والتي ستساهم بشكل إيجابي في تقريب الإدارة الجبائية من المكلفين بالضريبة مع المساهمة أيضا في تحقيق أهداف العصرية الأخرى، وخاصة تحسين نوعية الخدمة،
 - توسيع وتعميم إستعمال البوابات الإلكترونية المتاحة "جبايتك ومساهماتك"، من أجل التسريع والتخفيف من الإجراءات الجبائية والرفع من كفاءتها ونجاعتها،

- توفير وتعزيز وسائل الإتصال التكنولوجية بمصالح الإدارات الجبائية وخاصة مصلحة الإستقبال، لتعزيز الشفافية والنفاذ المعلوماتي مع المساهمة في تحسين نوعية الخدمة، وتقريب الإدارة الجبائية من المكلفين بالضريبة،
- مواصلة مساع التخفيف من الإجراءات الجبائية وتبسيطها، لتعزيز رضى المكلفين، الرفع من المواطنة الجبائية، وتوسيع الوعاء الضريبي،
- دعم وتعزيز برنامج التكوين والتأهيل لأعوان وموظفي الإدارة الجبائية في مختلف المجالات وخاصة مجال الإعلام الآلي، مع ضرورة تعزيز الوعي لديهم فيما يخص أهداف عصرنه الإدارة الجبائية،
- توسيع وتعميم إجراءات الدفع الإلكتروني لدى مصالح الإدارة الجبائية، للتخفيف من إجراءات التحصيل والتخفيف من تكاليفها لدى الإدارة الضريبية والمكلفين على حد سواء،
- تعزيز وتكثيف اللقاءات التوعوية والتحسيسية مع المكلفين بالضريبة ومهنيي المحاسبة من أجل تقريب الإدارة الجبائية منهم وتعزيز الوعي والمواطنة الضريبية،

خامسا- آفاق البحث:

إن دراسة موضوع عصرنه الإدارة الجبائية وما أتاحه لنا من معارف مرتبطة بالموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر، مكننا من إستخلاص وإستنباط عدة نتائج مرتبطة به، وإعطاء إقتراحات وتوصيات في سبيل تحقيق وتعزيز أهداف العصرنه، هذا الموضوع الذي يبدو لنا محصورا في عنوانه لكنه متشعب وواسع في محتواه لترابطه بمختلف المجالات خاصة المجال التشريعي، التنظيمي، والرقمي، هذا المجال الواسع الذي جعلنا نقتنع أنه للإلمام بجميع جوانبه بالدراسة وجب التطرق بالبحث لعدة نقاط تستحق المعالجة والتحليل في بحوث جديدة، كرقمنة الإدارة الجبائية والتحول للإدارة الإلكترونية، دور التكنولوجيات الحديثة في مواكبة تحديات العولمة، تكييف التشريعات والإجراءات الجبائية للمحافظة على موارد الخزينة في ظل رقمنة المعاملات التجارية، وغيرها من الدراسات المرتبطة بمختلف جوانب موضوع العصرنه التي يمكنها أن تثرى أكثر النتائج والتوصيات المتعلقة به.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. أغادير سالم العيدروس، مقدمة في الإدارة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
2. حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2019.
3. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
4. رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة، الجزائر، 2014.
5. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير، الأردن 2011.
6. منور اوسرير ومحمد حمو، محاضرات جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، لا توجد سنة النشر.
7. محيي محمد مسعد، الإصلاحات الضريبية بين الواقع والمأمول، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.
8. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

❖ المجلات و الدوريات:

1. أحسن زكي وسمير عماري، واقع وأفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020.
2. بوزيان فيصل ومحي الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021.
3. رمزي حموش وبوضياف سامية، معوقات الإدارة الالكترونية وأثرها على جودة الخدمات الجبائية، دراسة ميدانية في عينة من الإدارات الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2021.
4. سامية منزر وزرقة بلقواس، الإدارة العمومية في الجزائر وإستراتيجيات تطبيق الإدارة الالكترونية فيها، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد رقم 12(01)، 2020.

5. قويدر محمد الطيب، **عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01، 2021.
6. قدوري نورة وغازي نورية، **إستراتيجية عصرنة إدارة الضرائب لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد السادس، العدد 02، 2020.
7. محمد لعربية وفاروق سحنون، **دور العصرنة في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الإلتزام الضريبي لدى المكلف بالضريبة**، دراسات اقتصادية، المجلد 19، العدد 03، 2021.
8. مناد بولنوار إلياس زكرياء وآخرون، **الضريبة الالكترونية بين الفرض والإعفاء**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، 2022.
9. وداد بوقلع ومصباح حراق، **تعزيز الإصلاح الضريبي في الجزائر من خلال إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد 3، 2021.

❖ المذكرات والرسائل والأطروحات:

1. حراش براهيم، **عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير**، دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-2010، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

❖ محاضرات ومطبوعات:

1. أحمية فاتح، **محاضرات في جباية المؤسسة**، العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017.
2. رشيد بوهالي، **محاضرات في جباية المؤسسة**، علوم التسيير، السنة الثالثة، إدارة الأعمال، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر.

3. عبد القادر شلال، محاضرات في مادة جباية المؤسسة، قسم علوم التسيير، جامعة أكلي محمد اولحاج، البويرة، الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016.

4. فروم محمد الصالح، محاضرات في مادة جباية المؤسسة، إدارة مالية، السنة الثالثة علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018.

❖ القوانين والمراسيم

1. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية كبريات المؤسسات، نشرية العدد 65، الجزائر، 2013.

2. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 فيفري 2009، المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الصادرة بالجريدة الرسمية، العدد 20، بتاريخ 09 مارس 2009 م.

3. وزارة المالية، القرار الوزاري المؤرخ في 24 ديسمبر 2017، المحدد للحد الأدنى لرقم الأعمال للشركات التي تدرج ضمن إختصاص كبريات المؤسسات، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 77 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2017 م.

4. المرسوم التنفيذي رقم 2022-303 المؤرخ في 28 سبتمبر 2005-494 المؤرخ في ديسمبر 2005 م.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

❖ Articles :

1. Thierry Lambert, **le contribuable face l'administration fiscale**, université paris XIII, 1990.
2. Yanat Abdelmadjid , **un état actuel des relations administration fiscale contribuable**, les annales de l'université alger 1, N°29 ,Tame II, Alger.

❖ Forums -Conférences et publications:

1. Ministères Des Finances, DGI, Rapport assises nationales sur la réforme fiscale, Algérie, juillet 2020.
2. Ministères Des Finances, DGI, la lettre de la DGI N° 85, Algérie, 2017.

3. Ministère Des Finances, DGI, Flyer immatriculation, Algérie, 2021.
4. Ministère Des Finances, DGI, la référentiel qualité de service démarche et perspectives, Algérie, 2013.
5. Ministère Des Finances, Direction General Des impôts, rapport référentiel qualité de service, Algérie, 2018.

❖ **SITES INTERNETS :**

1. www.jibayatic.mfdgi.gov.dz.
2. www.dgi.gov.dz .
3. www.mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/.

الملاحق

(01) الملحق رقم
TABLEAU ANNEXE (I)

Directions régionales	Directions des impôts de wilayas	Désignation des centres des impôts (CDI) et sièges
Chlef	Chlef	Centre des impôts (CDI) de Chlef à Chlef
	Tiaret	Centre des impôts (CDI) de Tiaret à Tiaret
	Mostaganem	Centre des impôts (CDI) de Mostaganem à Mostaganem
	Tissemsilt	Centre des impôts (CDI) de Tissemsilt à Tissemsilt
	Aïn Defla	Centre des impôts (CDI) de Aïn Defla à Aïn Defla
	Relizane	Centre des impôts (CDI) de Relizane à Relizane
Béchar	Béchar	Centre des impôts (CDI) de Béchar à Béchar
	Adrar	Centre des impôts (CDI) d'Adrar à Adrar
	El-Bayadh	Centre des impôts (CDI) d'El-Bayadh à El-Bayadh
	Tindouf	Centre des impôts (CDI) de Tindouf à Tindouf
	Naâma	Centre des impôts (CDI) de Naâma à Naâma
Blida	Blida	Centre des impôts (CDI) de Blida à Blida
		Centre des impôts (CDI) de Boufarik à Boufarik
	Tizi Ouzou	Centre des impôts (CDI) de Tizi Ouzou à Tizi Ouzou
		Centre des impôts (CDI) d'Azazga à Azazga
	Djelfa	Centre des impôts (CDI) de Djelfa à Djelfa
	Médéa	Centre des impôts (CDI) de Médéa à Médéa
	Boumerdès	Centre des impôts (CDI) de Boumerdès à Boumerdès
Alger	Alger - Centre	Centre des impôts (CDI) de Kouba à Kouba
		Centre des impôts (CDI) de Bir Mourad Raïs à Bir Mourad Raïs
	Alger - Ouest	Centre des impôts (CDI) de Chéraga à Chéraga
		Centre des impôts (CDI) de Draria à Draria
	Alger - Est	Centre des impôts (CDI) de Bab Ezzouar à Bab Ezzouar
		Centre des impôts (CDI) de Rouiba à Rouiba
Sétif	Sétif	Centre des impôts (CDI) de Sétif à Sétif
		Centre des impôts (CDI) d'El Eulma à El Eulma
	Béjaïa	Centre des impôts (CDI) de Béjaïa à Béjaïa
		Centre des impôts (CDI) d'Akbou à Akbou
	Bouira	Centre des impôts (CDI) de Bouira à Bouira
	M'Sila	Centre des impôts (CDI) de M'Sila à M'Sila
	Bordj Bou Arréridj	Centre des impôts (CDI) de Bordj Bou Arréridj à Bordj Bou Arréridj

(الملحق رقم 01)
TABLEAU ANNEXE (I) (suite)

Directions régionales	Directions des impôts de wilayas	Désignation des centres des impôts (CDI) et sièges
Annaba	Annaba	Centre des impôts (CDI) de Annaba à Annaba
	Oum El Bouaghi	Centre des impôts (CDI) d'Oum El Bouaghi à Oum El Bouaghi
	Tébessa	Centre des impôts (CDI) de Tébessa à Tébessa
	Skikda	Centre des impôts (CDI) de Skikda à Skikda
	Guelma	Centre des impôts (CDI) de Guelma à Guelma
	El Tarf	Centre des impôts (CDI) d'El Tarf à El Tarf
	Souk Ahras	Centre des impôts (CDI) de Souk Ahras à Souk Ahras
Constantine	Constantine	Centre des impôts (CDI) de Constantine à Constantine
		Centre des impôts (CDI) d'El Khroub à El Khroub
	Batna	Centre des impôts (CDI) de Batna à Batna
	Biskra	Centre des impôts (CDI) de Biskra à Biskra
	Jijel	Centre des impôts (CDI) de Jijel à Jijel
	Khenchela	Centre des impôts (CDI) de Khenchela à Khenchela
	Mila	Centre des impôts (CDI) de Mila à Mila
Ouargla	Ouargla	Centre des impôts (CDI) de Ouargla à Ouargla
	Laghouat	Centre des impôts (CDI) de Laghouat à Laghouat
	Tamenghasset	Centre des impôts (CDI) de Tamenghasset à Tamenghasset
	Illizi	Centre des impôts (CDI) d'Illizi à Illizi
	El Oued	Centre des impôts (CDI) d'El Oued à El Oued
	Ghardaïa	Centre des impôts (CDI) de Ghardaïa à Ghardaïa
Oran	Oran - Ouest	Centre des impôts (CDI) d'Oran-Ouest à Oran-Ouest
	Oran - Est	Centre des impôts (CDI) d'Oran-Est à Oran-Est
	Tlemcen	Centre des impôts (CDI) de Tlemcen à Tlemcen
	Saïda	Centre des impôts (CDI) de Saïda à Saïda
	Sidi Bel Abbès	Centre des impôts (CDI) de Sidi Bel Abbès à Sidi Bel Abbès
	Mascara	Centre des impôts (CDI) de Mascara à Mascara
	Aïn Témouchent	Centre des impôts (CDI) de Aïn Témouchent à Aïn Témouchent

الملحق رقم (02)

Tableau Annexe (II) : consistance territoriale des centres des impôts dont le nombre est de deux (2) CDI par direction des impôts de wilaya

Directions des impôts de wilayas	Désignation des centres des impôts (CDI) et siège	Consistance territoriale
Alger-Centre	CDI de Kouba à Kouba	Communes de : Kouba-Hussein Dey-El Megharia-Bachedjarah-Bourouba-Djasser Kasentina-Birkhadem
	CDI de Bir Mourad Raïs à Bir Mourad Raïs	Communes de : Bir Mourad Raïs-Alger-Centre-Casbah-Sidi M'Hamed-Mohamed Belouizdad-El Madania-El Mouradia-Hydra
Alger-Ouest	CDI de Chéraga à Chéraga	Communes de : Chéraga-Dély Ibrahim-Bouzaréah-Béni Messous-Bab El Oued-Bologhine Ibnou Ziri-Raïs Hamidou-Oued Koriche-Zéralda-Mahelma-Rahmania-Soudania-Hammamet-Staouéli-Ain Benian
	CDI de Draria à Draria	Communes de : Draria-Ouled Fayet-Birtouta-Ouled Chebel-Tassala El Mardja-Khraicia-Saoula-Baba Hassen-El Achour-Douéra-Ben Aknoun-El Biar
Alger-Est	CDI de Rouiba à Rouiba	Communes de : Rouiba-Réghaia-Dar El Beida-Ain Taya-Haraoua-Bordj El Bahri-El Marsa
	CDI de Bab Ezzouar à Bab Ezzouar	Communes de : Bab Ezzouar-El Harrach-Baraki-Les Eucalyptus-Bordj El Kiffan-El Mohammadia-Sidi Moussa-Oued Smar
Blida	CDI de Blida à Blida	Communes de : Blida-Bouâarfa-Béni Mered-Béni Tamou-Ain Romana-El Affroun-Chréa-Ouled Yaiche-Oued El Alleug-Oued Djer-Mouzaia-Chiffa
	CDI de Boufarik à Boufarik	Communes de : Boufarik-Chebli-Guerouaou-Bouinan-Bougara-Soumaâ-Hammam Elouane-Souhane-Ouled Slama-Larbâa-Meftah-Ben Khellil-Djebabra
Tizi Ouzou	CDI de Tizi Ouzou à Tizi Ouzou	Communes de : Tizi Ouzou-Draâ El Mizan-Tizi Ghenif-Frikat-Ain Zaouia-Mkira-Ait Yahia Moussa-Draâ Ben Khedda-Sidi Namane-Tirmitine-Tadmait-Béni Douala-Béni Zmenzer-Ait Mahmoud-Béni Aissa-Ouadhas-Ait Bouadou-Tizi Netleta-Agueni Gueghrane-Ouacif-Ait Toudert-Ait Boumahdi-Béni Yenni-Boghni-Bounouh-Mechtras-Assi Youcef-Maatkas-Souk Letnine-Ait Aissa Mimoun-Makouda-Mizrana-Irdjen
	CDI d'Azazga à Azazga	Communes de : Azazga-Yakourene-Freha-Zekri-Ifigha-Idjeur-Bouzeguene-Iloulou-Oumalou-Béni Zekki-Akerrou-Ain El Hammam-Ait Yahia-Akbel-Abi Youcef-Iferhoune-Imsohoul-Iboudarene-Yatafene-Ililene-Ouaguenoun-Timizart-Tigzirt-Ifliessen-Boudjima-Aghrib-Ait Chaffa-Azeffoun-Ait Oumalou-Tizi Rached-Mekla-Souamaa-Ait Khellil-Larbâa Nath Irathene-Ait Agouacha
Sétif	CDI de Sétif à Sétif	Communes de : Sétif-Ain Amat-El Ouricia-Ain Abessa-Mezloug-Bougâa-Ain Roua-Béni Ouassine-Ain El Kebira-Dehamcha-Ouled Addouane-Amoucha-Oued El Bared-Tizi N'Béchar-Guenzet-Harbil-Hammam Guergour-Draâ Kebila-Maoua-lane-Tala Ifacène-Babor-Serdj El Ghouel-Béni Ouartilane-Béni Chebana-Ain Lagradj-Béni Mouhli-Bouandas-Ait Tizi-Bousselam-Ait Naoual Mezada
	CDI d'El Eulma à El Eulma	Communes de : El Eulma-Bazar Sakhra-Guelta Zerka-Ain Azel-Ain Lahdjar-Beidha-Bordj-Bir Haddada-Ain Oulmène-Guellal Boutaleb-Ksar El Abtal-Ouled Si Ahmed-Salah Bey-Boutaleb-Hamma-Ouled Tebben-Rosfa-Bellaa-El Ouldja-Tachouda-Hammam Soukhna-Taya-Telâa-Béni Aziz-Mâaouia-Ain Sebt-Djemila-Béni Fouda-Ghidjel-Ouled Saber
Béjaïa	CDI de Béjaïa à Béjaïa	Communes de : Béjaïa-Tala Hamza-Tichy-Tizi N'Berber-Aokas-Kendiria-Souk El Tenine-Melbou-Tamridjet-Darguina-Taskriout-Ait Smail-Kherrata-Draâ El Gaid-Béni Ksila-Adekar-Toudja-Taourit Ighil-El Kseur-Amizour-Berbacha-Oued Ghir-Fenaia Ilmaten-Smaoune-Béni Djellil-Feraoun
	CDI de Akbou à Akbou	Communes de : Akbou-Bouhamza-Ait R'Zine-Amalou-Tamokra-Boudjillil-Ighil Ali-Béni Mellikeche-Tazmalt-Ouzzelaguen-Chellata-Ighram-Akladou-Tifra-Tinebdar-Sidi Aich-Timezrit-Sidi Ayad-Chemini-Souk Oufella-Seddouk-Béni Maouche-Tibane-El Flay-M'Sisna
Constantine	CDI de Constantine à Constantine	Communes de : Constantine-Didouche Mourad-Hama Bouziane-Ibn Ziad-Messaoud Boudjeriou-Zighoud Youcef-Béni Hamidene
	CDI d'El Khroub à El Khroub	Communes de : El Khroub-Ain Abid-Ain Smara-Ibn Badis-Ouled Rahmoune

الملحق رقم: (03)

العنوان: إستبيان لدراسة واقع الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل العصرية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

في إطار إستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة تخصص محاسبة وجباية معمقة بجامعة بومرداس، موضوع بحث مذكرة التخرج " عصرية الإدارة الجبائية بين التنظير والتطبيق " ، يسرنا أن نطلب منكم الإجابة على هذا الإستبيان بغرض جمع البيانات الأولية اللازمة لإستكمال هذا البحث، مؤكدين لكم أن أجوبتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي،

شكرا مسبقا على مشاركتنا هذا الإستبيان، راجين منكم الإجابة عن طريق وضع علامة (x) لإبداء رأيكم حول كل نقطة.

من إعداد الطالبين :

- بوجلطي فؤاد

- تريكات إبراهيم

تحت إشراف الأستاذة : نوي ن

الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

الجنس :

الجنس	المشاركات
ذكر	
أنثى	

المهنة :

المهنة	المشاركات
مسير شركة	
موظف لدى إدارة الضرائب	
موظف محاسبة	
محاسب معتمد	
محافظ حسابات	
خبير محاسبي	

الخبرة المهنية :

الخبرة المهنية	المشاركات
أقل من 05 سنوات	
من 06 سنوات إلى 10 سنوات	
أكثر من 10 سنوات	

متغيرات الدراسة :

- الهياكل و الوسائل المستحدثة في إطار العصرية
- رقمنة الإدارة الضريبية
- مدى رضا المكلفين بالضريبة عن عصرية الإدارة الضريبية

تشخيص الاتجاه العام لمختلف متغيرات العينة

الترتيب	موضوع الدراسة	أففق تماماً	أففق	محايد	لا أففق	لا أففق تماماً
I. الهياكل و الوسائل المستحدثة في إطار العصرية						
1	ساهمت عصرية الإدارة الضريبية في تحسين نوعية الإستقبال لدى مصالحها					
2	ساهم بعث برنامج تحديث و عصرية الإدارة الجبائية في تحسين نوعية الخدمة المقدمة .					
3	ساهم تحديث الإدارة الضريبية في إزالة الغموض عن معظم التشريعات الضريبية					
4	ساهم التأهيل و التكوين المستمر لأعوان وموظفي الإدارة الضريبية في التقليل من البيروقراطية الادارية					
5	ساهم تأهيل أعوان و موظفي الإدارة الضريبية في التخفيف بشكل كبير في حجم المنازعات الضريبية					
6	ساعد التنظيم الهيكلي الجديد المعتمد من قبل إدارة الضرائب على تخفيف الضغط و الأعباء الإدارية على المكلفين و الإدارة الضريبية (خاصة : مراكز الضرائب و المراكز الجوارية للضرائب)					
II. رقمنة الإدارة الضريبية						
1	سهل التصريح والدفع الإلكتروني لعملية التصريح و التحصيل الضريبي بإختصارها الوقت و الجهد					

					ساهمت المعاملات الإلكترونية المتاحة عبر بوابات الإدارة الضريبية في تحقيق الشفافية ومحاربة الرشوة	2
					سهلت المعاملات الرقمية الوصول إلى المعلومات الضريبية والنفاذ المعلوماتي	3
					ساعدت رقمنة الإدارة الضريبية بشكل ملحوظ في تحديد الوعاء الضريبي دون أخطاء وشفافية	4
					ساهمت المعاملات الإلكترونية في تقريب الإدارة الضريبية أكثر من المكلفين	5
.III. مدى رضا المكلفين بالضريبة عن عصنة الإدارة الضريبية						
					ساعدت الهياكل الجديدة للإدارة الضريبية بشكل ملحوظ في تعزيز رضا المكلفين عن الخدمات المقدمة (وسائل الإستقبال ، وسائل التواصل ، نشر المعلومات و المستجدات على مستوى هاته الهياكل)	1
					ساهمت الأساليب المستخدمة حاليا من قبل الإدارة الضريبية في تحسين رضا المكلفين عنها (طريقة الإستقبال ، البوابات الإلكترونية ، التصريح و التحصيل الإلكتروني)	2
					ساهم التكوين و التأهيل الجيد لأعوان وموظفي الإدارة الضريبية من مستوى الرضا لدى المكلفين بالضريبة عن أدائها الإداري	3
					ساهم التوجه المتبع للتخفيف من الإجراءات الإدارية من تعزيز رضا المكلفين بالضريبة عن سرعة الإجراءات الإدارية	4
					ساهمت عصنة الادارة الضريبية في تعزيز رضا المكلفين من خلال رفع الغموض وتحقيق الشفافية في مختلف المعاملات	5